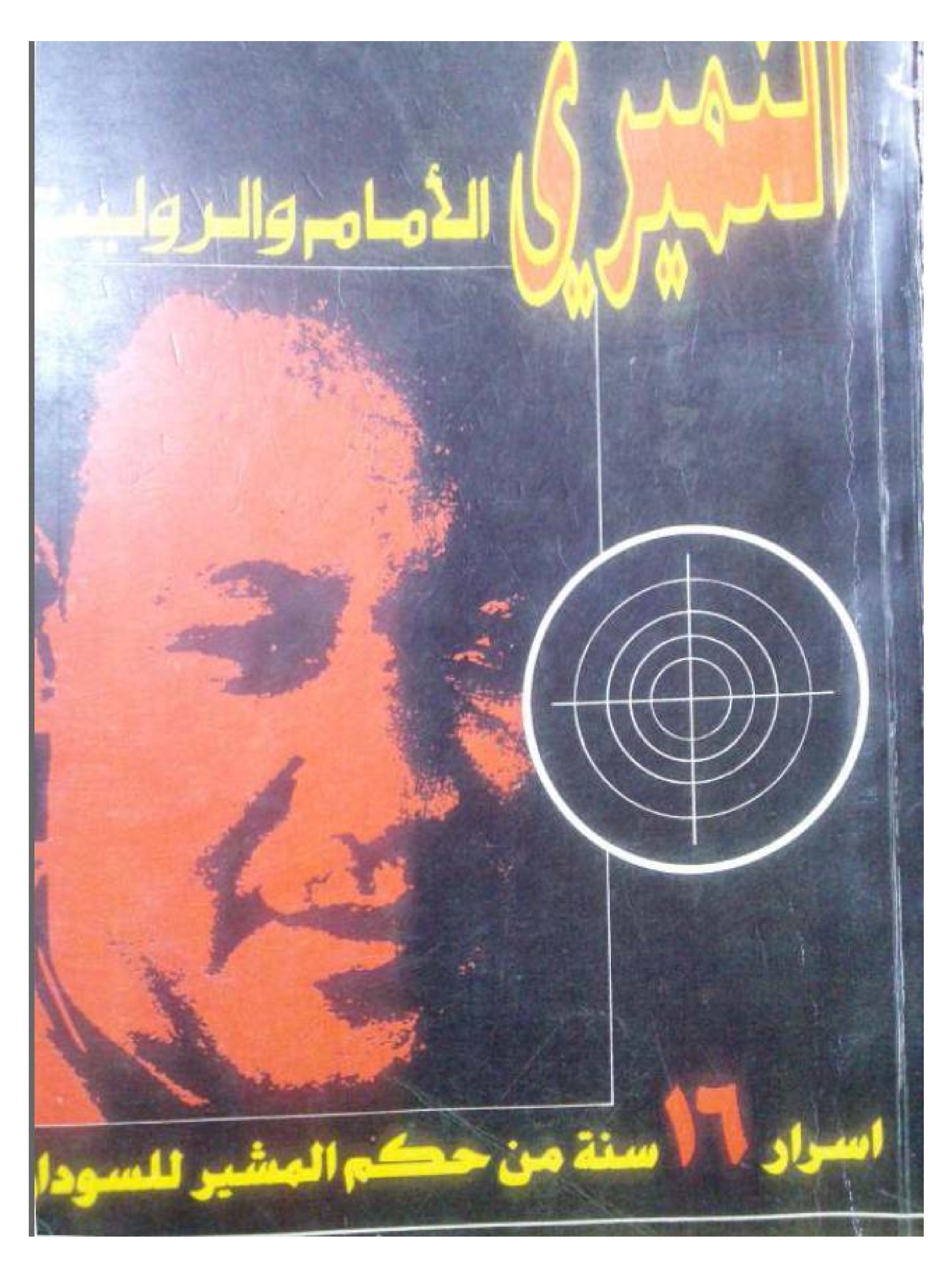
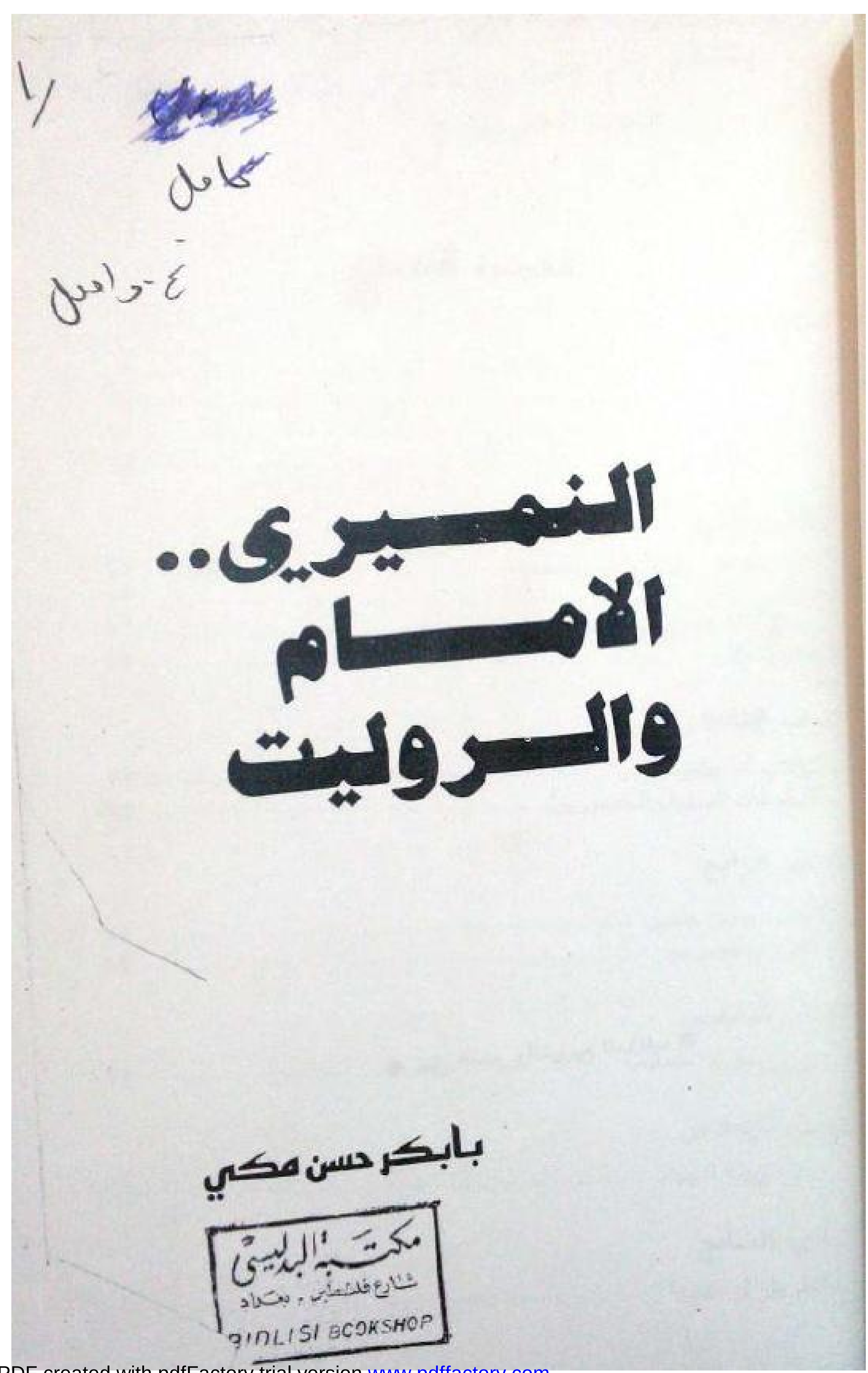
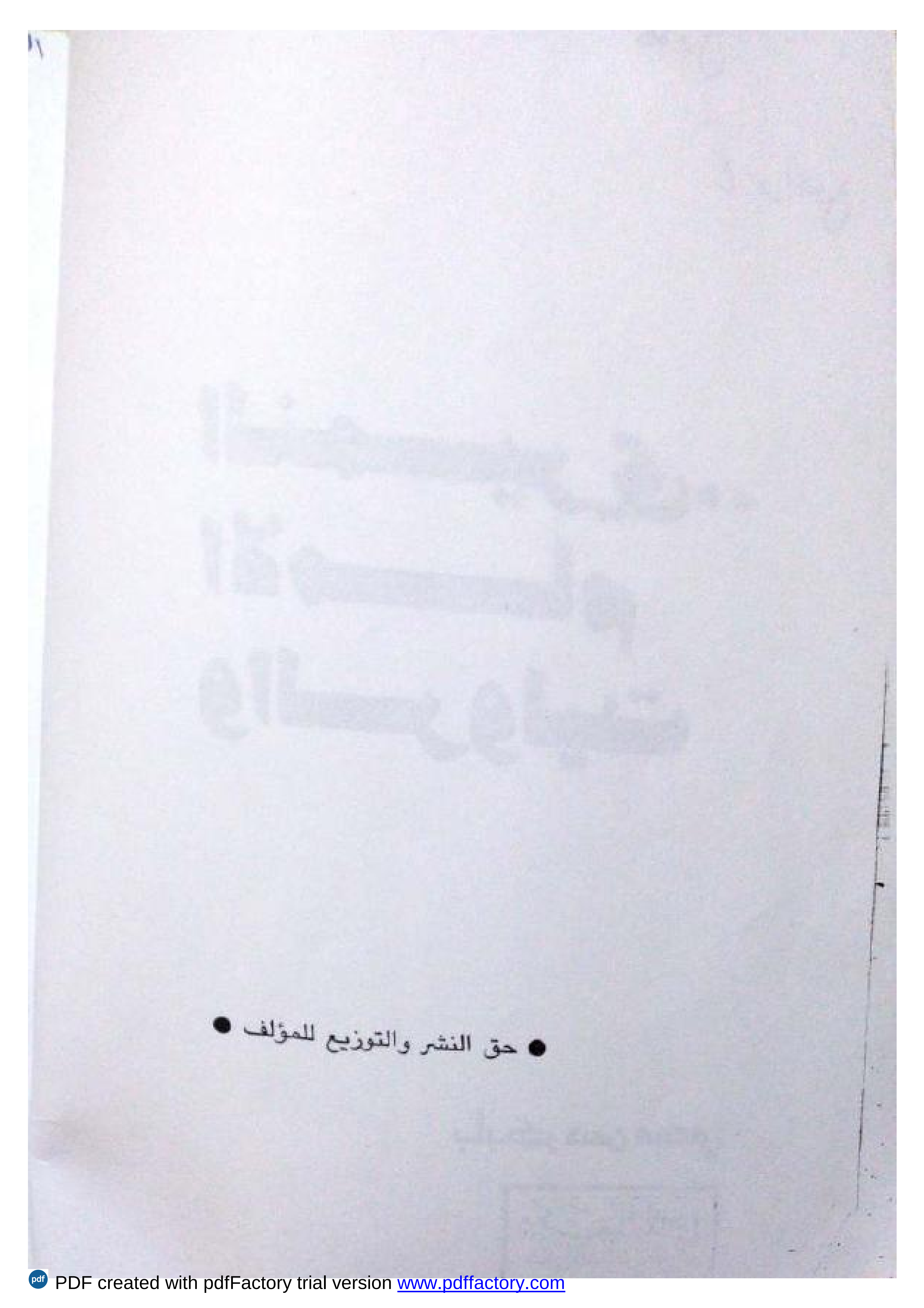

المرتضى
مكتبة السودانية


النميري
الأمام والرولي
اسرار ١٦ سنة من حكم المشير للسودا



النميري.. الامام والرووليت

بابكر حسن مكي



الروليت: ماكينة لعبة القمار دائرية الشكل كل مقامر
يختار رقم وتدار بقوة ١٦ الرقم الذي يتوقف عند نقطة
محددة هو الفائز.

فهرست الكتاب

الباب الاول

الباب الثاني

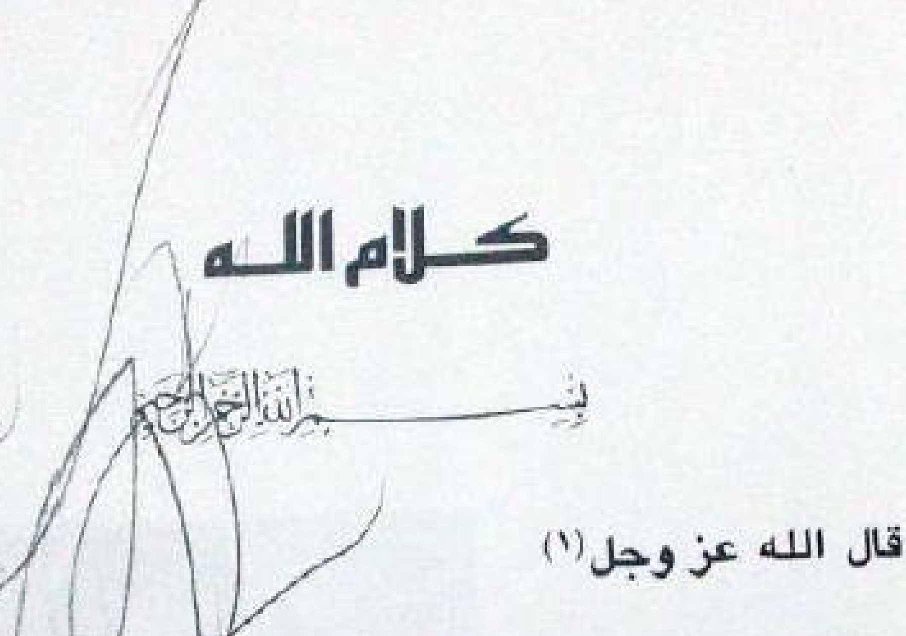
الباب الثالث

الباب الرابع

الباب الخامس

الباب السادس

الباب السابع



كلام الله

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله عز وجل[1]

« الذين يخشون ربهم بالغيب وهم من الساعة مشفقون . وهذا ذكر مبارك انزلناه افانتم له منكرون . ولقد اتينا ابراهيم رشده من قبل وكنا به عالمين . اذ قال لأبيه وقومه ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون . قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين . قال لقد كنتم انتم و آباؤكم في ضلال مبين . قالوا اجئتنا بالحق أم انت من اللاعبين . قال ربكم رب السموات والأرض الذي فطرهن وانا على ذلكم من الشاهدين وتالله لأكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين . فجعلهم جذاذا الا كبيرا لهم لعلهم اليه يرجعون . قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين . قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم . قالوا فأتوا به على أعين الناس لعلهم يشهدون . قالوا أأنت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم . قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم ان كانوا ينطقون . فرجعوا الى انفسهم فقالوا انكم انتم الظالمون . ثم نكسوا على رؤوسهم لقد علمت ما هؤلاء ينطقون . قال افتعبدون من دون الله ما لا ينفعكم شيئا ولا يضركم . اف لكم ولما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون . »

صدق الله العظيم

---

(1) الآيات من ٤٩ إلى ٦٦ من سورة الانبياء .



الباب الاول

اهـــداء

احترت في الاهداء .. !

ففي زماننا هذا ، اختلطت رؤانا في الأخذ والعطاء . ممن نأخذ ولمن نعطي ؟! ولماذا نأخذ ولماذا نعطي ؟! فالمساحة التي اصبحنا نعيش عليها ، غدت بعمر السنين اقل من طموحاتنا في العطاء . لكنها صارت في الوقت نفسه اكبر من رغباتنا في الاخذ .

لم تعد الدنيا هي تلك الساحة المكشوفة ، للهواء والشمس والقمر والنجوم والسكون . ولم تعد هي تلك السجايا المطروحة على بساط العفوية وحسن النية . فان كل ما حولنا ملأ فراغا كان هو الأفق ، ما بيننا وبين الجهات الاربع ، وما بيننا وبين السماء . فامتلأ كل شيء من حولنا وصار صاخبا بايقاعات الحياة وتقلباتها ، حتى لم تعد هناك فرصة ، لأي منا ، ان يغادر مكانه ويتركه ، فضعفت الحركة في مواجهة تحدياتنا .

وكان من سوء حظنا ، ان الحقيقة مربوطة بالعطاء ، وان العطاء هو فن الحركة في ما حولنا .

ولقد وجدت نفسي ، في لحظة لن تتكرر ، انني افلت من قيد مكاني ! ووجدتني لحظتها قادرا على عطاء محدود بمسافة افلاتي من القيد .

لكنني احترت فيمن يأخذ عطائي ؟!

ذلك ان القيد كان واسع الانتشار حين افلت منه . والجميع تحته كانوا يذرفون دموع الظلمة والحرمان .

فالى كل من لم يعد قادرا على سمعي . وكل من اقعده حديد القيد عن الافلات . وكل من حبست الجدران اصوات صراخه . وكل من عشق تلمس الشعاع بين شقوق القلاع . وكل من حاول التسلق الى النافذة . وكل من سكن الحزن فؤاده ، كـ سكناه في احزان الحرية ومأتمها . وكل الذين راحوا تحت التراب يدفنون غبن الأقدار ومصرع الكرامة . وكل الذين انتظروا الشروق فكبروا وشاخوا وهرموا من طول الظلام .

الى كل هؤلاء .. اكتب اليكم من الكويت هذه الواحة السالمة المسالمة التي تحتضن كل العرب الشرفاء . فمن هنا وجدت منضدة ومسندا ومقعدا وقلما ومساحة لرأي حر ، فسطرت لكم اهداء ، انتم حيرته وانتم عزاؤه !

باسمكم كلكم ساصلي من اجل الحرية والسلام وكرامة الانسان ، في زمن منحدر الى القاع .. البعيد !

العاصفة

في البدء لا بد من الاشارة ، الى ان مشروع هذا الكتاب وضع في مايو ١٩٨٤ بعد
عام واحد من اعلان الرئيس السوداني المخلوع جعفر نميري لقرارات الشريعة
الاسلامية . وقد نشرت الخطوط العريضة منه في سلسلة حلقات بجريدة « السياسة »
الكويتية بعنوان « **العاصفة والجذور** » في ذات التاريخ المذكور .

وبينت في حلقات العاصفة تلك ، ان قرارات نميري ستجتاح بظلالها عهدا
سياسيا بالغ التأثير على حياة الشعب السوداني . واعترف بانني كنت احسب ان سقوط
النظام بات اقرب مما يتصوره اصحابه ، لكنني مع ذلك ما ظننت انه سينهار بعد عام
واحد من حلقات « **العاصفة والجذور** » .

وبعد سقوط النظام فكرت في توسيع حلقات « **العاصفة** » بحيث تشمل ادق
التفاصيل التي رافقت مسار واحد من اعتى النظم الدكتاتورية العسكرية ، ليس في
السودان فحسب بل في عموم دول العالم الثالث . ولقد حرصت على ان اختتم هذا الكتاب
بالعام الذي سبق سقوط نميري ، حيث ان الثورة التي دكت قلعته ، لا بد من تسجيلها في
كتاب منفصل هو مشروعي الثاني .

ولقد حرصت عند تناولي لقرارات الشريعة ان اعرض للتاريخ جملة من الوقائع
والاحداث التي رافقت اعلان هذا القرار . ولم يكن ممكنا ان نجتزىء من العهد السياسي
لنميري ، حقبة دون سواها ، لنقول انها كانت سببا مباشرا دفع الرجل الى اعلان نفسه
اماما . ذلك ان الشهور الـ ١٩٠ التي حكم فيها نميري السودان ، كانت كارقام
الروليت ، اتصالها ببعضها هو سر كيانها المقامر .

وحقيقة الامر ، ان نميري كان حاكما يتعامل مع نفسه ودولته وشعبه بطريقة
الروليت كما سيتضح من الفصول القادمة . يحتفظ لنفسه بسر الرقم الرابح ويترك كل
الارقام الخاسرة لكل من حوله . حتى اذا ما انتهى دوران القرص كان هو الفائز
الاوحد ، فيما كان الآخرون يتراكعون تحت اقدامه طلبا للصدقة والمنة وسعيا لما يطلق
عليه المقامرون « **برتيتة اللعبة** » !

ولهذا كله ، كان لا بد من سرد حيثيات الزمن السياسي ، الذي عاشه السودانيون
يراقبون « **رجل الروليت** » وهو يتلاعب بمصائر المقامرين حوله ، حقبة بعد حقبة ،
وعاما تلو آخر ، ونهجا وراء نهج ، حتى غرق بين ارقام القرص فاختلطت عليه
تسلسلاتها ومعادلاتها ، فما عاد قادرا على الاحتفاظ وحده بالرقم الرابح . فكان ان
ضاع منه كل شيء في لحظة خاطفة ، تماما كما هو حال المقامرين عندما يدق حولهم جرس
التداعي الاخير .

ومن جانب آخر ، فربما لا يكون بالميسور ان نقطع جازمين ، باخطر المنعرجات

السياسية التي عاشها السودانيون ، خلال اربعة آلاف عام خلت . لكنني اكاد ارمي باليقين ، ان الحقبة التي يتناولها هذا الكتاب ، مجزأة او مجتمعة ، هي واحدة من اكبر ثلاثة معالم سياسية بارزة في حياة الشعب السوداني ، سواء لجهة دراميتها او لجهة اعتزاز الامة السودانية بها .

وكانت اهمية قرارات الشريعة عندي ، انها ذاهبة لان تشكل في اي زمن سياسي مقبل ، ظلالا مترامية الاطراف ، لنتائج وسلوكيات ومثل واخلاقيات واقتصاديات مرحلة هامة من مراحل التطور السياسي في السودان .

ففي التقدير ان الأمم والشعوب وهي تخوض حروب البناء والعمران ، تتساقط منها بقايا صراع بنيها داخل البيت الواحد . فيلتقط الزمن الآتي تلك التساقطات وهي تحكي نوازع الخير والشر عند البشر الواحد ، فتبدو الامور ، بفوارق الازمان ، كما لو انها اساطير ما خطرت على خيالات انسان . ويقيني ان الاجيال السودانية القادمة ، بحكم عراقة هذا الشعب وكبريائه وعظمته ، ستضع جعفر نميري في خانة الذين اسقطتهم صراعات الامة الواحدة ، اثناء معركة الحضارة والنهضة . ليس لانهم كانوا يقاتلون في سبيل تعميم الخير ، بل لانهم ما انحازوا في دنياهم الا لظلام الحياة وشرورها .

● ● ● ●

كنت عائدا لتوى الى المنزل في ٢٣ سبتمبر ١٩٨٣ ، بعد ان شهدت اراقة خمور الخرطوم في نهر النيل . رأيت الماء يبتلع المسكرات في جوفه ، كما تبتلع دوامات البحار ، بعض التيارات الخارجة على قانون المسطحات المائية ، فتزيد من فورانها ، على مدى بقع دائرية ، تتراءى للناظر حلقات واضحة المعالم ، سرعان ما تتلاشى مع حركة السباحة الى الافق البعيد .

جمهرة كبيرة من الناس ، وقفت على ثلاث محطات شاطئية في العاصمة السودانية المثلثة .. الخرطوم .. ام درمان .. الخرطوم بحري . وفي كل محطة كان الرئيس جعفر نميري يعطي اشارة البدء ، فتنكسر عنق زجاجة طويلة او قصيرة ، فيسيل ما بداخلها الى النيل . ثم تتوالى الابادة ، وتتعاظم اصوات الزجاج ، وهو يتكسر فوق بعضه البعض ؛ او تحت بعضه البعض .

على ان الجميع كان في ذلك الكسر الكبير ، يدفع امامه سيلا بات شرابه من كبائر العهد الجديد ! فقد حمل السيل معه زمنا طاعنا في السن . فلم يكن من السهل الجزم ساعتها بمقدار الاستجابة . وان كنت أشهد بان المنظر العام ، كان يمتلك القوة والهالة ، على اثارة الكوامن الوجدانية ، المترسبة في اعماق النفس .

لقد كان المشهد اكبر من كل ما كان يدور في خيالات الواقفين حوله ، او الجالسين وراءه ، او الشاردين وسطه . وكنت على يقين بان الحاضرين جميعهم ، وان تراوحت بينهم مقادير الاستجابة ، الا انهم مأخوذون بصدمة ما جرى . !

ورحت استعرض في نفسي ذكريات عديدة ، لزمن سياسي تقلب بين الشيوعية والاشتراكية والقومية والعلمانية والشريعة الاسلامية . وكان شريط الوقائع رهيبا في تنقلاته حتى وصل الى سبتمبر ١٩٨٣ . فان سياسة نميري كما اظهرها الشريط كانت فن استحداث الصدمات ، ومهارة تنويم الشعب الى اقصى قدر ممكن ، حتى اذا ما شعر بذلك ، كان بقاء الحكم مرهونا بقدرته على تنويم الدولة من جديد . !

ومنذ سبتمبر ١٩٨٣ ، حتى ابريل ١٩٨٤ ، كنت قد شرعت في تدوين النقاط الرئيسية لهذا الكتاب . واكاد اقول انني فرغت من جمع كل المعلومات التي كنت بحاجة اليها ، حينما انفجرت قنبلة جديدة في الخرطوم .

ففي ٢٦/ابريل/١٩٨٤ ، اعلنت حكومة نميري ، حالة الطوارىء في جميع انحاء البلاد . وعلقت الدستور ، ونصبت الخيام لما اسمته بمحاكم الطوارىء !

اذن فقد انتهى ذلك المشهد الكبير ، الذي احتضنته الشواطىء الثلاثة للعاصمة ، بان صادرت الحكومة كل الحريات . وتحولت هذه الشريعة الاسلامية السمحاء ، الى هجمة ارهابية لم تشهدها البلاد منذ حملات الدفتردار الانتقامية التي جرت منذ اكثر من قرن ، اثر مصرع اسماعيل نجل محمد علي باشا ، على يد الملك نمر في شمال البلاد .

وانتهى ذلك المشهد الجميل ، بتعليق الدستور واعلان الاحكام العرفية ، واعطاء الجيش باكمله حق اقتحام البيوت ، وتفتيشها ، واعتقال اصحابها ، وتوقيف المركبات العامة ، واستجواب من فيها على من معهم !

لقد بدأ ذلك المشهد العظيم بآمال عريضة أعلنها جعفر نميري ، بان لا تجسس ولا تحسس ولا تنصت ولا تدخل في حياة الناس الشخصية ، وانتهى بمراقبة البريد الشخصي ، واجبار الرجل على ان يحتاط بقسيمة زواجه ، ان اضطرته الظروف على الخروج ليلا مع زوجته .

وبدأ المشهد العظيم ، وفي الناس رجاء بان تشبع بطونها ، حتى لا تقطع أياديها . وانتهى بان قطعت الايادي ، بينما الجوع كان ما يزال جاثما .

وبدأ المشهد الرائع بان كانت واحدة من اوجاع السودان تدفق اللاجئين الافارقة الى جنوبه وشرقه وغربه . وانتهى بان صارت هموم الأفارقة ، تدفق اللاجئين السودانيين الى بلدانهم . فهاجر ٨٠ ألفا الى اثيوبيا و٢٠ الفا الى كينيا و٧ آلاف الى اوغندا .. فكأنما الامور انقلبت رأسا على عقب ، فغدا المصدر مستوردا ، والمستورد مصدرا[(١)] .

اذن كيف حدث كل ذلك ؟!

كيف يمكن للوحة واحدة ان تطلى باللون الابيض ثم الأسود ، على ان تحتفظ بنفس المشهد ؟! .. فما رأيته على الشاطىء كان لونا ابيض للوحة سرعان ما عمها السواد ! ان قانون ردة الفعل يقر بالتوافق الطردي بين الحدث والنتيجة .. لكنه لا يقول بانقلاب النتيجة الى حدث معاكس ! اذ ان لاعب الكرة حين يقذفها الى جدار امامه ، فانه

(١) شكا الرئيس الكيني دانيال اراب موي ، من تدفق اللاجئين السودانيين الى بلاده . واعلن ذلك في تصريح رسمي بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٤ .

يتوقع ان ترتد اليه بذات قوة الضربة . لكن ان لا ترتد اليه ابدا فذلك هو المستحيل والغريب والمدهش .

وقبل ان اسرد كل القصة ، لا بد لي ان اقول بان سؤالا افتراضيا ، القيته على نفسي كثيرا ، في الفترة من سبتمبر ١٩٨٣ الى ابريل ١٩٨٤ ، كان هو المحرك الأكبر لكل ما سيرد من وثائق ومعلومات .

من الذي اتخذ قرارات الشريعة الاسلامية في السودان ؟ ولماذا ؟

* * *
* * *

ما قبل القرار

كانت الأشهر الثلاثة التي سبقت قرار الشريعة الأسلامية ، ذات طعم خاص ، الى جهة المسار العام لحركة الشارع في الخرطوم . وكانت خصوصية طعمها تكمن في جو الازمات الخانقة ، الذي اخذ يتسع في مداه ومحيطه . وربما كانت الأزمات المعيشية ، على وجه الخصوص ، غير ذات بال كبير في ذلك الوقت ، بالنسبة للقطاع العريض من الشارع ، كونها اصبحت جزءا من دولاب الحياة اليومية .

غير ان الشهور الممتدة من اواخر مايو ١٩٨٣ الى بداية سبتمبر من نفس العام ، كانت مشحونة دون سواها باحساسات قادم مجهول ! لعله تغيير في الخارطة السياسية ، أو لعله اعادة للخارطة كلها . وايا كان التغيير ، فان القادم المجهول ، كان هو الذي ينتظره الناس في تلك الأيام .

وهبت ريح الزائر الغريب !

بدأت بحركة اضرابات القضاة ، التي شلت هيبة السلطة بأكملها . والسلك القضائي في السودان ، هو بالفعل سلطة لها من القوة ما يجعلها تهز أعتى الحكام . ووسط كثير من الأمثلة التي أرخت لدور القضاء السوداني في الحركة الوطنية ، فان ما جرى بالتحديد في ١٩٦٧/٥/٢٥ ، كان أكبر زينات الطهارة ، التي لألأت سماء العدالة في السودان .

وهذا التاريخ هو الذي استقال فيه رئيس القضاء بابكر عوض الله ، حين رفض مجلس السيادة الحاكم أنذاك ، الحكم الذي اصدره القضاء ببطلان تعديل الدستور وطرد الحزب الشيوعي السوداني من البرلمان . وهي رواية سأتعرض لها في فصل مقبل ، لكنني قصدت بها الآن ، الاشارة الى ذروة الهيبة القضائية ، التي مرت بها السلطة الثالثة في السودان ، في يوم من ايامه الخالدات .

ومن المؤكد ان جهازا كهذا ، حين يدخل في اضراب ، فهو قادر على احداث ترنحات في اركان الحكم ، بما له من رصيد يؤهله لمواجهة قمة الهرم القيادي في الدولة .

وهكذا كان اضراب القضاة ، حدثا كبيرا شغل المنتديات العامة والخاصة ، لما يمكن ان تسفر عنه النتائج . ولعل من المفارقة ، ان يكون الحكم قد استنفر جهاز الأمن باكمله ، ورفع استعدادات الجيش ، لمواجهة اضراب القضاة ، على الرغم من انهم اقتصروا مطالبهم – في اغلبها – على تحسين اوضاعهم المعيشية .

وبينما كانت الخرطوم مشغولة بالقضاة واضرابهم ، اذا بها تستيقظ ذات يوم من اغسطس ١٩٨٣ ، على كلام حول احباط محاولة انقلابية . وكان الكلام دائرا حول ستة ضباط ، كلهم في رتبة « مقدم » وان محاولتهم قضي عليها في مهدها . !

وكنت ، واحدا ممن سمعوا بالرواية مبتورة . فاخذتها على محمل نصفه حقيقة

ونصفه خيال ! وكان الخيال فيها ، ان الرواية لا تعدو كونها نسيجا من احساسات الزائر المجهول !! ففي وسط تلك الأيام ، كانت درجة الأحباط العام كافية لصنع رواية انقلابية ، تشبع رغبات خفية في النفس ، بمعاقبة الوضع العام السائد في الدولة . ففي كثير من ظروف مشابهة لهذه ، كانت الاختناقات متراكمة الى درجة ، يولد فيها انقلاب غير مكتمل ، او حركة غير محظوظة ، فتمضي بهما الريح مع ما تحمله من زفرات الغبن . !

الا ان حادثا عارضا فيما بعد ، جعلني اجزم بان ما قيل حول الانقلاب ، كان صحيحا في نسبة عالية من روايته .

فقد اعتقلت اجهزة الأمن ، صاحب بقالة يسمى « **قمبور** » في احدى ضواحي الخرطوم ، وكان قمبور ضابطا في الجيش برتبة « **مقدم** » حينما احيل للمعاش ، نظرا لعدم ارتياح القيادة العسكرية ، لما كان يبديه من اراء جريئة ، بشأن الوضع السياسي للبلاد . وبعد احالته للمعاش فتح « **قمبور** » بقالته في شارع رئيسي ، بضاحية « **بري** » ، واخذ زملاؤه الضباط يترددون عليه باستمرار . فعلاقات الصداقة بين زملاء الدفعة الواحدة ، في الجيش السوداني ، قوية الى الدرجة ، التي يصعب التحلل منها ، مهما **اختلفت** ظروف « **الزملاء العسكريين** » ومهما باعدت بينهم الايام والمقادير

ومع ان « **قمبور** » كان شخصية فكهة ، تبدو أبعد ما تكون عن التورط في الشأن السياسي الصرف ، الا انه كان قد حل ضيفا على جهاز الأمن اكثر من مرة . ويبدو انه كان يستدعى في كثير من الأحيان ، بسبب تجمع زملائه الضباط في محل بقالته . او لأنه كان بحكم شخصيته المرحة ، ميالا للسخرية السياسية ، اذا ما وجد مناسبة لذلك .

الا ان اعتقاله في ايام حكاية الأنقلاب ، جعلت الأمر يبدو اكثر من طبع معتاد ، بينه وبين جهاز الامن .

والواقع ان « **قمبور** » كان قد اتفق مع بعض زملائه الضباط ، على ان يبيع لهم ثلاجات مستوردة من الخارج ، باسعار أقل من السوق . وشوهد اكثر من مرة وهو يزور سلاح المدرعات (حيث كان الضباط الستة هناك) لتسويق ثلاجاته . فكان ان اُلقي القبض عليه : مع الضباط ، حيث ربط جهاز الاستخبارات العسكرية ، بين تردده على سلاح المدرعات ، والتنسيق الميداني بشأن الانقلاب .

وعموما فان حقيقة اعتقال « **قمبور** » ، كانت بالنسبة لي ، بيانا اكيدا عن مصداقية رواية الانقلاب .

والواقع انني لم اسمع بعد ذلك ، لمتابعة تفاصيل هذه المحاولة . الا ان الشواهد اللاحقة ، اوحت بان ملف القضية قد اغلق بهدوء . واكتفت الحكومة باحالة الضباط الستة الى المعاش ، دون مزيد من الاجراءات . !

ثم راحت الأيام تلك ، **نفسها** ، تطوي سجلات نرفزاتها المتلاحقة .

وحدث ان احترق أحد المولدات الرئيسية ، لمحطة الكهرباء . وهجم ظلام حالك على العاصمة . وبدأت الظلمة تطول ، مخلفة وراءها اختناقات حسية ، لمن اعتاد الضوء قاهرا لظلامه . ولم يرخ ليل الحريق الكهربائي سدوله على ليالي البلاد فقط ، بل سحب

النهار معه . وعاشت الخرطوم اياما لافحات من صيفها . واصبح الحصول على ما
آدمي صالح للشرب ، هاجسا جديدا اضيف الى هموم الناس .

ويبدو ان معركة الشارع مع الكهرباء ، قد خلفت هي الأخرى شيئا كبيرا ، من
خيالاتها المنسوجة على روايات ، كان الناس يريدونها او « متعطشين » لسماعها
وبدأت الخرطوم تتكلم عن حادثة غريبة ، طرفاها الرئيس جعفر نميري ، وأحد
المهندسين الكهربائيين .

وقالت الرواية انه اثناء مناقشة حادة بين نميري والمهندس الكهربائي ، اذا بالأول
يصفع الثاني على وجهه ! ثم اذا بالثاني يرد الصفعة على الأول !! وان رجال الأمن
انهالوا على المهندس ركلا بارجلهم ، وبقبضات مسدساتهم وبنادقهم ، بعد ان « مد
يده » للرئيس !!

ثم نقل المهندس الى المستشفى في حالة خطيرة !

ثم مات المهندس !!

وسرعان ما خبا بريق الرواية . فلقد كان الجميع يتكلم عن قصة المهندس ، ولكن
احدا لم يكن باستطاعته ان يذكر اسمه . وحتى بعد ان تم تداول أحد الأسماء ، اذ
بصحيفة « الصحافة » اليومية ، تنشر على لسانه تصريحا بشأن انقطاع الكهرباء . في
مهنية مقصود بها دفن الاشاعة ، دون ان يكلفها ذلك نشر شيء عن الاشاعة نفسها

وكان من الواضح في تلك الأيام ، ان الخرطوم على استعداد لأن تصدق كل شيء
ضد النظام . ليس كذلك فحسب ، بل كان واضحا انها ليست على استعداد لأن تصدق
اي شيء في مصلحة النظام !!

فالحال كان قد وصل الى مرحلة ، بدأت شرائح المثقفين تطلق عليها « عهد
الانحطاط » !

وكان منتظرا ، والناس تعيش عصر الانحطاط ان ترمي الحكومة بقنبلة تختلط على
اثرها الاوراق والاوضاع من جديد .

ذلك ان النظام كان لا بد ان يعثر على شماعة يعلق عليها « عصر الانحطاط »
ورجالاته فكانت قرارات الشريعة ، يومذاك ، مقصود منها – وبقدر كبير – ان هذه
الخمور التي امتلأت بها بلادكم ، هي التي جلبت عليكم الفقر والبؤس والظلام ...ثم
الانحطاط الذي اخذتم تتكلمون عنه !

السباق الاعلامي

وفور الاعلان عن قرارات الشريعة في السودان ، راح المعلقون يتسابقون ، نحو العثور على الدوافع الحقيقية وراء هذه الخطوة . وتراكضت التحليلات ترصد ، كيف ولماذا ومن كان وراء القرار القنبلة .

وفي البدء كان التسابق الاعلامي ، نحو دوافع القرار ، منطلقا من افرازات الهواجس التي صاحبت الشهور الثلاثة السابقة له ، اكثر منها محاولات للاختراق في عمق الحقيقة .

ولقد بدا لي في احيان كثيرة ، ان قرارات الشريعة الاسلامية ، ما كانت لتحدث هذا الدوي الهائل ، لو انها اتخذت في اي فترة اخرى ، غير تلك الايام . غير ان اعلانها في ذلك السبتمبر ، من عام ١٩٨٣ ، جعلها اشبه ما تكون بـ « **حقنة بنسلين** » ، في جسم يعاني من السرطان !

وكان ان وجدت نفسي ، اجمع كل تحليلات الصحافة الغربية ، بوجه خاص ، ممن اجتهد اصحابها في محاولة البحث عن الحقيقة . ورحت اجمع في ملف صغير ، كل ما وقع بين يدي ، من تعليقات وتحليلات ، في الفترة الممتدة من ٨٣/٩/٢٧ الى ١٦/٤/١٩٨٤ .

ولعله من المفيد أن اشير هنا الى شيئين :

اولهما : انني حرصت على أرشفة ما كتبته الصحف الغربية ، بالذات ، نظرا للاهمية الكبيرة ، التي كانت توليها تلك الصحف على نظام نميري ، كونه « **يقف سدا منيعا** » في وسط افريقيا ، لوقف تغلغل المد السوفياتي الشيوعي . على حد ما روجت له .

وكان ذلك الاهتمام ، من جانب الصحافة الاميركية والبريطانية ، بشكل خاص ، لدور نميري تجاه المد الشيوعي ، قد تجاوز مرحلة التسليط الضوئي الصحفي على ظاهرة سياسية ، الى مرحلة اشبه ما تكون بتبني الظاهرة نفسها .

وطالما كانت تلك هي العلاقة ، أو شيء منها ، فقد كان من باب اولى ، ان تكون صحافة الغرب نفسها ، هي مقياس ما اخذ يدور في اذهان الاصدقاء ، من خطوة الحليف الجديد . لا سيما ان الخطوة ، منطوية في كثير من قسماتها ومعالمها ، الى الهدف الجوهري للعلاقة ، وهي محاربة المد الشيوعي .

ثانيهما : ان ما جمعته من تحليلات ، لم يكن بالطبع ، كل ما كتب عن القرار . لكنه كان على نحو أكيد ، كل ما عثرت عليه في هذه الفترة ، مختصا بذلك الشأن . فضلا عن ان حرصي على جمع قصاصات الصحف الاميركية والبريطانية لوحدهما ، افقدني دون شك ، متابعة ما كتب في صحف الغرب الاخرى .

وعلى أية حال ، فلقد بلغ عدد التعليقات والتحليلات ، الصادرة عن الصحافة

الاميركية ، في الفترة المذكورة ١٢٧ مقالا . بينما بلغ عددها في الصحافة البريطانية ٦٢ مقالا .

وفي التقدير ان هذه الاحصائية ، بالرغم من عشوائيتها ، الا أنها تعكس بقدر كبير ، درجة الاهتمام الاميركي بالحدث ، مقارنة بنظيره البريطاني .

على ان المهم ، في كل ذلك ، هو ان ٩٢,٦٪ من جملة تحليلات الصحافة الأميركية ، ارجعت قرارات الشريعة الى « **ضغوط اقتصادية** » . وقالت في كثير من نصوصها ، ان الرئيس نميري « **يحاول بهذا القرار ارضاء دول الخليج المعتدلة ، وبالذات المملكة العربية السعودية ، لكسب ودها وبالتالي معوناتها** » .

وعزت ٤,٢٪ من تلك التحليلات ، الخطوة الجديدة الى « **محاولة اللعب بآخر الاوراق** » . وقالت ان الرئيس نميري « **بعد ان فقد كل الزخم الشعبي الذي كان يتمتع به في ما سبق ، لم يتبق له الآن ، سوى الجماعات الدينية** » .

واكتفت ٣,٢٪ من التحليلات الاميركية ، بارجاع القرار ، الى محاولة نميري « **إبعاد العناصر الفاسدة المحيطة به ، والتي بدات تثير نقمة الشارع ضده** » .

اما على الصعيد الآخر ، فقد اعتبرت ٩٤٪ من تحليلات الصحافة البريطانية ، القرارات الجديدة ، « **بمثابة ارضاء لدول الخليج المعتدلة ، المتمسكة بتقاليدها الإسلامية ، لكسب معوناتها** » . وعزت ٦٪ من التحليلات البريطانية ، خطوة الرئيس السوداني الى « **محاولة لتنظيف جهاز الدولة** » .

ولعل بالمقدور ، ان نلاحظ من هذا الرصد ما يلي :

١ ـ ان النسبة العالية ، من تحليلات الصحافة الاميركية والبريطانية ، ارجعت الخطوة الى « **ضغوطات اقتصادية** » .

٢ ـ ان كلا الصحافتين ، كان على علم بتفاقم الأوضاع الاقتصادية في السودان ، وعلى الرغم من ذلك كانت الصحافتان متفقتين على تلميع النظام ، من زاوية « **مواجهة للتغلغل الشيوعي في القارة الأفريقية** » !!

٣ ـ ان ايا من الصحافتين ، لم يشر ، لا من قريب أو بعيد ، الى اقتناعه بتفسيرات نميري ورجالات الحكم لدوافع القرار . وتجدر الاشارة هنا ، الى ان النظام ، كان يردد في ذلك الوقت ، بأن القرارات اتخذت ، بدون اية مؤثرات خارجية ، ولا دخل لها بمتاعب الدولة الاقتصادية . وانها فقط تؤشر الى عودة للوضع الطبيعي لكيان الشعب السوداني .

ومن هنا ، يتضح ان الصحافة الاميركية والبريطانية ، آثرت منذ البداية ، ان تتجاهل وجهة نظر النظام تجاه قراره ، نافضة يدها ، من الصديق الذي درجت على تبني سياساته ، فيما يختص بمحاربة الشيوعية ، على وجه الخصوص .

وبالطبع ، ليس في وسع المرء ، ان يتجاهل دور الصحافتين الاميركية والبريطانية ، في رسم السياسة الخارجية للبلدين . ذلك ان ما تكتبه صحيفة كالواشنطن

بوست ، مثلا ، في شأن السياسات الخارجية ، يعتبر الى حد كبير ، احد عناصر القرار الرسمي ، في البيت الأبيض الاميركي .

●●●●

كنت اقرأ كل تلك التحليلات ، واسجل في نفسي ، قدرا كبيرا من الاحترام ، لاجتهادات اصحابها ، بصرف النظر عن ابتعادهم أو اقترابهم من الحقيقة . ففي اليقين ان زمالة العمل الصحفي ينبغي ان تقوم على احترام آراء الآخرين ، طالما كان القاسم المشترك بين الجميع ، هو مهنة البحث عن المتاعب .

ولا اظن شيئا واحدا ، باستطاعته ان يلزم ابناء مهنة واحدة ، على احترام زمالتهم ، سوى المتاعب ..! ولهذا فقد كان ذلك هو انطباعي الفوري لاجتهادات الصحافة الاميركية والبريطانية ، حول ما جرى في السودان ، بعيدا عن اختلاف المكان والزمان واللون والطعم والرؤية والاهداف .

وبكل ذلك الاحترام ، فقد كان في يقيني ان دوافع القرار ، كانت اوسع من اي حكم منعزل عن مجموع الظروف التي رافقت حياة نميري . وكان في تقديري ان خطوة الشريعة ارتكزت على عنصرين كانا متضادين ، ثم التقيا في ساعة محنة ، فصنعا القرار . لكن كلا منهما كان لا يريد ان يعترف بدور الاخر ، حتى لا يفقد دوره هو !!

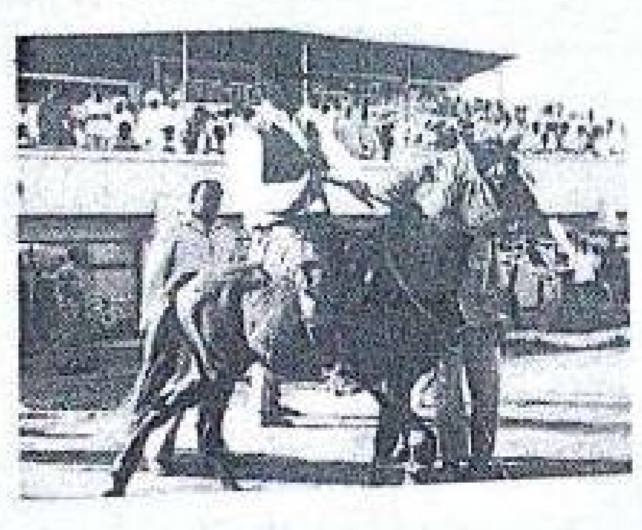
ولقد لعب العنصر الأول ، دورا رئيسيا في صنع القرار ، جعله يطغى على الآخر . اما العنصر الثاني ، فبالرغم من هامشيته ، الا انه كان محركا للقرار ، بصورة او بأخرى . بل انه كان الخلفية ، التي لا بد من حضورها في الصورة ، حتى تكون الصورة نفسها !!

فالعنصر الأول ، هو جعفر نميري نفسه . شخصيته ، وما طرأ عليها من تغييرات ، في السنوات الممتدة من ١٩٧١ الى ١٩٨٣ . وهي تغييرات كانت الى قدر كبير منبثقة ، عن التحولات السياسية التي رافقت حكمه ، وتخللته وفي أحيان اخرى اقتحمته .

ولذلك قصة طويلة !

والعنصر الثاني ، هو دور الحركات الدينية ، في السنوات التي اعقبت عام ١٩٧٧ . والمقصود بدورها هنا ، تصاعد نشاطاتها ، وتنامي هياكلها ، واتساع قواعدها ، وتنظيم استراتيجياتها ، في الوصول الى سدة الحكم . وكان على رأس تلك الحركات الدينية ، تنظيم « الاخوان المسلمين » ، الذي كان قد نزل تحت الأرض منذ عام ١٩٦٩ ، ولم يظهر الا ومعه « استراتيجية جهاد كبيرة » .

ولذلك قصة طويلة ايضا !



الباب الثاني

- نميري لوحده
- الجذور
- نميري والشيوعيون والحكم
- بداية الطلاق

نميري .. لوحده

ما كان نميري بحاجة لان يطوف الناس حواليه كثيرا ، لمعرفة ما يدور في عقله الباطني . فقد كان مغرما بـ « الخبطات » وعاشقا للتغيير ومعجبا بالصدمات .

ولهذا ما كنت اظن ان الناس ستجهد عقولها في الوصول لمن دفع نميري الى اعلان قرارات سبتمبر . فلا احد غيره يهوى أن يرى الناس امامه حيارى .

ولو انني اعرف شيئا واحدا ، فهو ان القرار جاء مفاجئا حتى لمستشاره الاسلامي -وكان لا يستشار في شيء- وهو زعيم حزب الجبهة القومية الاسلامية الدكتور حسن الترابي .

اما وزراء الدولة فقد كان شأنهم كشأن الناس في الشارع ، تعلم بالامر اشاعة وتسمع به قرارا .

والواقع ان نميري ، في كثير من قراراته الكبيرة ، إعتاد -كما ذكرت- على اسلوب الصدمة ، ومفاجأة كل السودانيين ، وعلى رأسهم وزرائه . فقد كان يعتقد بأن اسلوب الصدمة ، مفيد من حيث قدرته على كبح ردة الفعل الفورية للحدث . حتى اذا ما استفاق الناس من ذهول المفاجأة ، كان القرار قد وجد متسعا من الوقت ، ليبسط هيمنته الى حيث يريد .

فهكذا مثلا جاءت قرارات التأميم والمصادرة والاستفتاء على رئاسة الجمهورية ، وعودة العلاقات مع الولايات المتحدة ، والغاء قرار المصادرة ، واعلان المصالحة الوطنية . وكلها قرارات اتخذت دون ان يعلم عنها ، ٩٥٪ من الوزراء والمستشارين . وربما كان كل ذلك ، لا يعني شيئا بالنسبة للتعديلات الوزارية . فان عددا كبيرا من الوزراء السودانيين في عهده كانوا يسمعون بقرارات تعيينهم او اقالتهم من الأذاعة او التليفزيون !!

اذن ، والحال هكذا ، فان الأمر لا يعدو كونه شيئا في سياق ما اعتادت ان تكون عليه الاجراءات السياسية في البلاد . حيث وزراء الدولة آخر من يعلم بقراراتها . فالرئيس ، على وجه اليقين ، يعامل وزراءه ، كشخصيات هو صاحب الفضل ، في تلميعها وترفيعها الى مستوى النجوم ! وبالمقابل فانهم - باستثناء قلة تحسب على الأصابع - درجوا ، تحت هذه العلاقة ، على ان يسمعوا ويروا ، كما هو حال الشعب كله !

على أن المدهش هنا ، ان نميري حين اراد اعلان القرار ، استشار شخصيتين سودانيتين ، كانتا مغمورتين حتى وقت الدخول في عهد الشريعة . والشخصية الأولى

هي « النيل ابو قرون »[1] . وكان قاضي محكمة الاستئناف بالخرطوم . وينتمي الى عائلة « أبو قرون » المعروفة بورعها ، وسلالتها المبحرة في اعماق الدين . ويعرف السيد « النيل » ايضا ـ « ابو ضفائر » نظرا لشعره الطويلة المضفر على جدلتين .

وعائلة « أبو قرون » اعطت البيعة للسيد « النيل » بدلا من شقيقه الاكبر صلاح ، الذي اختار الطرب والغناء ، حيث لم يكن ممكنا مبايعته ، وسط هذا الطريق .

اما الشخصية الثانية ، فهي السيد « عوض الجيد » ، وكان قاضي ايضا في مديرية الخرطوم . وقد عينه نميري في ما بعد ، وزيرا لشؤون رئاسة الجمهورية ، خلفا لبهاء الدين محمد ادريس ، الوزير الذي اثارت صداقته لنميري استفهامات عريضة لاكثر من ست سنوات متصلة ، وهو ما سنتعرض له ايضا في قادم الفصول والاحداث .

ولم تكن ثمة علاقة كبيرة ، خارج اطار الزمالة تربط بين السيدين « النيل » و« الجيد » . لكن في اطار الزمالة نفسها ، كان الرجلان هما القاضيين الوحيدين ، اللذين رفضا مشاركة زملائهما القضاة في اضراب عام ١٩٨٣ . وربما كانت هذه العلاقة وحدها ، أكبر من اي رباط اخر ، يمكن ان يدفع باثنين مغمورين فجأة ، الى مسرح الأحداث . ذلك ان اضراب القضاة ، كان عود الثقاب الذي اشعل كل ما جرى في السودان ، بعد سبتمبر ١٩٨٣ .

وحيث أن الامر بات مجردا ، من اية ضغوطات خارجية ، أو مؤثرات داخلية ، فان القرار برمته ، يكون قد انبعث من بركان نفسي عميق . ولعله بركان لا أحد يستطيع التكهن بدرجة غليانه أو حجم فورانه ، وقت ان هاج في الباطن ، أو انفجر فوق السطح . ولو ان نتيجة واحدة ، يمكن التعلق بها لقياس الظاهرة ، فهي ان نفسا بشرية واحدة ، فجرت في لحظة من اللحظات ، ما يمكن وصفه بالزلزال الكبير .

وفي ترجمة أخرى ، فانه لا يعقل ان يقرر اي حاكم ، مهما بلغت قوته أو سطوته ، ان يدلف هكذا ، في متاهات هو أول المدركين لمجاهلها . بل انني لا اتخيل حاكما ما ، مهما كانت اغراءات الصولجان تتراقص حواليه ، ان يمضي بلا نقاش مع الاخرين كلهم ، الى قلب كيان أمة ، عبر دروب محفوفة المخاطر ، وتكاد أشواكها تقاسم ورودها في النسبة والتناسب !!

ان شيئا عميقا للغاية ، لا بد انه كان اكبر من كل الأسباب ، واقوى من كل الاجتهادات ، وانه كان العصى التي اتكأ عليها نميري ، لاعلان الخطوة . ولا يبدو لي قوة أخرى ، غير النفس الانسانية ، هي ذلك الشيء العميق . فالنفس وحدها ، بجوارحها وخلجاتها واحاسيسها وتقلباتها وكبرها وصغرها ، تتجمع في احيان كثيرة ، في باطن الفؤاد ، متسترة من الاعين والنظرات ، لتدفع بصاحبها الى حيث كان متعذرا عليها ان يندفع .

فماذا كان في نفس نميري ، من كل تلك الاعتصارات حين أعلن قراره ؟

● ● ● ●

(1) الشقيق الاصغر للمطرب السوداني المعروف ، صلاح بن البادية

الجـــذور

ولد جعفر محمد نميري ، عام ١٩٣٠ ، في قرية صغيرة ، بشمال السودان ، اسمها « ود نميري » . ونميري هو اسم الجد الكبير للعائلة ، التي شكلت فيما بعد معلما بارزا ، لأهل القرية ، فانسحب اسمها على القرية كلها .

ولقد تفتحت مدارك نميري ، في بيت متدين رفقير . وكان والده المرحوم الحاج محمد نميري ، رجلا ورعا هادىء الطباع . وعرفت عنه حساسيته المفرطة وعفته الشديدة . وكان المرحوم محمد نميري ، يقضي معظم اوقاته في مسجد القرية ، الذي كان عبارة عن زاوية[1] . وفي احيان كثيرة ، كان الحاج محمد نميري ، هو المتواجد الوحيد بمسجد القرية ، اثناء صلات الصبح .ويحدث ذلك ، بصفة خاصة ، في فصل الشتاء ، الذي تتحول فيه رمال الشمال السوداني ، الى عقارب تلدغ المرء بحبيباتها الباردة .

والذين عرفوا المرحوم الحاج محمد نميري ، عرفوه ، فوق تقواه ، رجلا قنوعا بنفسه ولسانه . فكان في اكثر الاحيان ، لا يحشر نفسه في حديث ، ليس هو طرفا فيه وربما لهذا كان اكثر اهل القرية يلجأون اليه في استشاراتهم عن هموم الحياة اليومية .

وعلى الجانب الآخر ايضا ، كانت والدة نميري ، المرحومة الحاجة زينب بنت خليل ، شديدة الورع والتقوى كذلك . وكان لها مسباح ابيض لا يكاد يفارقها ، حتى وهي بعيدة عن مصلاها . فكانت ما بين وقت وآخر ، من اوقات الصلاة ، تلف المسباح حول ساعدها الأيمن . فكستها هذه العادة ، هالة دينية عفوية ، كثيرا ما تسود عدة رجال ونساء في الريف ، دون شرط التبحر والفقه الدينيين .

وعلى الرغم من انها لم تكن تلقت شيئا من التعليم ، الا انها كانت تقرأ كثيرا من سور القرآن بفصاحة . ولعل هذا ما يفسر التصاقها بالدين ، التصاقا جعلها لا تتعثر في حفظه وفهمه .

وكان الوالدان ، في الفترة من عام ١٩٣٠ الى ١٩٥٠ ، قد كرسا كل عنايتهما ، من اجل نجاح ابنيهما جعفر ومصطفى . وفي هذه الفترة ، سافر الوالدان الى الاراضي المقدسة ، واديا فريضة الحج . في وقت كان فيه السفر من السودان الى الديار المقدسة ، بالغ الصعوبة . ليس كذلك فحسب ، بل انه كان ـ لصعوبته ـ كسفر الاساطير ، الذي لا تنفك الالسن تلوكه لسنين طويلة . فلم تكن ثمة وسيلة للوالدين ، غير ركوب البحر من بورتسودان . وحتى يتم الوصول الى هذه الميناء ، فان الطريق الوحيد ، هو ذلك الدرب الوعر ، الذي كانت تشقه « اللوريات » الكبيرة ، على مدى ثلاثة ايام بلياليها .

وكان على الوالدين ان يتحملا مشاق ذلك السفر القاسي ، ارضاء لنفس ورعة ،

---

(١) المقصود بالزاوية ، مكان صغير يصلي فيه الناس ، حين يكون المسجد بعيدا عنهم ، او حين لا يكون هناك مسجد .

وسجية صادقة في علاقتها الربانية . ثم ان الحج هو الوقوف بعرفة حيث دعوة العبد لربه ان يستغفر له ، ويتوب عليه ، ويحقق امانيه . ولا شك ان امنية الوالدين حين رفعا يديهما الى السماء ، من على جبل عرفات : ان احفظ يا ربي ولدينا ، ويسر لهما دروبهما واحتضنهما بجناح التقوى والصلاح .

وبعد غياب دام ٣٢ يوما ، عاد الوالدان من الحج . واستقبلتهما القرية بالذبائح والتهليلات . والواقع ان القرية في ذلك اليوم ، وما تلاها من اسبوعين اخرين ، لم تكن تحيا فرحة قادرة على منافسة ، عودة الوالدين من الحج . فانهما بتأديتهما الفريضة ، افتتحا باب « ود نميري » الى الديار المقدسة . فقد كانا اول شخصين من القرية يزوران قبر الرسول (ص) .

وعلى الرغم من الدرجة الروحانية الدينية المتقدمة ، التي وصل اليها الوالدان ، بعد تأديتهما الفريضة ، الا ان النزعة الدينية ، لم تكن هي الصفة الغالبة عليهما لوحدهما . فلقد كانت الطابع العام تقريبا ، لعموم القرية . ولم يكن احد في « ود نميري » ، خارجا عن الالتزامات الدينية الرئيسية ، على اقل تقدير . ويبدو ان طابع التدين ، الذي قامت عليه قرية « **ود نميري** » له علاقة اخرى قديمة ، لها اهميتها القصوى . فالقرية تتبع اداريا لمدينة « **دنقلا** » . والأخيرة هي موطن الأمام محمد احمد المهدي ، زعيم اكبر ثورة دينية ، شهدها الشرق الاوسط في تاريخه المعاصر ، واول قائد سوداني يحرر الخرطوم من الاستعمار في يناير ١٨٨٥ ، عندما هزم غردون باشا وفتح عاصمة البلاد .

وكان من الطبيعي ، ان تكون قرية « **ود نميري** » على رأس أول مناطق السودان ، التي بايعت المهدي دينيا .. وسياسيا ايضا . !

ولقد انعكست روح الولاء للمهدية ، على نميري نفسه في ما بعد . ولعل الذين عايشوه عن قرب ، بعد تخرجه من الكلية العسكرية ، عرفوه متعاطفا مع الانصار (اتباع المهدي) ، وهم المنضوون تحت لواء حزب الامة . ولم يكن نميري غائبا عن المشاركة في تشييع جنازة الامام الصديق المهدي (حفيد المهدي الكبير ووالد الصادق) عند وفاته عام ١٩٦٣ . وعلى اية حال فان المنزل الذي عاش فيه نميري بعد رحيله الى ام درمان ، لم يكن بعيدا عن المهدية . فهو في قلب حي « ودنوباوي »[١] ، حيث الكثافة الانصارية لاتباع المهدي ، وحيث الاستراحة الكبيرة التي اقيمت هناك ، للوافدين الانصار من الريف ، وحيث مسجد الامام عبد الرحمن المهدي (ابن المهدي الكبير ، ووالد الامام الصديق) .

صحيح ان نميري ، بعد تخرجه من الكلية العسكرية ، لم يكن مشغولا كثيرا ، بالانخراط في هموم السياسة . لكن ذلك لم يمنع حزب الأمه ، من ان يرعى الضابط الصغير ، ويمنع عنه شراسة الأيام . ! وهكذا كان حزب الأمة وراء اعادته للخدمة العسكرية مرة أخرى ، بعد ان فصله نظام حكم عبود في اواخر الخمسينات . ولعل هذه العلاقة القوية هي التي جعلت الصادق المهدي يصف نميري بانه « **ولدنا** » ، عندما ابلغ

(١) ما زال هذا المنزل موجودا حتى وقت كتابة هذه السطور .

بنبأ الانقلاب العسكري الذي قاده في مايو ١٩٦٩ .

بهذا الايقاع كانت مياه نميري تجري ، في حوض مستو ، لا تخرج امواجه كثيرا عن الضفتين . على ان المياه بطبعها المتقلب الفوار ، تروح فجاة مندفعة الى خارج مجراها . وربما كان خروجها هذا ، ايذانا بشق منعطف جديد متعرج القاع ، وملتوي التضاريس . وهنا يتعكر بالطبع صفاء الموج ، فتفور مسطحاته ، لتتصادم ببعضها ، فتتلاطم وتتزايد ، وتتكسر جزيئاتها اثناء ما هي متمردة على مجراها العام .

وهكذا دخلت القصة في فصل جديد ، واسدل الستار على مشاهد الماضي بكل ما انطوى عليه من اربطة وأحزمة ووجدانيات .

فعلى الرغم من هذا الطابع المتدين ، الذي ولد فيه نميري ، ثم عاشه ايام طفولته ، وقليل من صباه ، الا ان جميع تصرفاته في اللاحق ، لم يكن فيها ما يشير الى ماض من الورع . وبشكل محدد ، فان كل اصدقائه وزملائه ، في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٩ حتى ١٩٧١ ، لم يلحظوا عليه بذور خليفة منتظر للمسلمين . !

ولهذا فان أول من فوجىء من بين افراد الشعب السوداني قاطبة ، بالتحول الاسلامي لنميري ، هم اصدقاؤه . اذ ان واحدا منهم على الاطلاق ، لم يكن يعلم عن خلفيته ، سوى انه كان ضابطا يهوى حياة الليل بكل فصولها ! ولعل من المناسب هنا ان اذكر ، ان الاعلام السوداني الرسمي ، لم ينشر خلال فورة نميري الاسلامية ، حرفا واحدا عن الجذور الدينية للرئيس ! ومن المؤكد ان ذلك لم يكن عجزا من القائمين على اجهزة الاعلام . لكنه كان نتيجة حتمية لرجل لا يعرف الناس عنه فقرة واحدة من التدين ، في سجله السابق ، على الرغم من خلفية والده ووالدته ، وقريته بأكملها .

ولربما بدا هنا ، بعض التناقض في شخصية نميري ، على شاكلة ان الجذور هي اساس البيت . فكيف برجل ترعرع وسط اسرة متدينة ، تحوله الايام الى بحور التيه والطيش والعربدة ، لدرجة يصعب معها ان يصدق احد توبته المفاجئة !

والواقع ان هذا التناقض الكبير ، جاء افرازا لانتقاله من وسط شديد التدين ، الى أخر شديد الانطلاقة والانفتاح . ! فمن « ودنميري » القرية الهادئة الناسكة المحافظة ، الى « ودمدني » العاصمة الثانية للسودان . ويكفي ان نطلق عليها « العاصمة الثانية » ، حتى يختل ميزان المقارنة مع « ودنميري » التي لم يرد لها ذكر ، في اطلس السودان . وفي « ودمدني » عاش نميري ، ذروة مراهقته . وانطلق هناك يبني شخصيته مع زملائه من طلاب ثانوية حنتوب الشهيرة . والحياة وسط طلاب حنتوب ، كانت بالنسبة اليه ، اقرب الى صخب الشباب ، وممارسة المراهقة الواسعة ، منها الى اجترار التربة الاولى في « ودنميري » . بل انها كانت بمثابة « المحاية » ، التي اكلت تحتها كل ما كان مكتوبا في السابق . فلم تعد هناك « ود نميري » في حياة الشاب ، الذي وجد نفسه قد استدار على نفسه ١٨٠ درجة !

وبعد الدورة الرهيبة ، كان الافتراق الكبير عن نهج الوالد والوالدة والقرية . !

ومن المهم الاشارة هنا ، الى ان كثيرا ممن عايشوا نميري ، لاحظوا عليه خصلة مثيرة للتأمل سواء في معناها أو مغزاها أو محتواها . خصلة كانت تظهر عليه في جلساته

الخاصة ، اكثر منها في اي حالة اخرى .

ففي وسط لحظات السمر الصاخب ، كانت تعتريه لحظات شرود وسرحان ، تحوله الى عضو خارج « القعدة » بالرغم من وجوده فيها بجسده . ولم تكن هذه الخصلة ، في حد ذاتها ، هي المستأثرة لاهتمام اصدقائه ، بقدر ما كان يثير فضولهم ، ان لا أحد منهم قادر على تفسيرها .

وبالطبع ليس في المقدور هنا ، محاولة تشخيص تلك الحالة ، التي لم تكن واضحة المعالم ، حتى ايام ما كانت مجسمة امام شهود العيان . فالذين شاهدوها وعايشوها ولاحظوها ، كانوا لا يعرفون عن نميري ، ما هو ابعد من حدود الزمالة وحدود الامسيات الدورية للقاء الانس . ولربما كانت الظاهرة نفسها ليست ذات علاقة ، بمجمل سلوكياته السابقة او اللاحقة . فالمرء في احيان كثيرة ، يجد نفسه غارقا في البحث عن « شيء ما » ! فيتوه ، كلما خلا بنفسه ، في فضاءات ليست لها حدود ، سوى ذلك العقل ، الذي اطلق لنفسه العنان ، واعطاها حق الاصطدام بحد ما ، او العودة من جديد الى نقطة البداية .

غير ان ثلاث صدمات نفسية عميقة ، اجتاحت نميري ، في الفترة ما بين ١٩٤٨ الى ١٩٦٣ ، لا بد ان تكون قد اخذت حيزا ، من تلك الحالات المفرطة في الشرود والتوهان .

● ● ● ●

اما الأولى فقد كانت قصته مع امتحان الشهادة الثانوية عام ١٩٥٢ . فقد كانت مدرسة « **حنتوب** » التي تلقى فيها تعليمه الثانوي ، احدى اقوى ثلاث مدارس ثانوية في السودان على الأطلاق . ورفيقاتها الاثنتان في هذه الدرجة الرفيعة ، هما مدرسة « **وادي سيدنا** » ومدرسة « **خورطقت** » . وعلى وجه الخصوص ، كان الدخول الى حنتوب ، هو ثلاثة أرباع العبور الى جامعة الخرطوم . بل ان الطالب المقبول في حنتوب ، كانت فرحة أهله به مزدوجة . واحدة لأنه اصبح على مرمى حجر من الجامعة ، والثانية لانه سيكون « **خريج حنتوب** » ، اذا لم تكن شهادته قوية لدرجة قبوله بالجامعة . وبدا لسنوات طويلة في السودان ، ان الخروج من « **حنتوب** » دون شهادة نجاح ، من المستحيلات النادرة الحدوث . وفي كثير من الاحيان ، كان الطلاب ينجحون باكملهم ، حتى بدا ذلك ، من جانب آخر ، من طبائع الأمور .

الا أن نميري ، حين تقدم لامتحان الدخول للجامعة ، لم يحالفه الحظ . بل ان الحظ لم يحالفه حتى في احراز شهادة نجاح ، ذلك الأمر المحسوب على المستحيلات النادرة . فكأنما القدر اراد ان يوصمه ، بانه تخرج من « **حنتوب** » بدون شهادة نجاح . فتلك اذن ، أول دقة في جرس الشؤم ، حيث ستظل تلاحقه نظرات وهمسات زملائه ، بأنه الطالب الذي فشل في النجاح داخل « **حنتوب** » .

ومع ذلك ، فان الرسوب في امتحان الثانوية ، لم يعرقل مسار حياته ، فدخل الكلية العسكرية بشهادة كانت مادتا النجاح الوحيدتان فيها ، التاريخ والتربية الرياضية . وفي التقدير ، ان نكسة نميري في « **حنتوب** » ، كانت أكبر من ان تلفها الأيام

ضمن احداث الماضي القديم . فقد كانت في وجدانه ، بمثابة هفوة قدرية ، لا بد له ان يكفر عنها متى ما كان في موضع يمكنه من ذلك . وكان ان حصل على « **الموضع** » يوما ، وجاءت مناسبة تجسدت فيها ذكريات الهفوة . !

كان ذلك في اليوبيل الذهبي لثانوية حنتوب . فلقد شاءت الظروف ان تحتفل هذه المدرسة بذكراها المائة ، بينما رئيس الجمهورية في البلاد ، هو ذلك الطالب الذي بينه وبينها جرح قديم ! فحرص نميري على حضور الاحتفال . بل انه كان اكثر حرصا على حضور جميع الطلاب الذين رافقوه ، عن قرب أو بعد ، خلال سني الدراسة . ومن المفارقة ان حرصه على لقاء « **الزملاء القدامى** » جعله يمنح « **العفو والأمان** » ، لمدة يوم واحد فقط ، لسكرتير الحزب الشيوعي السوداني محمد ابراهيم نقد !

فان « **نقد** » كان أحد الزملاء القدامى ، لكنه كان وقت اليوبيل مطلوب القبض عليه [1] !

وحضر نقد الاحتفال فعلا ، رغم انه أدهش كل الحاضرين بالطريقة التي اختفى بها بعد الحفل . فالحاضرون كلهم ، اتفقوا على ان الارض كأنما انشقت في غفلة وابتلعته !

وهكذا كان ذلك اللقاء ، أمرا بالغ الاهمية لنميري ، بالنظر الى ما حمله من معان . فقد كان الرجل وسط ذلك الحشد الهائل من زملائه القدامى ، كنجم الليل الهاجع . فقد كانت بسمته في الحفل رسالة فحواها « **الى كل من سخر من نتيجة امتحاني عام ٥٣ ، هاأنذا بينكم لم افشل في حياتي ! بل انني اليوم رئيسا لكل هذه البلاد ، بكل رعيتها ، بمن فيهم انتم جميعكم** » .

والواقع ان هذه القناعة ، لم تكن هي لسان حال نميري فقط في الحفل ، بل كانت بعضا من كلمات مستر « **براون** » الناظر القديم ، الذي شارك هو ايضا في المناسبه . فان « **براون** » كان يريد ان يثبت ان اعجابه القديم بالطالب جعفر محمد نميري ، لم يكن منصبا على تفوقه ، في الالعاب الرياضية فقط . « **فان نجاحه في الرياضة ، كان حلقة من سلسلة نجاحاته العامة** » .

● ● ● ●

لم يكن نميري قد تسلم مهامه العسكرية تماما ، حينما اصيب بالصدمة النفسية الثانية . !

ذلك ان والده ووالدته ، لقيا مصرعهما ، في يوم واحد ، بحادث انقلاب سيارة . ولقد سألت ٤٠ شخصية من منطقة « **ود نميري** » عن ظروف هذا الحادث المأساوي . وجرت اسئلتي في الفترة الواقعة ما بين ٢/١٢/١٩٨٢ الى ٦/٤/١٩٨٤ . وشملت

---

(١) اختفى محمد ابراهيم نقد قبيل سقوط حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ ولم يظهر علنا الا بعد سقوط نميري عام ١٩٨٥ وكانت المناسبة الوحيدة التي ظهر فيها هي اليوبيل الذهبي لحنتوب .

الاسئلة ، تجارا وموظفين وسواقين ، وبعض رؤساء الاقسام في « جمعية ود نميري التعاونية » .

فقال ١٣ منهم ، ان الحادث وقع في يوم تخريج نميري من الكلية العسكرية ، وان الوالدين كانا في طريقهما لحضور حفل التخريج .

ولا بد لي ان اشير هنا ، الى ان هذه الرواية ، بالذات ، هي التي دفعتني في الاساس ، الى استقصاء حقيقة الحادث . اذ انها الرواية الاكثر انتشارا بين الشارع السوداني . ولقد ظننت بادىء الامر ، انها قصة منسوجة في سياق اظهار نميري كشخصية سيئة الحظ .!

وقال ٩ من الشخصيات الـ ٤٠ ، ان الحادث وقع عشية ، احد اعياد الاضحى ، وان الأسرة كانت قد اتفقت على قضاء هذا العيد في ام درمان ، منتهزة فرصة خروج نميري في عطلة الكلية ، التي كان مقدارها ٣ ايام .

وقال ١٨ شخصا ، ان الحادث وقع في ظروف ، ليست لها علاقة بعيد الأضحى ، أو بحفل تخريج نميري . وانه حدث اثناء رحلة عادية ، ضمت الى جانب الوالد والوالدة ، عدة مواطنين آخرين .

ومن المؤكد ، انه تحت اي واحدة من الروايات المذكورة ، فان الحادث كان مفجعا بالنسبة لنميري . فلقد تيتم في لحظة درامية واحدة كان القدر فيها سباقا الى كتم فرحته بالتخرج من الكلية . ولا شك في ان حادثة مصرع الوالدين ، ليست كمحنة « حنتوب » ، في مقدور الايام ان تمسحها ، بحكم تبدلات الظروف ، او صدف المقادير . ذلك ان المحنة هنا ، مكتوب لها ، ان تستقر ابديا في الاعماق ، لتنكأ الجراح ، كلما كان الظرف يحمل طابعا للحزن . خصوصا ان الفراق هنا ، كان طابعه مؤلما في شكل ما انطوى عليه الحادث .

ان جرح فراق الوالدين ، كان لا بد له ان يحفر شيئا ما ، في اعماق نميري .!!

وهكذا تخرج الشاب العسكري من الكلية ، ملفوفا بحالة حزن بالغة الكآبة . وهي نفسها تلك الحالة ، التي تحولت فيما بعد ، الى نوع من « الشرود » في المجهول . اترى ان المرء بمقدوره ، الا يحزن حين يموت والداه في لحظة واحدة ؟!

وكيف سيكون شكل الحزن ، ان كان الرحيل قد وقع في حادثة مروعة كهذه ؟!

بل كيف سيكون شكله ، ان كان صحيحا انه وقع ، وهما في الطريق للاحتفال بنجاح ابن كرسا حياتهما المتواضعة من اجل نجاحه ؟!

وكيف يا ترى ، سيكون حجم الحزن ، ان كان الابن قد اخذ يحلم قبل ايام من تخرجه ، بكيف انه سيسعد والديه ، وكيف انه سيعوضهما كفاحهما وصبرهما وعزيمتهما في القناعة ، بقليل العيش وكفافه ؟!

● ● ● ●

بعدها كانت الصدمة الثالثة !

فلم يكن من دواء مناسب ، لتناسي رحيل الوالدين ، سوى الزواج ، من ابنة خاله السيدة بثينة الخليل[1] . ويبدأ الزوجان ينتظران جنينا يرث اسم العائلة ويورثها لمن بعدها . اذ ان « خال » نميري ، لقي مصرعه ايضا ، في حادث سيارة ، بعد زواجه . فاصبح الانجاب بالنسبة لنميري ، امرا ضروريا ، ليس لحمل الأسم فحسب ، بل لاستمرارية كيان العائلة ، الذي بدا انه اخذ في التآكل ، بعد مصرع الوالدين والخال .

ومن حيث لم يكن خاطرا على البال ، ظهرت النكبة الجديدة . فلقد راحت السنون تجري ، دون ان ينجب نميري طفلا . حتى اذا ما لجأ للطبيب ، كشفت التحاليل انه مصاب بالعقم . ومرة اخرى يكتب القدر على حياته ، محنة لا خلاص منها . وهي الا تكون له ذرية من ابنة خاله .

انها ارادة الخالق ، التي لا اعتراض عليها . والواقع انه لم يظهر طوال فترة حياته الزوجية نوعا من التذمر على هذه المحنة ، وان كان قد بدأ يعيد فحوصاته الطبية ، حوالي عام ١٩٧٥ ، في احدى المستشفيات الاميركية ، بحثا عما اذا كان قد امكن استكشاف علاجات متطورة جديدة .

وبقدر ما كانت الصدمات النفسية الثلاث ، ذات وقع قاصم على شخصية نميري ، بقدر ما افرزت كل واحدة منها ، معنى جديدا في حياته . فالرسوب في ثانوية حنتوب ، دفعه الى عشق « الصدارة » . بمعنى ان يكون هو ، في مقدمة اي مجموعة من الناس حوله . ولذلك كان دائما يتقدم اصدقاءه حتى في ما لا ضرورة لذلك . فهو أولهم ان كانوا يتجولون في الأسواق ، أو ان زاروا زميلا لهم في منزله ، او ان جلسوا حول طاولة يلعبون « الكتشينة »[2] . وفي الأخيرة هذه ، كان نميري يشرك كل حواسه ، في اللعبة المسلية ، حتى يخرج منتصرا . ولهذا كان شكله اثناء اللعب ، يوحي وكأن « الجولة » هي قضية حياة أو موت .

اما مصرع الوالدين ، فقد فجر فيه محيطا من الدموع لا يحتاج ذرفها سوى موقف درامي خاطف . فصار سريع البكاء ، عند سماعه بانباء الموت . فتراه يجهش حتى تخال انه سيعيش طوال حياته حزينا ، بسبب هذه الوفاة دون غيرها . ولقد كانت هذه الخصلة فيه ، سببا في ارباك ادارة البروتوكول المصري ، نهاية سبتمبر عام ١٩٧٠ ، في مناسبة وفاة الزعيم الراحل جمال عبدالناصر . اذ في لحظة من اللحظات ، بدا نميري منخرطا في البكاء ، اكثر من انور السادات وعلي صبري وكبار المسؤولين المصريين !

ورأيته يبكي بحرقة ، في وفاة المرحوم عمر الحاج موسى ، أول وزير للاعلام ، بعد انقلاب ٢٥ مايو . ورأيته كذلك ، في وفاة المرحوم جعفر محمد علي بخيت ، وزير الحكم

---

(١) زوجته الحالية

(٢) لعبة الورق

المحلي ، وموسى المبارك ، وزير الصناعة . وسمعته يبكي بملء صوته ، عندما توفي احد اعمامه ، في بداية عام ١٩٨٢ . ولو لم أكن اعرف بان المرحوم رجل طاعن في السن ، لتصورت انه شاب صغير مات فجأة فبكاه الكبار ، ببالغ الحسرة والندم . علما بان الحزن - بالطبع - لا يفرق بين الكبار والصغار .

ولم يكن طبع البكاء عنده مربوطا بحالات المأتم فقط . فقد كانت تبكيه كذلك افعاله وقراراته وتصوراته ونوبات غضبه . فحدث ان اصدر في ابريل عام ١٩٧٥ قرارا برفع سعر الرطل الواحد من « السكر » من ٧ قروش الى ١٥ قرشا ، فقامت الخرطوم ولم تقعد . وانطلقت المظاهرات صوب مبنى الاتحاد الاشتراكي منددة بالقرار الظالم . وكان نميري قد وقع القرار ، كعادته ، دون ان يستشير احدا من وزرائه . ولما تدفق المتظاهرون صوب « الاتحاد الاشتراكي » ، اخذ يستشير من كان حوله في تلك اللحظة ، عما اذا كان قراره سليما . وقال له المرحوم عمر الحاج الموسى ، **« ١٥ قرش كتيرة يا ريس »** !

فخرج على الفور يخاطب المتظاهرين واذا به يقول : **« اذا مش عايزين تستجيبوا للقرار انا مستقيل من رئاسة الجمهورية »** !

فرد عليه المتظاهرون : **« لا زيادة بقوت الشعب »**

فوقع « **الرئيس** » في ورطة !

فالدستور لا يقر بسحب الاستقالة الا بموجب استفتاء جديد !

ودخل نميري على وزرائه فوجدهم واجمين يتصببون عرقا بعد ان فاجأهم « **الرئيس** » بالاستقالة !

وما ان شاهد علامات الدهشة على وجوههم ، حتى رمى بنفسه على اقرب مقعد وانخرط يبكي باعلى صوته .

وهدأ بعد نصف ساعة وخرج للمتظاهرين يعلن انه سحب الاستقالة !

ومع ذلك رد عليه المتظاهرون : لا زيادة في قوت الامة !

.. وحدث ان جاءته السيدة نفيسة عثمان حمد الله في ٧/ مارس ١٩٧٧ . ونفيسة هي الشقيقة الكبرى للرائد فاروق حمد الله الذي اعدمه نميري عام ١٩٧١ مع هاشم العطا . وقد جاءته تشكي من تأخير وصول المعاش الشهري لشقيقها . فما ان دخلت عليه حتى انفجر باكيا امامها باعلى صوته ، فهرول سكرتيروه يستطلعون ما جرى « للرئيس » ، فوجدوه ينتحب امام شقيقة فاروق .

وهكذا فالشاب الذي فقد والديه في ذلك الحادث المروع ، لم يستطع ان ينزع عن نفسه مرارة الالم . فهي تعاوده وتبكيه كلما كان الموت في عزيز لديه او قريب منه . ففي الحال تتجسم امامه الذكرى السوداوية ، فيفرغ ما بداخله من وجع كبير .

.. ثم هناك الصدمة الثالثة .. العقم .

وهذه فجرت في نفسه حب المغامرة ، واقتحام المجهول نيابة عن الآخرين . فهو يشعر في اعماق نفسه ، بان لا احد وراءه يخشى عليه من الضياع والحرمان . فحتى شقيقه الاوحد مصطفى ، سرعان ما اكتشفت التحاليل انه مصاب بالعقم ، هو الآخر . واذ ذاك سقط احتمال ان يعرض الشقيق الاصغر ، حرمان اخيه الأكبر ، بطفل يتبناه او

يتقمص فيه روح المولود الممنوع . !

ان روح المغامرة ، ليست حالة منعزلة عن التكوين الكلي للانسان . فهي طاقة معدة للانفجار بشكل معمم لدى الجميع . لكن خيطا رقيعا يكاد هو الذي يفصل بينها وبين الناس اجمعين . وخيطها في الواقع هو حاجز وهمي يفصل بين من يحسبون النتائج ومن يصرفون النظر عنها . ففي الدنيا التي نعيشها ، ملايين الوقائع لظروف كان يجب ان نندفع فيها ، مغامرين لانتزاع ما نعتقد بانه وسيلة نجاحنا الوحيدة . لكننا في اللحظة الاخيرة ، نصدر قرارا بـ « فرملة » ما يبدو انه الطموح ، لاننا حين نحسب النتائج ، نجد في المحصلة « شوكة » واحدة ، فنخشى ان ندوس عليها بارجلنا ، فتوخذنا وتعرقل سيرنا .. لنتوقف ! وحينذاك تكون الخسارة محسوبة لاولئك الذين ، لم يكن لنا الحق في جعلهم يخسرون معنا .

غير ان الحياة ، حين لا تعطيك من يشاركك الربح أو الخسارة ، فلا معنى لأن تتوقف عن السير ، لمجرد ان هناك شوكة في آخر الطريق . وكان نميري واحدا من هذه المجموعة الاخيرة .

ولهذا كان اقتحام المجهول عنده ، بعضا من تكوينه النفسي ، لا بعضا من صفاته . اذ ان صفة المغامر أساسها الشجاعة ، بينما نفسية المغامر اساسها اليأس ، وهنا يكمن الخطر . ذلك ان الشجاعة الواردة من عمق اليأس ، شبيهة بجبل من الزجاج ساقط من السماء ! يستطيع ان يقضي على كل من يصادفه ، في الهواء ، لكنه ما ان يرتطم بالأرض حتى تسمع له دويا هائلا ، وتتحول معه تلك الكتلة الضخمة ، الى فتات صغير متناثر الذرات ، حتى يبدو لك المشهد من علي البعد ، بساطا واسعا لطحين بعثره الهواء على سطح الارض . وحقيقة الامر ، ان رحلة نميري مع السودانيين والحكم ، كانت كرحلة جبل الزجاج ذاك ، انطلق عاتيا وسقط هشا .

ولقد دفعه عشق المغامرة ذات يوم من عام ١٩٦٢ ، الى القيام باحتلال نادي ودنوباوي الرياضي ، الذي كان عضوا فيه . وفوجيء اعضاء النادي يومذاك بنميري وثلاثة من اصدقائه يقفون امام الباب الصغير ، لمنعهم من الدخول . فقد اصر على أن يوقع الاعضاء مذكرة تطالب باقالة ادارة النادي قبل ان « يعتّب » اي عضو الى الداخل . !

وتجمع الناس حول الفتى المتمرد .

وبعد اخذ ورد ووعد بالاصلاح فتح نميري الباب وسمح للناس بالدخول . !

وكانت تلك الحادثة هي اول « بروفة » يجريها الفتى للانقلاب على الشرعية . !

.. وبكل تلك الروح المغامرة والمقامرة ، اقتحم نميري اكبر المجاهيل في سياق نموه الشخصي . وسمع الناس صوته في فجر الاحد الموافق ٦٩/٥/٢٥ ، رئيسا جديدا للبلاد ، بدلا من زعيم الاستقلال السوداني ، الشهيد اسماعيل الازهري .

نميري والشيوعيون والحكم

كان من نصيب نميري انه ظهر في اول يوم من ايام حكمه ، امام الشعب السوداني ، محاطا بالشيوعيين من يساره .. ومن يمينه ! وعلى الرغم من ان بيانه رقم (١) بدا معتدلا ومنصبا حول ان البلاد « لم تنعم بالاستقرار منذ استقلالها » ، الا ان الخطاب بمجمله صيغ بايدي رجالات الحزب الشيوعي . ثم جاء الخطاب رقم (٢) بصوت السيد بابكر عوض الله ، الذي كان منصبه « نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء » . وقد فضل الشيوعيون بادىء الامر ان يظهر بابكر عوض الله على السودانيين ، قبل نميري ليضمن اكبر رصيد شعبي لـ « الثورة » ، مستندا على خلفيته الوطنية الناصعة حتى ذلك الوقت . لكن رفاق نميري العسكريين نصحوه الا يكرر ما اخطأ فيه محمد نجيب حينما سمح لانور السادات بالقاء بيان ثورة يوليو المصرية عام ١٩٥٢ .

والواقع ان بابكر عوض الله كان اول رئيس لاول برلمان سوداني عام ١٩٥٤ . وكان في ذلك الوقت قاض لمديرية الابيض ، عاصمة اقليم شمال كردفان الآن . وحدث عند قيام البرلمان الاول ، ان اختار الزعيم السوداني اسماعيل الازهري السيد ابراهيم المفتي رئيسا للبرلمان الذي كان يطلق عليه ، وقتها ، مجلس الشورى .

غير ان الحاكم العام الانجليزي رفض ترشيح السيد المفتي باعتباره « سودانيا متزمتا في عدائه لحكومة التاج البريطاني » على حد قوله . وكاد الزعيم الازهري ان يتنحى عن رئاسة الحكومة الاولى بسبب هذا الموقف ، لولا ان اقترح عليه زعيم الاغلبية المرحوم مبارك زروق اختيار بابكر عوض الله كبديل للمفتي ، وقد قبل الانجليز ذلك .

والى ذلك فان بابكر كان اول رئيس للقضاء يستقيل من منصبه احتجاجا على موقف غير دستوري من جانب رئيس الدولة . ففي ابريل عام ١٩٦٧ اقام الحزب الشيوعي السوداني ندوة بمعهد المعلمين العالي . وتحدث احد الطلاب في الندوة عن السيدة عائشة رضي الله عنها وقال انها في لحظة من لحظات الحرب لم تكترث بكونها حرمة ، ووقفت سافرة تتحدى الرجال .

واستطاع الاخوان المسلمون ان يستثمروا هذه العبارة ، الى انها حالة تهكم وسباب من الشيوعيين ضد زوجة النبي صلى الله عليه وسلم .

وضجت البلاد !

ووصل الامر الى الجمعية التأسيسية !

واقترح بعض النواب اسقاط عضوية الشيوعيين وطردهم من البرلمان .

وطرد الشيوعيون ووافق زعيم البلاد اسماعيل الازهري على ذلك . ورفع الحزب الشيوعي الامر الى القضاء الذي كان يراسه بابكر عوض الله ، فرفض قرار الجمعية

التأسيسية واعتبره باطلا . غير ان الازهري رفض قرار رئيس القضاء .
فاستقال بابكر عوض الله في ٢٥/٥/٦٧ .
وصفق الناس يومها للقاضي العادل !

● ● ● ●

لكل ذلك فضل الشيوعيون ان يتقدم بابكر عوض الله لمخاطبة الامة صباح ٢٥/٥/١٩٦٩ ، على جعفر نميري ، الذي لم يكن يعرف قليل من الناس عنه ، سوى انه ضابط كان من بين ١٨ آخرين رفضوا الانصياع الفريق ابراهيم عبود في ١٩ اكتوبر ١٩٦٤ باطلاق الرصاص على المتظاهرين الغاضبين المطالبين بعودة الجيش لثكناته .
وانه الى ذلك كان احد المتهمين في محاولة انقلابية فاشلة جرت عام ١٩٦٦ ضد حكومة السيد الصادق المهدي ، وقادها الملازم خالد حسين الكد .

وللحقيقة فان الشيوعيين رغم ظهورهم في واجهة انقلاب جعفر نميري ، الا ان الحركة كانت في باطنها ذات صبغة قومية عربية . فعدد من الضباط الذين رافقوا نميري في الحركة كانوا ذوي انتماءات ناصرية صارخة داخل الجيش ، وابرزهم خالد حسن عباس ومامون عوض ابو زيد وابو القاسم هاشم وابو القاسم محمد ابراهيم . وفضلا عن ذلك كله فقد كان بابكر عوض الله نفسه احد كبار مناصري الاشتراكية العربية في السودان ، وواحدا من عشاق جمال عبدالناصر على وجه التحديد .

على ان "الشيوعيين والقوميين العرب وقت وقوع الانقلاب ، كانوا باجمعهم منضوين تحت لواء اليسار ، الذي كان حين يذكر ، لا يرد في البال اسم غير الشيوعيين .
.. فهكذا ، اذن ، صعد نميري الى كرسي الحكم في ٢٥/٥/١٩٦٩ ، مسنودا بقواعد الحزب الشيوعي السوداني كواجهة صارخة ، ومتكئا على حركة القوميين العرب كعناصر فاعلة في انقلابه الكبير .

والواقع ان لنميري جذورا قديمة مع الحزب الشيوعي السوداني ، يعود تاريخها الى اوائل الستينات . فقد حدث ابان تواجده في اجازة خاصة بمدينة مدني ، عام ١٩٦١ ، ان طلب من صديق له يسمى ابراهيم ان يعرفه على مسؤول الحزب الشيوعي في المدينة . وتم اللقاء بالفعل في احدى القهاوي الشعبية ، حيث تقدم نميري بطلب استمارة حزبية للانضمام للشيوعيين . وقال مسؤول الحزب لنميري انه سيأخذ كافة المعلومات المتعلقة بهويته اولا ، ثم يصار في وقت لاحق الى منحه الاستمارة ، حيث ان الاخيرة تمنح في الغالب ، عندما يكون امر قبول العضو الجديد شبه مؤكد .

واخذ مسؤول الحزب كل معلومات الهوية من نميري ، وذهب ولم يعد حتى الان !
ويبدو ان هذه الواقعة في حد ذاتها ، شكلت فيما بعد جزءا كبيرا من رواسب العداء التي خرجت فجأة الى السطح من نميري تجاه الشيوعيين . وانها فيما بعد ايضا كانت محركا غريزيا لروح الانتقام التي عاقب بها نميري الشيوعيين .
ولقد فشلت في ان اعثر على الاسباب التي جعلت الحزب الشيوعي يرفض انضمام

جعفر نميري الى عضويته . لكن من المؤكد ان الشيوعيين راحوا بعد « لقاء مدني » يستقصون عنه بما جعلهم يقررون تجاهل طلبه . غير ان ذلك لم يدفعه الى تناسيهم عندما فكر في الانقلاب ، فقد وجد فيهم « اقرب الاعداء » الى نفسه من اي فصيل اخر يمكن ان يشكل له الظهير الشعبي ، في حركة لا يسندها من الجيش سوى ۳۰۰ ضابط وجندي .

ولقد وصل جعفر نميري الى الخرطوم قبل عشرة ايام من تنفيذ الانقلاب . وخلال الفترة الواقعة ما بين ٥/١٦ الى ٦٩/٥/٢٤ ، اجتمع ثلاث مرات مع زعيم الحزب الشيوعي عبدالخالق محجوب ، ومرتين مع الشفيع احمد الشيخ ، رئيس اتحاد عمال السودان في ذلك الوقت . وبدا في تلك الايام ان الشيوعيين غير متفقين فيما بينهم حول مساندة الانقلاب رغم انهم متفقون على ان نميري « احد الضباط الاحرار الذين ساهموا في ثورة اكتوبر » على حد تعبيرهم في ايام الانقلاب الاولى . وقد زاد من انقسام الشيوعيين حول تأييد الانقلاب ، ان الحزب في داخل نفسه كان يعاني من مظاهر انشقاق بين الجناح الرئيسي الذي يتزعمه عبدالخالق محجوب والجناح المنشق بزعامة احمد سليمان . وكان واضحا ان جناح عبدالخالق ضد حركة التغيير العسكري ، على الرغم من الضربة التي وجهتها له الاحزاب باخراجه من الجمعية التأسيسية في مايو ١٩٦٧ .

ففي ندوة سياسية عقدت بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٩ ، بحي بانت في مدينة ام درمان ، تحدث زعيم الحزب عبدالخالق محجوب ، عن « آفاق المستقبل السياسي للسودان » .

فقال عبدالخالق : ان البلاد دخلت الآن ، بما لا يقبل الجدل ، في نفق مظلم للغاية . واضاف : وانني لا ارى مخرجا منطقيا من هذا النفق ، سوى قيادة وطنية جديدة تترجم ارادة التغيير ، وتعبر عن تطلعات الجماهير .

ومضى عبدالخالق محجوب للقول : ولعله من الواجب ان اؤكد هنا ، ان حزبنا الصامد يرفض في الوقت الحالي اية مغامرة عسكرية طائشة للتغيير ، تستغل فيها البرجوازية الصغيرة معاناة شعبنا ، لتتسلق الى الحكم تحت عناوين نعرف سلفا انها زائلة قبل ان تستوعبها جماهيرنا .

ويوم هذه الندوة ، كان عبدالخالق قد التقى جعفر نميري ، مرة واحدة على اقل تقدير ، في سياق اللقاءات التي جرت بينهما قبل وقوع الانقلاب . فبدا كما لو ان محجوب اراد بهذه الفقرة ان يعلن موقفه من حركة جعفر نميري ، امام كوادره وفي مكان علني يستطيع فيه الهواء ان يحمل الصوت الى حيث لا يريد الآخرون سماعه .

ومع ذلك فقد تسارعت الامور وتضاربت الاحداث وتقلبت الظروف وتبدلت الكواليس ، حتى ظهر جعفر نميري مع الشيوعيين كحقيقة تخفي تحتها ما عداها من وقائع . ونظم الحزب الشيوعي لنميري في ١٩٦٩/٦/٢ ، اكبر موكب تأييد شهدته البلاد لزعيم سوداني ، فيما بعد موكب الاستقلال الشهير . وخطب نميري في الموكب الدواي بجرأة الثوار وشجاعة الابرار . وظهر في ذلك النهار الفاقع شابا جذابا يتقطر منه عرق البسطاء الكادحين الذين ولدتهم امهاتهم ليغيروا مجاري التاريخ . وقال في الفقرة

الثانية من خطابه « ان احزاب الامة والوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي **وتوابعهم من المرتزقة الاخوان المسلمين ، برهنت تجاربنا واثبتت دراسات ثورتنا انهم ، هم اعداء شعبنا** » .

وغلت الساحة بالهتافات !

وعاد الناس الى بيوتهم يتحدثون بالمعاني الواضحة في هذه الفقرة من الخطاب . وهي ان التهجم بدأ بحزب الامة كتعبير عن ان نميري لم تعد له علاقة بالحزب الذي ارتبط بتاريخ اسرته . ومنها ان اسم الحزب الشيوعي لم يرد في سلسلة الاحزاب المغضوب عليها باعتباره من اهل الثورة ! ومنها ان اسم « **الاخوان المسلمين** » ، هو الوحيد الذي جاء مسبوقا بكلمتي « **التوابع** » و « **المرتزقة** » .

وكانت عبارة « **توابعهم من المرتزقة الاخوان المسلمين** » ، على نحو جازم ، دلالة على ان الشرخ بين النظام والاخوان ، ذاهب الى عداد الكراهيات التاريخية بين الانظمة وخصومها من الساسة الاخرين .

ثم شاءت المقادير ان تحول « **اهل الثورة** » الى الد اعدائها ، وتحول من وصفوا بـ « **التوابع** » و« **المرتزقة** » الى اول من يبايع جعفر نميري على السمع والطاعة في رحاب خلافته للمسلمين . !

* * *
* * *

بـدايـة الطـلاق

لم يستمر شهر العسل طويلا بين الشيوعيين ونميري . !

وظهر اول خلاف بين الاثنين بعد ثلاث ساعات من وقوع الانقلاب . فقد كان من رأي « مجلس قيادة الثورة » ، الذي رقى نميري في اول يوم من رتبة « عقيد » الى « لواء » ، ان المجلس سيرشح عدة اسماء من رجالات الحزب الشيوعي ، وعلى الشيوعيين ان يختاروا من بينهم اربعة وزراء . لكن الحزب الشيوعي رفض هذا الاقتراح وقال انه سيختار الوزراء الاربعة من عنده دون ترشيحات مسبقة . ووافق نميري على رأي الشيوعيين .

وفجأة حدث شيء آخر !

فقد كان مقررا ان تؤدي الوزارة القسم في السادسة مساء ٥/٢٥ بالقصر الجمهوري[1] . وفي الخامسة مساء اتصل عبد الخالق محجوب بمكتب نميري ليبلغه بان تغييرا طفيفا حدث في الاسماء المرشحة ، وان الوزراء الاربعة سيصلون قبيل اداء القسم بدقائق . ولم يكن نميري موجودا بمكتبه في تلك اللحظة فرفع سماعة التلفون اللواء خالد حسن عباس ، وتلقى رسالة محجوب .

ويبدو ان خالد نسي ان يبلغ نميري بمكالمة عبدالخالق !

وفوجىء « الرئيس » بان الوزراء الشيوعيين ليسوا ، هم ، من اتفق عليهم مع عبدالخالق . فتجهم وجهه واكفهر . وزاد الموقف تعقيدا ان الوزراء ، انفسهم ، وصلوا متأخرين ٢٠ دقيقة عن موعد اداء القسم .

وهمس نميري في اذن اللواء خالد حسن عباس « **الناس ديل قايليني انا طرطور ولا شنو** » !

ومرت تلك الواقعة كحادث عرضي ، في شكلها العام ، لكنها حفرت موضعا في نفس الرجل مقداره ان « **الناس ديل قايلينوا طرطور** » !

ثم اقترح « **مجلس قيادة الثورة** » في وقت لاحق ان يتم تغيير علم البلاد وشعارها . وعارض الاقتراح ثلاثة من الاعضاء هم المقدم بابكر النور ، والرائد فاروق عثمان حمد الله ، والرائد هاشم العطا . وطرح الاقتراح نفسه على مجلس الوزراء فعارضه الشيوعيون . وربط نميري بين المعارضين في المجلسين ووصل الى قناعة مؤداها ان الحزب الشيوعي هو الذي يعارض هذا الاقتراح ، وما هؤلاء المعارضون سوى اصوات تعبر عن رأي الحزب . وكان في تقديره انه لا يوجد مبرر لرفض الشيوعيين للاقتراح ، والبلاد في حالة فوران ثوري !

---

[1] غير نميري فيما بعد اسمه الى « قصر الشعب » .

وعلى اية حال فقد غير نميري علم البلاد وشعارها واضاف الى ذلك العملة المحلية التي اصابتها « يد الثورة » هي الاخرى .

وذهبت هذه الواقعة ايضا . في شكلها العام . كخلاف عائلي يحدث بين « زوجين » !

وفي مارس ١٩٧٠ جرت محاولة لاغتيال جعفر نميري في مدينة « الكوة » على النيل الابيض الى الجنوب من الخرطوم . وكان نميري يقوم بجولة نيلية في اقليم النيل الابيض ، بينما كان الامام الهادي المهدي زعيم الانصار قد استقر وقتها في معقل طائفته بالجزيرة « ابا » على بعد ٧٥ كيلومترا الى الجنوب من « الكوة » . وارسل المهدي الى نميري رسولا يبلغه بان زيارته الى « الجزيرة ابا » مرفوضة وان الانصار سيحملونه مسؤولية ما سيحدث اذا ما وطأت اقدامه ارض الجزيرة .

واعتبر نميري هذا التحذير بمثابة « اعلان حرب » !

وارسل من عنده بعثة عسكرية لاقناع الامام الهادي بالعدول عن تحذيره والا كان ذلك « تحديا سافرا » لـ « الثورة » . وذهبت البعثة التي كان يتقدمها العقيد التاج حمد الى الجزيرة ابا . فرفض المهدي استقبالها ، ويبدو ان استفزازا قد وقع من بعض رجالات المهدي تجاه « جماعة نميري » .

وعادت البعثة لتبلغ نميري بان الانصار اشترطوا عليهم لدخول الجزيرة ان يخلعوا احذيتهم ، ويمتنعوا عن التدخين طيلة فترة مباحثاتهم . وقال احد اعضاء البعثة لنميري انه اشعل سيجارة فاطفئت في جبهته !

وعقد نميري اجتماعا طارئا لمجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، واقترح ان يدك الجزيرة ابا بالصواريخ على رؤوس اهلها .

وعارض الشيوعيون الاقتراح . وكان رايهم ان خطوة كهذه ستجلب لـ « الثورة » حربا مبكرة مع الانصار ربما كان بالامكان تفاديها في الوقت الحاضر . وكان رأيهم ايضا ان الامام الهادي من الطبيعي ان يرفض زيارة « الرئيس » للجزيرة ابا من منطلق رفضه المبدئي لحركة الانقلاب . ولا يعقل للرجل الذي كان مرشحا لرئاسة الجمهورية بلافتة جده الامام محمد احمد المهدي ، ان يستسلم بسهولة لقائد حركة انقلابية ، هي في تقديره ، مغامرة طائشة ضد الدستور . ورأى الشيوعيون في تحدي الامام الهادي افرازا طبيعيا لشحنة عارمة من الغضب مصيرها ان تخمد بمرور الايام وبعدما تصبح « الثورة » واقعا لا فكاك منه .

ولم تجد محاولة الشيوعيين نفعا . وهب الرائد ابو القاسم محمد ابراهيم متحمسا لرأي نميري . ووقف اللواء خالد حسن عباس مساندا الاثنين .

وتم التصويت على الاقتراح وفاز بالاغلبية .

ووقعت مذبحة الجزيرة ابا !

كان يوما لا مثيل لدمويته وفظاعته في تاريخ السودان . فقد اعلن نميري الحرب على الانصار بقيادة الامام الهادي المهدي . وانطلقت اربع طائرات حربية من قاعدة « وادي سيدنا » الى معقل المهدي في الجزيرة ابا لتدك قصر الامام الهادي قبل ان تبدأ

جولة قصف عشوائية في القرية الوديعة . وفيما كان الاهالي ، يلملمون ، على محمل ابناءهم للفرار من الجحيم ، اذا بقوة من المدرعات تسد عليهم الطريق وتزحف الى وسط القرية لتبيدها عن بكرة ابيها . وامعانا في الوحشية والانتقام امر قائد القوة ، الرائد ابو القاسم محمد ابراهيم بان يباد الاهالي دون اطلاق رصاص ! وذلك بان يتم دهسهم جماعات ، جماعات بجنازير الدبابات المدرعة . وطلب ابو القاسم من الجنود بان لا يعترضوا سبيل النساء والاطفال لانه ، **جهز عقابا خاصا لهم** » ! .

ثم امر الرائد ابو القاسم محمد ابراهيم جنوده بعد ذلك باستباحة نساء الجزيرة ابا وفتياتها لمدة ثلاثة ايام ! غير ان جند السودان كانوا كاهل السودان . لا يطيعون الحكام في الفجور والرذيلة ، فما تحرشوا بحرمة النساء ، وما اعتدوا على عفاف العذارى وكانت المدرعات التي اقتحمت القرية قد حملت معها مئات الكراتين من الخمور المختلفة . فطلب ابو القاسم من جنوده ان يضعوا هذه الخمور في غرف القصر الذي كان يقيم فيه الامام الهادي المهدي ، على ان يتم تصوير هذا المشهد وينشر في الصحف كمفاجأة للشعب السوداني بان حفيد المهدي كان يتعاطى الخمور في قصره !

وبالفعل نشرت هذه الصور في الصحف والتليفزيون وضحك الشعب السوداني على نميري للمرة الاولى !!

انتهت مجزرة الجزيرة ابا بقتل واصابة ما لا يقل عن ٢٠٠٠ شخص فيما استطاع الامام الهادي المهدي ان يخرج لتلاحقه قوات نميري حتى حدود السودان مع اثيوبيا . واصدر « **مجلس قيادة الثورة** » بيانا اعلن فيه ان الامام الهادي المهدي لقي مصرعه اثناء تبادل النيران مع القوات الحكومية .

وفور انتهاء المجزرة عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعا طارئا برئاسة عبد الخالق محجوب نددت فيه بالمذبحة ووصفت ما جرى بانه « **خطا فادح** ، اقدم عليه النظام دون ادراك لفداحة آثاره . وصاغ الشيوعيون بيانا بهذا المعنى وارسلوه لمجلس قيادة الثورة ، فأمر جعفر نميري باعتقال عبد الخالق محجوب !

وكان نظام الحكم قد اعتقل في اليوم نفسه الصادق المهدي ابن اخ الامام الهادي . وفكر « مجلس الثورة » في طريقة يعاقب بها الرجلين ، فقرر نفيهما الى خارج السودان . وعلم الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر باعتقال محجوب والصادق فعرض استضافتهما في مصر . وكان عبد الناصر يعتقد بانه يستطيع ان يعيد المياه الى مجاريها ، بين نميري ومحجوب على اقل تقدير . والواقع ان عبد الناصر كان على علاقة صداقة قوية بعبد الخالق محجوب ، على الرغم من ان الزعيم المصري كان في حالة حرب مع الشيوعيين المصريين . وسر ذلك ان عبد الخالق كان زعيما شيوعيا متميزا في المنطقة العربية . فانه كان ماركسيا بهامش عريض للتعامل مع قضايا الامة العربية ، حتى ان كثيرا من الناصريين والقوميين العرب في السودان ، وجدوا انفسهم في فترة من الفترات تحت قبة عبد الخالق محجوب . ولهذا كان عبد الناصر يرى في محجوب زعيما قادرا على الاستقلال الفكري عن خط موسكو فيما يخص رؤيته لقضايا العرب .

وما لبث ان عاد الرجلان ، عبد الخالق والصادق الى السودان بعد شهور من

متفاهما في مصر . رجع الاول شريطة « **ان لا يتدخل فيما لا يعنيه** » ، بينما عاد الثاني لحساسية التاريخية بينه وبين مصر ، حيث لم تطب له الاقامة هناك .

وعموما فانه بقدر ما كانت الواقعتان السابقتان ما بين النظام والحزب الشيوعي ، ذات اطارين شكليين في مسار العلاقة ، فان واقعة الجزيرة ابا شكلت **نقطة تحول فارقة** في رسم طريق التصادم بين الاثنين ، خصوصا ان الاخيرة هذه امتدت اثارها الى زعيم الحزب فاعتقل ونفي وعاد بوساطة من عبدالناصر .

ومن المؤكد ان الحزب الشيوعي السوداني ، بعد مارس ١٩٧٠ راح يهييء نفسه لمعركة مرتقبة مع جعفر نميري الذي كان قد بدأ يصعد بسرعة الى سلم الزعامة . ومن المؤكد ايضا ان جعفر نميري نفسه بدأ يفكر في المعركة نفسها ، لا ليقضي على الشيوعيين فحسب بل ليشكل لنفسه اسما مستقلا عن كل الاسماء .

وجاء منتصف ابريل عام ١٩٧٠ ، وعاد نميري من زيارة للاتحاد السوفياتي مزهوا باستقبال الكرملين له ، ومعجبا بالتجربة الاشتراكية في مجال سيطرة الدولة على وسائل الانتاج . وجلس في اول اجتماع لمجلس الثورة . بعد زيارة موسكو ، يقول انه يريد ان يقدم هدية للامة السودانية في « **عيد الثورة** » الاول ، في ١٩٧٠/٥/٢٥ . واقترح ان تكون هذه « **الهدية** » هي تأميم البنوك والشركات ومصادرة اموال « **التجار المفسدين** » . وظن نميري أن هذه الخطوة ستسحب بساط الدعوة الاشتراكية من الشيوعيين ، وستقطع عليهم طريق المزايدات الماركسية . وفي احسن النيات ظن ان الخطوة ستلاقي ارتياحا كبيرا من الحزب الشيوعي قد يعيد لجدار العلاقة ما بدأت تشققه انواء الغيرة وعواصف الحسد .

وبعد يوم واحد من الاجتماع فوجيء نميري ببيان للحزب الشيوعي يرفض فكرة التأميم والمصادرة في هذه المرحلة .

وكان رأي الشيوعيين انه حتى هذه اللحظة (ابريل ١٩٧٠) فان ٤٨٪ من ناتج الدخل القومي للبلاد اساسه القطاع الخاص . وان الحكومة لا ترفد ، حتى اللحظة نفسها ، خزينة البلاد ، سوى بمدخول القطن . وقال الشيوعيون في رفضهم للخطوة ، انه من الصعب الاتجاه الى التأميم والمصادرة دون وضع قانون يحاسب على اهدار المال العام الذي سيكون تحت امرة الدولة . اذ بدون هذا القانون ـ والكلام للشيوعيين ـ سيتحول الامر من رأسمالية افراد الى رأسمالية دولة . وان القطاعات المؤممة في ظل ادارات حكومية لا يحكمها رقيب او حسيب ستجنح بها الاهواء الشخصية لتحويل المؤسسات الى خرابات مقفرة ينعق فيها البوم ويسكن داخلها العنكبوت .

وما ان قرأ جعفر نميري بيان الشيوعيين ، حتى ازداد اصرارا على **تنفيذ** الخطوة ، واستنفر اجهزة البلاد الاقتصادية للاستعداد لـ « **اليوم المبارك** » **الذي** سيعلن فيه التأميم . وكان تفسيره لبيان الحزب الشيوعي انه تعبير عن « **الحسد** » الذي اصابهم في مقتل . !

واعلن نميري قرارات التأميم والمصادرة في احتفال شعبي كبير باستاد الخرطوم

، مساء ٢٥/٥/١٩٧٠ حضره الزعيم الراحل جمال عبدالناصر ، والرئيس الليبي معمر القذافي .

وضحك عبدالناصر كثيرا عندما اعلن نميري « تاميم بنك مصر » ضمن قائمة المؤسسات المؤممة . !

ولعله مناسب الاشارة هنا ، الى ان نميري حمل بعد اربع سنوات من هذا التاريخ ، الحزب الشيوعي ، مسؤولية مجزرة الجزيرة أبا ، وكارثة التاميم والمصادرة .

وجاء رفض الشيوعيين للمصادرة والتاميم كواقعة اخرى ، في سياق ما يمكن اعتباره خلافات خاطفة بين نميري والماركسيين . على ان واقعة بعينها ، هي التي قطعت بعد ذلك كل شعرات معاوية .

فقد سافر نميري الى ليبيا في ٣١ اغسطس من عام ٧٠ لحضور احتفالات الذكرى الاولى لثورة الفاتح من سبتمبر . وهناك التقى الزعيم المصري عبد الناصر ، وجرت قمة ثلاثية بمشاركة القذافي ، ولدت فيها فكرة الاتحاد الثلاثي بين مصر والسودان وليبيا . وكان القذافي قد اعد ميثاق الاتحاد ، قبل مجيء نميري وناصر . وتضمن الميثاق بين امور اخرى ان يطلق على الدولة الجديدة اسم « **الجمهوريات العربية المتحدة** » بزعامة عبدالناصر .

ووقع عبدالناصر على الميثاق وتبعه نميري .

ثم عرض القذافي على نميري « **ميثاق شرف** » بين الدولتين وكان ينص على ان تسلم اي من الدولتين معارضي الطرف الاخر للسلطات المختصة .

وعاد « **الرئيس** » للخرطوم بعد اربعة ايام ليعقد اجتماعا طارئا لمجلس الثورة ، ثم راح يستعرض عليهم الميثاق الاتحادي ، وكيف ان الخيار وقع عليه ليكون نائبا لرئيس الجمهوريات العربية المتحدة . وقال ان هذه فرصة تاريخية ليست بالنسبة له فحسب بل للسودان كله . واشار الى ان السودان هو المستفيد الاوحد من فكرة الاتحاد ، اذ ستنهال عليه اموال النفط الليبي من جهة ، والايدي العاملة المصرية من الجهة الاخرى . وستتحول البلاد خلال سنوات قلائل الى جنة يحفها الزرع ويغمرها الضرع . وستدور ماكينات المصانع وتنهض المؤسسات فيصبح السودان واحدا من عمالقة العالم المعاصر .

وفجأة خفض نميري من صوته قائلا : ان السودان يمكن ان يفسخ ميثاق الاتحاد في اي وقت يشعر فيه انه حقق ما اراد ، كما فعلت سوريا مع مصر عام ١٩٦١ .

وقبل نهاية الاجتماع طرح نميري فكرة الاتحاد للتصويت عليها داخل المجلس .

وقبل ان يهم الاعضاء برفع اصابعهم ، طلب المقدم بابكر النور ان يسمح له بالكلام .

وتحدث بابكر بغضب شديد عن « **الطريقة الساذجة** » التي يريد نميري ان يقرر بها امرا مصيريا كهذا . وقال ان من يحق له التصويت على قرار الوحدة ، ليس هو « مجلس الثورة » بل الشعب السوداني كله .

فقاطعه نميري بسخرية : تريدنا ان نجلس هنا ونطلب من الشعب السوداني ان يقف في طابور ليقول كل واحد رايه في الوحدة ؟

فرد بابكر : لا توقفهم في طابور لان الشمس حارة جدا ..لكن اطرح عليهم الفكرة في استفتاء عام .

وعقب نميري على بابكر قائلا بان هذا هو رأي واحد لا يمثل اغلبية اعضاء المجلس .

ثم طرح الاقتراح على التصويت ، فانضم الرائدان فاروق عثمان حمد الله وهاشم العطا لراي المقدم بابكر بينما صوت الاعضاء السبعة الاخرين ، بمن فيهم نميري وبابكر عوض الله الى جانب ميثاق الاتحاد .

وانتهى الاجتماع دون ان يعرض نميري على المجلس « ميثاق الشرف » الذي اتفق عليه مع القذافي . وشاءت الاقدار الا يطبق هذا « **الميثاق** » الا مرة واحدة ، هي تلك التي احتجز فيها القذافي طائرة بابكر النور وفاروق حمد الله وسلمهما لنميري .

واندفعت الامواج تتلاطم في بحر الشيوعيين ونميري . وكان رأيه بعد اجتماع المجلس ان الامور لن تسير على ما يرام طالما ان الاعضاء الثلاثة (بابكر ، فاروق وهاشم) ينفذون سياسة الحزب الشيوعي .

وفي ظهيرة ١٦/١٠/١٩٧٠ قطعت اذاعة ام درمان برامجها المعتادة لتذيع بيانا هاما للامة !

فقد اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا باعفاء الاعضاء الثلاثة وفي مساء اليوم نفسه اصدر نميري قرارا اخر باعتقال عبدالخالق محجوب للمرة الثانية .. والاخيرة ! وفسر المجلس قراره بأن الاعضاء الثلاثة بدأوا يسربون اسرار الاجتماعات للحزب الشيوعي .

والحقيقة ان الشيوعيين كانوا بالفعل على علم كامل بكل ما يدور في اجتماعات مجلس الثورة . وكانت صحيفة « **الميدان** » الناطقة باسم الحزب تنشر جملة من الاخبار والاسرار المتعلقة بكواليس الحكم ، في وقت لم يكن فيه احد قادرا على معرفة ما يفعله « **رجال الثورة** » داخل مكاتبهم . وكان جعفر نميري يفاجأ عقب كل اجتماع بان « **المضبطة** » باكملها راحت للشيوعيين . واكثر ما كان يضايقه في هذا ، ان « **تعليقاته** » داخل الاجتماع تنقل للشيوعيين بحذافيرها وبكل ما فيها من امور لا تندرج الا في خانة « **شر البلية ما يضحك** » . وكان تقدير نميري ان لا احد في « **مجلس الثورة** » ينقل « **المضابط** » للشيوعيين غير الاعضاء الثلاثة لسببين :

اولهما : ان ثلاثتهم كانوا متطابقين في معارضتهم لقرارات المجلس مع معارضة الحزب الشيوعي للقرارات نفسها .

ثانيهما : ان ثلاثتهم شيوعيون . !

والواقع ان الاعضاء الثلاثة لم يكن من بينهم شيوعي ملتزم غير الرائد هاشم العطا . وحتى هو نفسه فترت علاقته بالحزب الشيوعي في السنوات الممتدة من ٦٦ الى ١٩٦٩ ، إبان ما كان قنصلا عسكريا بسفارة السودان في بون .

وحقيقة لم يكن الاعضاء الثلاثة هم الذين ينقلون اسرار الاجتماعات للحزب الشيوعي . فقد كانت هذه المضابط تنقل عن طريقين .

الاول : بواسطة شابين كانا مكلفين بتسجيل وقائع الاجتماعات ، وحفظها في الامانة العامة التي كان يتولاها المقدم صلاح عبد العال . وكان الشابان قد عينهما جعفر نميري نفسه للقيام بهذه المهمة ، لانه كان يثق فيهما بحكم « صلاة القربى » التي تربطه بهما . وكان الشابان يقضيان سهرتهما كل يوم مع مجموعة اصدقاء في حي بيت المال ، تضم ثلاثة من الشيوعيين ، فكانا يذيعان ـ عندما تروح بهما نشوة الخمر ـ كل ما قيل داخل اجتماع مجلس قيادة الثورة .

ومن الطريف ان « جهاز الامن القومي » اكتشفت بعد عام من هذا التاريخ ، ان اسرار المجلس تذاع في « قعدات الخمر » عبر الشابين ، فكان ان اعفاهما جعفر نميري من وظيفتيهما وعينهما ضابطين في جهاز الامن نفسه !

الثاني : بواسطة رجال نميري في مجلس الثورة . فقد كان الرواد ابو القاسم هاشم وزين العابدين محمد احمد عبدالقادر وابو القاسم محمد ابراهيم من عشاق الخمر والغناء والطرب ! وكانت معظم « قعداتهم » تتم مع وزراء الحكومة بمن فيهم الشيوعيين . ويوم اجتماع مجلس الثورة تكون « تعليقات نميري » هي مادة الضحك و« التنكيت » الرئيسية في « القعدة » .

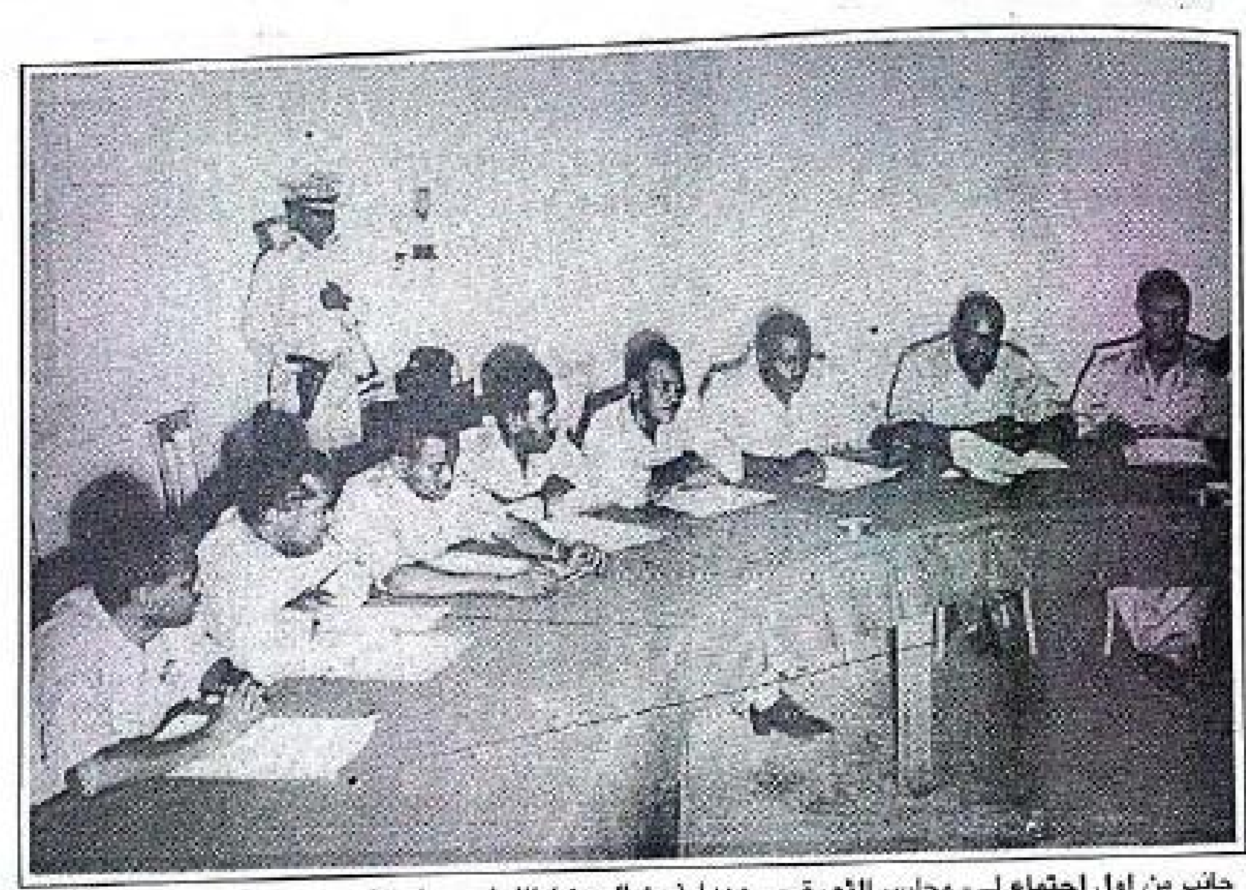
اذن ، فقد طرد نميري اعضاء مجلس الثورة الثلاثة ، باعتبارهم شيوعيين يسربون اسرار « القيادة » الى الحزب ، واعتقل عبدالخالق محجوب الذي كانت تصل « تعليقات الرئيس » اثناء الاجتماعات .

وهكذا راحت الخصومة تكبر ، والبركان يغلي ، ورائحة المواجهة تظهر . ووسط هذه الاجواء اكتشف النظام ان عبدالخالق هرب من معتقله ، فاستنفر كل اجهزة الدولة للبحث عنه ، مدينة مدينة ، وشارعا شارعا .

غير ان المكان الوحيد الذي لم تفتشه اجهزة الامن كان هو المقر الذي اختبأ فيه زعيم الحزب الشيوعي . فقد استطاع قائد الحرس الجمهوري الرائد عثمان حاج حسين ، الملقب بـ « ابو شيبة » ان ينقل عبدالخالق بعربة جيب عسكرية الى داخل « قصر الشعب » ويخبئه في الغرفة التي تقع اسفل مكتب نميري مباشرة ! وبينما كان جهاز الامن يبحث عن عبدالخالق بين المدن والحواري والازقة ووسط السحب الاستوائية ، كان زعيم الحزب الشيوعي ينام تحت مقعد « الرئيس » !

وقبل ان يهدأ قلق النظام بشأن مكان عبدالخالق ، كان ثلاثة من قادة الحرس الجمهوري ، ظهر ١٩٧١/٧/١٩ ، قد اعتقلوا نميري واعضاء مجلسه اثناء تناولهم طعام الغداء . وخلال ٤٥ دقيقة كانت البلاد قد وقعت تحت قبضة انقلاب عسكري غريب في شكله ولونه وتوقيته وتطوراته . بل وفي نتائجه ايضا .

واعتقد نميري أنها الصدمة القاضية هذه المرة ، في سياق برج النحس الذي ظل يلازمه منذ عام ١٩٥٢ !



جانب من اول اجتماع لـ « مجلس الثورة » . وبدا (من اليمين) اللواء جعفر نميري ، الرائد فاروق حمد الله ، الرائد خالد حسن عباس ، الرائد مامون عوض ابوزيد ، الرائد ابو القاسم هاشم ، الرائد زين العابدين محمد احمد ، المقدم بابكر النور والرائد ابوالقاسم محمد ابراهيم



نميري وفاروق حمد الله بعد اسبوعين من الانقلاب حين اعلنت الحكومة انها اكتشفت مؤامرة عنصرية ويبدو نميري وهو يحمل احد الاسلحة التي ضبطت مع المتهمين



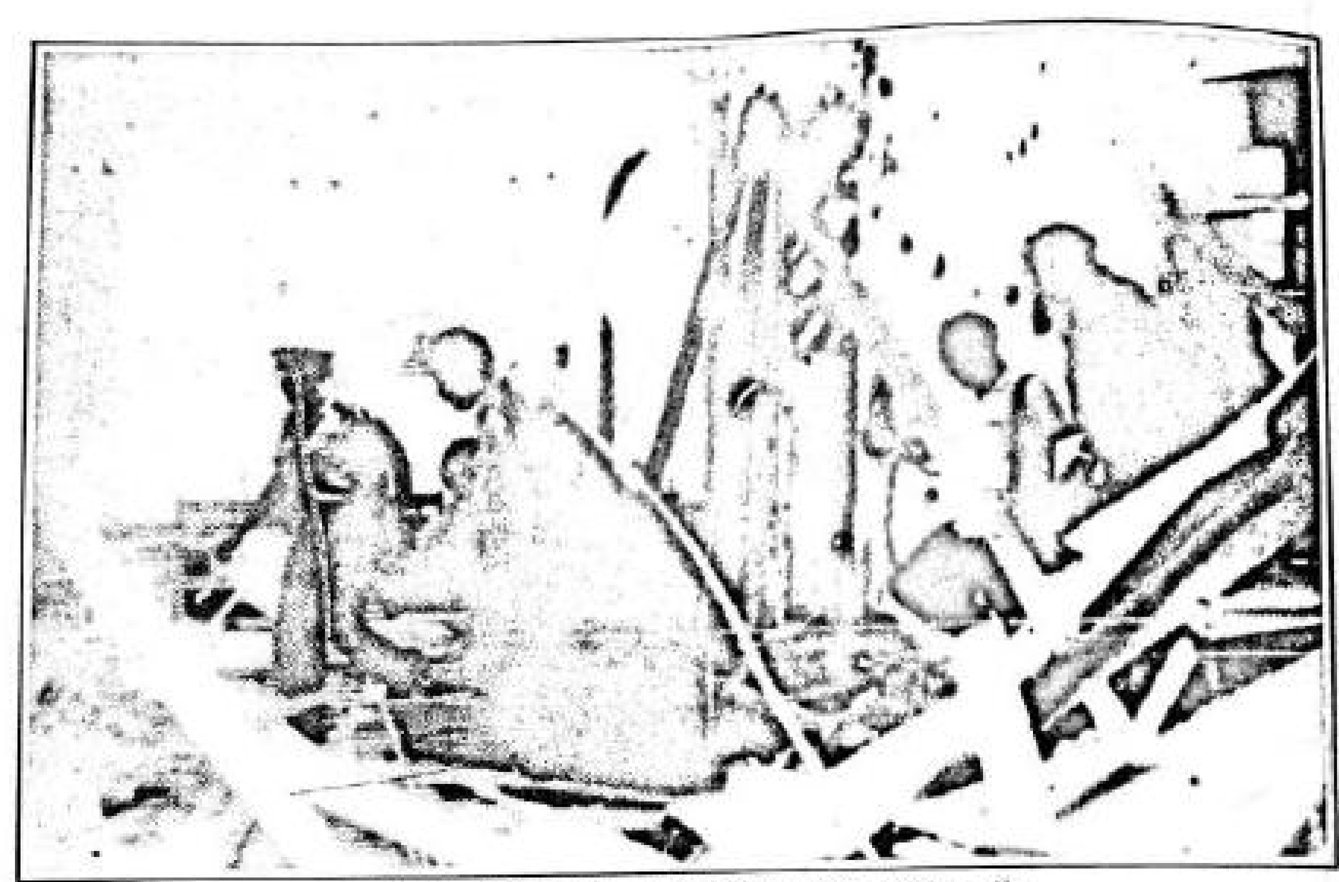
موكب ٢ يونيو الذي نظمه الشيوعيون ويبدو جعفر نميري يتوسط الرائد هاشم العطا (يمين الصورة) وبابكر عوض الله



« الرئيس الكادح » و « القاضي العادل » ايام الانقلاب الاول



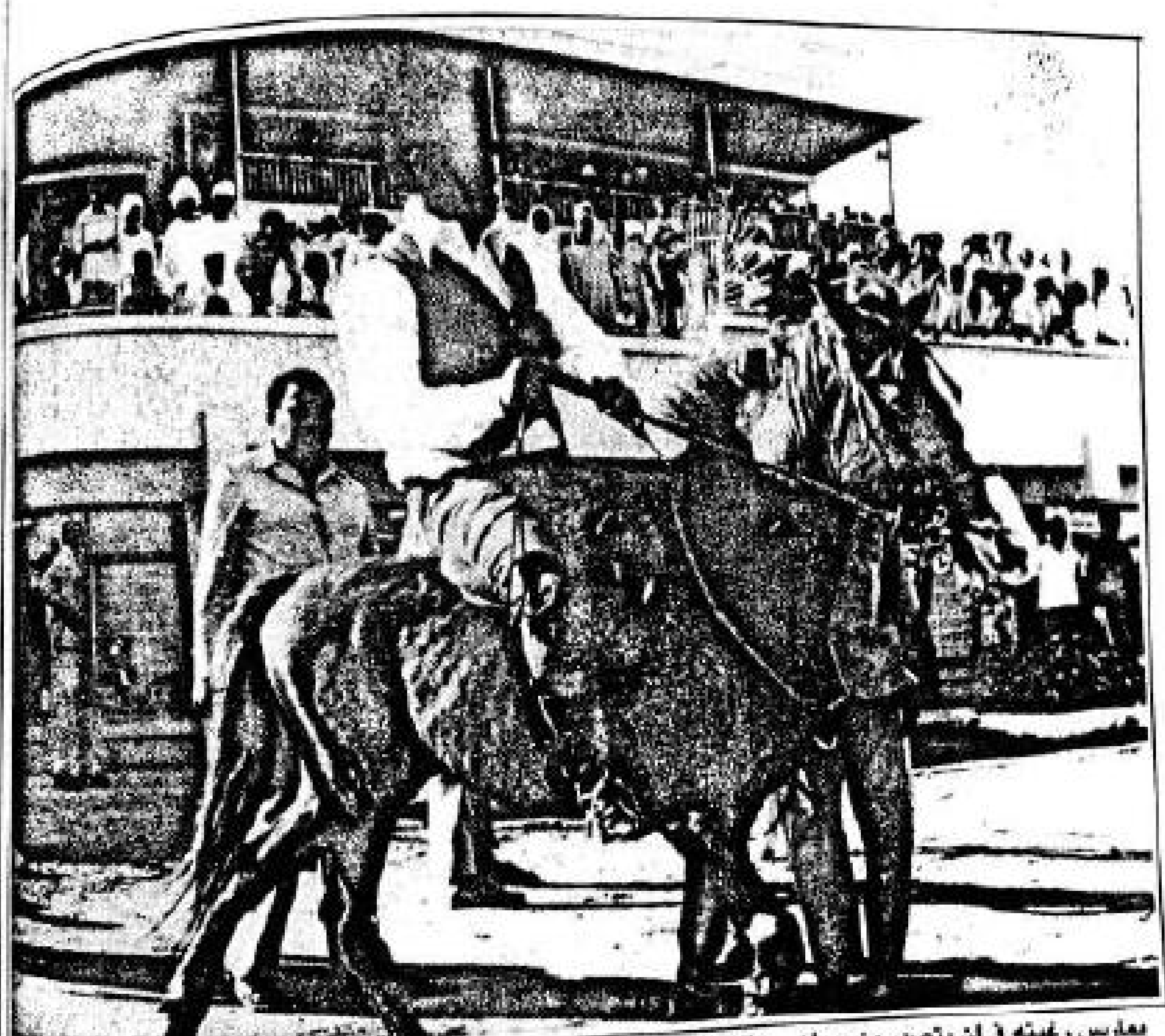
بابكر عوض الله يتحدث في اول مؤتمر صحفي بعد الانقلاب لمراسلي الصحف العالمية



جانب من قصر الامام الهادي المهدي بعد ان دكته قوات نميري



نميري يفرغ شحنة من البكاء عن وصوله مطار القاهرة (سبتمبر ١٩٧٠) لتشييع جنازة عبدالناصر



يمارس رغبته في ان يتصدر من حوله . والتقطت له هذه الصورة عام ١٩٧٩ بميدان سباق الخيل عندما دعا الناس لمشاهدته في عرض منفرد



الباب الثالث

- انقلاب ١٩ يوليو
- الدغدغات الدينية

انقلاب ١٩ يوليو

لم يكن في الافق ما يشير الى ان انقلابا عسكريا سيقع ، رغم تفاقم الموقف بين نميري والشيوعيين . وحتى هذه المؤشرات لم تكن قد القت بظلالها على كامل الارض المشتركة بين الطرفين . بل انه حتى اللحظة التي وقع فيها الانقلاب كان احد ابرز الزعماء الشيوعيين يتولى اكثر الحقائب الوزارية حساسية . فقد كان السيد جوزيف[١] قرنق وزيرا لشؤون الجنوب الذي كان ما يزال يؤرق مضاجع « **الثورة الوليدة** » . ومن ناحية اخرى لم تكن آثار مذبحة الجزيرة ابا قد تفاعلت بين الاوساط الشعبية بما يكشف عن حقيقة ما جرى على وجه الدقة . وقد نجح الاعلام الرسمي في ان يصور احداث الجزيرة ابا باعتبارها « **مؤامرة رجعية** » استهدفت روح الثورة وحياة قائدها .

اما قرار اعفاء الاعضاء الثلاثة بمجلس الثورة ، فقد مضى مفعوله بسرعة اوحت بان الامر لا يخلو حقيقة بان ثمة تسريب لاسرار القيادة قد تم من قبل الرجال الثلاثة . وكان جعفر نميري ، ومعه اعضاء مجلس الثورة قد حرصوا فيما بعد اعفاء الرجال الثلاثة على الاشادة بهم ، مع التذكير بان « **مصلحة الثورة** » فوق كل شيء !

كل تلك المؤشرات كانت قادرة على رسم صورة هادئة للموقف السياسي في البلاد ، رغم مظاهر التوتر المذكورة .

ومع ذلك وقع الانقلاب العسكري في الثانية والنصف بعد ظهر ١٩٧١/٧/١٩ ، وسط ذهول الشعب السوداني كله .

وربما كانت مفاجأة الانقلاب في توقيته الزمني ، اشد من مفاجأته في الاطاحة بالنظام الجامح في ثوريته . ومرد ذلك ان السودانيين اعتادوا على الانقلابات مع خيوط الصباح الاولى ، حتى ان نكتة شهيرة خرجت من مصر ، تقول ما معناه ان من يصحو من السودانيين مبكرا يستطيع ان يستولي على السلطة ! لكن الناس في ذلك اليوم سمعوا المارشات العسكرية اثناء تناولهم طعام الغداء .

والى ذلك فقد كان القادة العسكريون الذين نفذوا الحركة الانقلابية ، عنصرا لا يقل اثارة عن مسألة التوقيت . والواقع ان قادة الانقلاب الحقيقيين كانوا ثلاثة ضباط من الحرس الجمهوري ، بينهم قائد الحرس الرائد عثمان حاج حسين (ابو شيبة) ، والاثنان الاخران هما الرائد عبدالمنعم محمد احمد ، والنقيب معاوية عبدالحي .

وقصة هذا الانقلاب تعود الى ان الضباط الثلاثة ، بحكم موقعهم الحساس في القصر الرئاسي ، تمكنوا من معرفة ادق التفاصيل اليومية لبرامج رئيس واعضاء مجلس قيادة الثورة . وفي كثير من الاحيان ، كان الضباط الثلاثة يشاركون « الرئيس »

---

(١) جوزيف قرنق محامي من مواليد مدينة واو عاصمة اقليم بحر الغزال بجنوب السودان . وكان عضوا باللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني .

ويبدو ان

واعضاءه في « قعدات الليل » الحمراء ، او في تناول بعض الوجبات اليومية . ويبدو ان
هذا الاحتكاك اليومي قد ولد لدى الضباط الثلاثة احساسا بالغيرة تجاه الشبان الذين
يتعاطون معهم الخمر بالليل ويحكمون السودان بالنهار . وفوق ذلك كان ضباط الحرس
الجمهوري الثلاثة ، على علاقة مميزة بالمقدم بابكر النور والرائد فاروق حمد الله والرائد
هاشم العطا الذين اعفاهم نميري من « مجلس قيادة الثورة » . وكثيرا ما كان الرائد
« ابو شيبة » يبدي اعجابه بالرائد فاروق حمد الله الذي كان وقتها وزيرا للداخلية ،
لان حمد الله عرف عنه الانضباط والحزم والربط وعدم خلط الصداقات في مسار العمل .
وهي خواص كان « ابو شيبة » الى حد كبير يتمتع بها .
ولهذا كان لاعفاء حمد الله اثر كبير في نفسية « ابو شيبة » الذي رأى مثله الاعلى
يطرد بهذه السرعة من هرم القيادة .
وعندما فكر الضباط الثلاثة في خطة الانقلاب واجهتهم عقبتان . الاولى هي
القاعدة الشعبية التي يمكن ان تسند حركتهم ، خصوصا وان « الرئيس » المطاح به
كان ما يزال يتمتع بنجومية الزعامة ، ولم يكن بريقه قد خبا حتى يسطع قمر آخر . اما
العقبة الثانية فهي عدم وجود شخصية عسكرية بارزة معهم ، تستطيع ان تسيطر على
مؤسسة الجيش من جهة ، وتخلق لنفسها هالة الزعامة من جهة اخرى .
وعرض الرائد « ابو شيبة » على رفاقه الاثنين ان يهربوا عبد الخالق محجوب من
معتقله ، ثم يعقدون معه « صفقة تاييد » للحركة الانقلابية بعد ذلك . ورحب الرائد
عبد المنعم محمد احمد والنقيب معاوية عبد الحي بالفكرة الجهنمية ، لكنهما اثارا مسألة
العقبة الثانية [الشخصية العسكرية البارزة] . وقالا ان انقلابا خاطفا من هذا النوع
لن ينجح دون ان تتقدمه شخصية عسكرية لامعة ، حتى لو وجدت الحركة سندا شعبيا
يحميها من الاعادي .
وهنا طرح الرائد « ابو شيبة » اسم الرائد فاروق عثمان حمد الله . ولم يكن
« ابو شيبة » مستندا في ترشيحه هذا ، على مشاعر الاعجاب التي يكنها لحمد الله
فقط . بل كان يرى ايضا ان فاروق هو الرجل الذي اسس جهاز الامن . فضلا عن ان
بصماته في اركان وزارة الداخلية ما تزال طاغية . كما ان فاروق ايضا يتمتع بحب وتقدير
زملائه الضباط القدامى ، الذين تقدموا عليه في الرتب العسكرية اثناء ما كان مفصولا
عن الخدمة العسكرية ما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٩ .
وطار الضباط الثلاثة فرحين بالاختيار الموفق . وذهبوا لمنزل الرائد حمد الله مساء
١٤ / ٧ / ١٩٧١ ، ليجدوه قد سافر الى لندن في اجازة خاصة . ودون سابق اخطار لزملائه
سأل « ابو شيبة » مضيفه في منزل حمد الله ، ان كان المقدم بابكر النور قد زار فاروق في
الايام الاخيرة . فقيل له ان فاروق وبابكر سافرا سويا الى لندن صباح العاشر من يوليو
نفسه .
وكان المقدم بابكر قد شكا اوائل يوليو من اعراض مرض السكر . وذهب الى
السلاح الطبي وقتذاك العميد عبد الله الشلال ليفحص حالته . وبالفعل وجد ان
السكر مرتفعة عنده . وراح الشلال يعرض على بابكر فكرة السفر الى لندن لـ

عصفورين بحجر . يأخذ علاجات مناسبة ، ويقضي بضعة ايام في نقاهة حرة ، يهرب فيها من حالة « شد الاعصاب » التي يعيش فيها . وزاد الشلال في اغراءاته بان عرض على بابكر ان يكتب له رسالة شخصية الى احد اصدقائه الاطباء هناك ، فضلا عن انه مستعد لان يحرر له شهادة « كونسولتو طبي » تغنيه عن مشقة اللجوء الى الاطباء الخصوصيين .

وبالفعل تسلم المقدم بابكر من العميد الشلال الرسالة الشخصية والشهادة الطبية وسافر بهما الى لندن برفقة زوجته الخنساء .

وبعد تيقنهم من ان فاروق وبابكر سافرا الى لندن ، استقر رأي ضباط الحرس الجمهوري الثلاثة على الذهاب للرائد هاشم العطا . واتجهوا اليه في منزله بحي بيت المال مساء ٧/١٥ . ولم يعارض الرائد هاشم الفكرة لكنه اشترط ان تتوفر القاعدة الشعبية للحركة . وعقب الرائد « ابو شيبة » على تعليق العطا بان « القاعدة الشعبية » اصبحت مضمونة ، بعد ان وافق عبدالخالق محجوب على منحهم تأييد الشيوعيين وقوى اليسار باكمله .

وفوجيء زملاء ابو شيبة بهذه الكذبة !

فحتى تلك اللحظة لم يكن قد فاتح عبد الخالق حتى يعلن موافقته . لكن ابو شيبة اقنعهم ، بعد خروجهم من منزل العطا ، انه واثق من موافقة عبد الخالق ، وانه آثر ان يعلنها سلفا للرائد العطا ليرفع معنوياته ويهيئه نفسيا لقيادة الانقلاب .

ومساء ٧/١٦ اجتمع الضباط الثلاثة بعبد الخالق في غرفته بالقصر الجمهوري !
وقال « ابو شيبة » لعبد الخالق ، انهم عرضوا الفكرة على الرائد هاشم العطا فرحب بها وابدى كامل استعداده لقيادة الانقلاب .

وفوجيء الضباط بان عبد الخالق يرفض الحركة .!

وقال زعيم الحزب الشيوعي ان الوقت الراهن غير مناسب لانقلاب باسم الشيوعيين . فعدد من كوادر الحزب قد تم اعتقالهم بعد حبسه ، ثم انه يخشى من فشل الحركة فيجري في السودان ما جرى للحزب الشيوعي الاندونيسي عام١٩٦٥ ، عندما سحل قادته في شوارع جاكرتا . ومضى محجوب يبلغ الضباط الثلاثة ، بان هذا على اية حال هو رايه الشخصي ، وانه يفضل لاتخاذ القرار النهائي ان يستمع لراي المكتب السياسي . ووعد عبدالخالق الضباط الثلاثة بان يجتمع بالمكتب السياسي للحزب مساء اليوم التالي (٧/١٧) على ان يعود لهم بقرار الحزب مساء ٧/١٨ .

وخرج عبد الخالق من القصر الجمهوري في ساعة متأخرة من ليل ٧/١٦ في سيارة عسكرية قادها الرائد ابو شيبة بنفسه ، حيث كان زعيم الحزب الشيوعي مرتديا الزي العسكري ! وطلب عبدالخالق من « ابو شيبة » ان يوصله الى منزل متواضع في ضاحية « ام مبدة - جنوب » الى الغرب من ام درمان ، على ان يعود اليه مساء ٧/١٨ .

لكن جرس الهاتف في مكتب ابو شيبة على غير ميعاد ، في منتصف نهار ٧/١٨ . ليتحدث شخص مجهول ويبلغ الرائد بان عبد الخالق ينتظره في المكان نفسه ، وعليه ان يحضر باسرع وقت . وهرول ابو شيبة الى عبد الخالق واحضره الى احد المنازل بشارع

١٧ في الخرطوم . وهناك طلب زعيم الحزب الشيوعي من ابو شيبة ان يبلغ رفاقه بان المكتب السياسي للحزب ، رفض بالاجماع فكرة الانقلاب المرتقب ، لكنه تعهد بمساندة الحركة « **عندما تتوفر لها الظروف الموضوعية الكفيلة بانجاحها** » . كما وعد المكتب السياسي ، بمواصلة التنسيق والتشاور مع الضباط المتزعمين للحركة في سبيل احكام خطة مقبلة للانقلاب بشقيها العسكري والشعبي .

وانفجر « **ابو شيبة** » غاضبا في وجه عبدالخالق . وقال له ، انه ورفاقه العسكريين ، غير مستعدين لنسف خطتهم ، في لحظاتها الاخيرة ، بسبب « **خوف الشيوعيين** » . وذكر ابو شيبة ان على الشيوعيين ان **يفهموا** بان هناك قوى سياسية اخرى في البلاد ، مستعدة لان تكون سندا للحركة ، لكنه كان يفضل ان يكون الشيوعيين على رأس هذه القوى « **حتى تثار لنفسها من نميري** » .

وانتهت المواجهة الساخنة بين الرجلين في الخامسة مساء ، بعد ان وصلت الامور بينهما الى طريق مسدود . وطلب عبد الخالق من ابو شيبة ان يبلغ الرائد هاشم العطا برفض الحزب الشيوعي للانقلاب .

ثم مضت الساعات التالية متلاحقة ، بينما الخرطوم تقترب من الحدث الكبير . وكانت اجهزة الاعلام الرسمية مشغولة في ذلك اليوم بالاعلان عن الزيارة التي يعتزم نميري القيام بها الى مدينة الحصاحيصا عصر ١٩ يوليو . وجاء اليوم التالي ، ومر صباحه عاديا ، واشتعل نهاره بالحر اللافح ، وما ان بدأ الموظفون بمغادرة مكاتبهم حتى دارت المارشات العسكرية في اذاعة ام درمان .

وبدأ الراديو يعلن « **ايها المواطنون .. سنذيع اليكم بيانا هاما من الرائد هاشم العطا بعد قليل فترقبوه** » !

كان ضباط الحرس الجمهوري ، في تلك اللحظات ، قد اعتقلوا جعفر نميري وجميع اعضاء مجلسه باستثناء اللواء خالد حسن عباس ، الذي كان قد سافر الى الصين وتوقف في لندن عندما ابلغ بالانقلاب . وكانت قصة اعتقال جعفر نميري طريفة في وقائعها . فقد كان يتناول طعام الغداء مع اعضاء مجلسه ، عندما اقتحم الغرفة الرواد الثلاثة شاهرين اسلحتهم الرشاشة . وطلب الضباط من الجميع ان ينهضوا فورا رافعين اياديهم الى اعلى .

ولم يصدق نميري ما جرى للوهلة الاولى . وقال للضباط « **شنو الحكاية يا جماعة .. كمان الهزار**[1] **وصل للدرجة دي ؟** » .

فلكزه « **ابو شيبة** » بمقدمة الرشاش قائلا « **ارفع يدك .. ده مش هزار .. ده انقلاب .. يلا قدامي بسرعة** » .

فاستسلم « **الرئيس** » للاقدار وقال « **طيب خلوني البس السفنجة**[2] **بتاعتي** » .

لكن « **ابو شيبة** » رفض طلب الرئيس واخرجه حافيا في ذلك النهار اللاهب . اما

---

(١) الهزار باللهجة السودانية يعني المزاح .

(٢) السفنجة هي اسم يطلقه السودانيون على الشبشب الذي يستخدم في البيت .

بقية اعضاء « مجلس الثورة » فلم يتحدث منهم احد . وكان خروج نميري امام الضباط الشبان بجلبابه المنزلي واقدامه الحافية ، اول مظهر من مظاهر الاهانة يتلقاه من حركة ١٩/يوليو . واخذ الضباط نميري ورموه في مخزن قديم من مخازن القصر الجمهوري ، كان يستخدم فيما مضى لحفظ الاجهزة والاثاثات التالفة للقصر . ويبدو ان الضباط قد اجتهدوا منذ وقت مبكر في اعداد هذا المخزن المظلم لاعتقال نميري . فقد اخلوه من كل شيء الا اوساخ البلاط وغبار الغرفة العالق بها .

وهناك اجلسوه على ركبتيه وطلبوا منه ان يرفع يديه الى اعلا . وكلفوا ضابطا صغيرا . اسمه زروق ان يحرسه بمدفع رشاش ، ويطلق عليه النار لو حاول ابداء اية مقاومة .

وبعد ساعتين من اعتقاله قال نميري لحارسه الضابط انه يريد ان « يبول » ! فرد عليه زروق « **بول في مكانك** » .. فعقب نميري « **انا ما بعرف ابول قدام زول**[1] » .. ورد زروق « **قلنا ليك بول في مكانك لو عايز .. ولو ما عايز في ستين داهية** » ! .. وشعر « **الرئيس** » بانه محبوس في نفسه وفي بوله ! وكانت تلك مهانة اخرى لم ترد على باله يوما .

وفي الجانب الآخر كان بيان الرائد هاشم العطا قد اذيع . وخرج البيان بلهجة شيوعية . ومن غير المعروف ، حتى الآن ، من صاغ بيان العطا الذي اكد في مقدمته ان ما حدث هو حركة تصحيحية لحركة ٢٥ مايو . وشم الطلاب الشيوعيون في جامعة الخرطوم والمعاهد رائحة حزبهم في البيان . وظنوا ان الحزب وراء الحركة . فتدفقوا الى الشوارع بلافتات حمراء عليها منجل ماركس ! وانضمت كوادر الحزب الاخرى ، ممن كانت تعرف مقدار الخصومة مع جعفر نميري ، الى مظاهرات الطلبة . وتحولت شوارع الخرطوم الى مواكب كبيرة للشيوعيين تهتف « **يا نميري يا جبان .. شعب العطا في الميدان** » .. « **هاشم هاشم ابن الطبقة** » .. « **اممیون .. ثوريون** » .. « **الراية الحمراء .. فيها الشاكوش .. حاضن المنجل .. ده شعار الطبقة .. الطبقة العاملة** » .. « **القصاص بالرصاص** » !

واستطاعت هذه المظاهرات ، بلافتاتها الحمراء ، وشعاراتها الماركسية ، ان تدق اول جرس استفزاز في مشاعر الشعب السوداني ذي النزعة الدينية . وكان ان استعدت الحركة الانقلابية ، بهذا التصرف ، جماهير عريضة من السودانيين في لحظاتها الاولى . فراحت مشاعر التعبئة المضادة تتضخم بسرعة هائلة رأسيا وافقيا . والى حد كبير نجحت حالة التعبئة المضادة في عزل الحركة الانقلابية ، داخل محيطها الشيوعي فعجل كل ذلك باسقاط هاشم العطا بعد ٧٢ ساعة .

وكان الرائد العطا قد فاجأ السودانيين ظهيرة ٧/٢٠ ، بان اعلن تشكيل « **مجلس الثورة الجديد** » بدون رئاسته . فقد عين المقدم بابكر النور رئيسا للمجلس ، وضم في عضويته الرائد فاروق عثمان حمد الله ، وضباط الحرس الجمهوري الثلاث ، فضلا عن الرائد محمد محجوب عثمان (شقيق عبدالخالق محجوب) .

(١) كلمة زول باللهجة السودانية تعني شخص

والمقدم محمد احمد الريح والمقدم محمد احمد الزين الى جانبه هو . وفي صبيحة ٧/٢١ ، اذاع راديو ام درمان بيانا مقتضبا جاء فيه « بالواضح تم تعيين الرائد هاشم العطا قائدا عاما لقوات الشعب المسلحة » .

وهناك حلقة ما تزال مفقودة . وهي كيف تم الاتصال في الايام الاخيرة قبل الانقلاب ، بين الرائد هاشم العطا من جهة ، والمقدم بابكر والرائد فاروق من الجهة الاخرى . لكن المؤكد ان العطا ابلغ الرجلين ، هاتفيا من سلاح الاشارة ، بالتشكيل الجديد لمجلس قيادة الثورة . وقد ارسل الرئيس الجديد ، بابكر النور ، والرائد فاروق برقية مشتركة من لندن ، اذاعها راديو ام درمان في ٧/٢١ ، جاء فيها « ان الثقة التي اولانا اياها الشعب سنحافظ عليها كحدقات عيوننا » .

وبعد القائه البيان رقم (١) ، عاد هاشم العطا الى القصر الجمهوري ليتفقد المعتقلين . وكان العطا رجلا مهذبا في سلوكه ، ومسالما في طباعه . فقد كان حريصا على ان يسبق اسم نميري بـ « الاخ الرئيس » حتى و « الرئيس » معتقلا . فكان اول من سأل عنه ، بعد دخوله القصر ، هو « الاخ الرئيس » ! ودخل العطا على نميري فوجده منهارا يئن من اياديه المرفوعة لاعلى . وما ان شاهد نميري هاشم العطا حتى بادره بعيون مملوءة بالدموع « يعني معقول يا هاشم تقعدوني بالشكل ده وتمنعوني حتى المشي للادبخانة »[1] .. فرد عليه العطا « معليش يا سيادتك .. دي اجراءات بسيطة حتنتهي الليلة ان شاء الله » . وأعطى العطا أوامره للضابط زروق هامسا في اذنه ان يرافق نميري لدورة المياه ويحرسه عند الباب ، وان يجلسه بشكل عادي دون ان يرفع اياديه .

وقد كذب نميري في مؤتمر صحفي عقده مساء ٧/٢٢ ، عندما اعلن ان الانقلابيين منعوه من الذهاب لدورة المياه وممارسة حياته الطبيعية . والحقيقة ان لهذه الكذبة دوافعها واسبابها . فعندما وقع الانقلاب المضاد يوم ٧/٢٢ ، وفر نميري من معتقله تسلق احدى حوائط القصر الجمهوري للقفز الى الشارع . وما ان استقر على رأس الحائط وهم بالقفز ، حتى توجهت نحوه فوهة دبابة مدرعة تابعة لجماعة هاشم العطا . وقبل ان تطلق الدبابة قذيفتها كان نميري قد سقط على الارض ، لكنه اخرج برازا في جلبابه شاهده فيه الناس وهو يجري . وكان ذلك بدافع رهبة المشهد الذي تجلى امامه بفوهة الدبابة . وقد سارع نميري بالصعود الى سيارة المطرب السوداني سيد خليفة ، وهو بذلك المشهد المقزز ، فحمله الاخير الى اقرب مكان بدل فيه الجلباب المتسخ بالبراز ، بلباس عسكري عادي .

ولهذا كان حريصا في مستهل مؤتمره الصحفي ان يقدم مبررا للحالة التي شاهدها عليه الناس ، بان يردد اكثر من مرة ان الانقلابيين منعوه من « ممارسة حياته الطبيعية » !!

وكان سقوط هاشم العطا قد بدأت مؤشراته تظهر للعيان في منتصف ظهيرة

(١) يطلق السودانيون كلمة « الادبخانة » على دورة المياه .

٧/٢٢ . فقد بدا ان كل شيء اخذ يتغير ، وان افق الاحداث بدأ يشير الى ان « المعجزات » لها كلمة في تواريخ الامم ودورانات الشعوب . واخذ نبض انقلاب ١٩ يوليو يضعف رويدا رويدا ، حينما بدأ الرصاص المضاد يدوي . وبينما غرق الجميع في مستجدات ما جرى ، وتوهان التطورات الجديدة ، اذا بالانباء تنقل اختطاف الطائرة المقلة لرئيس مجلس الثورة الجديد ، بابكر النور ، وعضوي مجلسه ، فاروق حمد الله ومحمد محجوب ، من قبل السلطات الليبية . وكانت القيادة الجديدة قد غادرت لندن على متن طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية البريطانية . ولم يكن في خارطة مسار الطائرة ان تمر بالاجواء الليبية ، وهو ما يعزز الشك بان خطة اعتقال القيادة الجديدة قد اعدت بشكل محكم من داخل لندن نفسها . وهذه الشكوك تدور حول ان اجهزة « سكوتلنديارد » كان لها ضلع في وضع الخطة ، خصوصا ان اللواء خالد حسن عباس ، وزير دفاع نميري كان موجودا في لندن وقتذاك . وقد سارع الى اجراء اتصالات مع المسؤلين البريطانيين لاقناعهم بان التحول اليساري الراديكالي في السودان ، سيضر المصالح البريطانية ، لا في السودان فحسب بل في عموم القارة الافريقية . وكان الوفد المرافق للواء خالد يضم احد كبار رجال الاعمال السودانيين ، فساهم هو الآخر ، برسم خارطة مخيفة للاوضاع السودانية بعد الانقلاب ، لاجهزة المخابرات البريطانية . وكان ملفتا للنظر ان اللواء خالد غادر لندن متوجها للقاهرة ، بعد نصف ساعة من اقلاع الطائرة المدنية المقلة لقيادة الحركة الانقلابية .

وبعد هبوط الطائرة في مطار بنغازي هرعت اليها مدرعات مدججة بالسلاح وحاصرتها في مكان منعزل . وصعد رجال الامن لاعتقال بابكر وفاروق . وكان من حسن حظ الرائد محمد محجوب عثمان (شقيق عبد الخالق) ان اجهزة الامن الليبية لا تعرف شكله ، حيث ان صورته لم تكن قد نشرت حتى ذلك الوقت . وكان محجوب يجلس بجوار بابكر النور في الطائرة ، وهو يحمل جواز سفر باسم حركي .

وسأل رجل الامن الليبي بابكر عن اسم الراكب الذي يجلس بجواره .

فاجاب : لقد تعرفت عليه في الطائرة فقط ، ولا اعرف اسمه

ونزل بابكر من الطائرة مقتادا بحراسة الامن الليبي ، بينما راح محمد محجوب يطالع صحيفة « الديلي اكسبريس » ودموعه تنقطر كماسورة لم تقفل بعناية . وقالت مضيفة الطائرة في وقت لاحق انها اخذت الصحيفة من محجوب ، وصفحتها الاولى تكاد تكون مبللة تماما بالدموع ، الامر الذي اثار دهشتها في هذا الراكب[1] .

من جانب اخر ، فقد ارتبكت خطط الانقلابيين داخل الخرطوم ، فور تلقيهم نبأ اعتقال بابكر وفاروق . وحدث خلاف داخل القصر الجمهوري ، تطور الى اشتباك بالايدي بين عثمان حاج حسين وهاشم العطا . وسبب الخلاف يعود الى امرين :

اولهما : ان الرائد هاشم العطا كان قد سرح عددا من الضباط والجنود من مختلف الاسلحة في اليوم الثاني للانقلاب . وقد اعتبر عثمان حاج حسين هذه الخطوة بمثابة

---

(١) نشرت تصريحات المضيفة بتاريخ ١٩٧١/٧/٢٧

« خطأ لا يغتفر » لهاشم العطا يمكن ان يسبب نكسة للحركة الانقلابية . ويبدو ان عثمان نفسه ، لم يكن على علم بقرار العطا الا في اليوم الاخير (٢٢/٧) ، مما اثار حفيظته لجهة ان العطا قد تجاهله في اتخاذ قرار كبير بهذا المستوى .

والحقيقة ان قرار التسريح كان خطوة غير موفقة من جانب العطا . فالجنود والضباط الذين شملهم القرار خرجوا معبئين ضد الحركة منذ لحظاتها الاولى فكانوا اول الملتحقين بحركة الهجوم المضاد التي اسقطته . ومن بين ابرز الضباط الذين سرحهم العطا فحاربوه بالسلاح ، الرائد حماد احيمر الذي لعب فيما بعد دورا رئيسيا في احتلال دار الاذاعة واعلان عودة نميري للحكم لكن الاقدار شاءت ان يشارك احيمر بعد اربع سنوات من هذا الموعد في حركة انقلابية ضد النظام ، فيلقى مصرعه برصاص نميري بدار الاذاعة نفسها !

وثاني الامور التي اختلف عليها العطا وعثمان كانت مسألة اعدام نميري !

فقد اصر عثمان حاج حسين ، فور اعتقال فاروق وبابكر في ليبيا ، على اعدام نميري ، بينما اقترح العطا ان يتم توجيه انذار الى ليبيا ومصر ، بان القيادة ستعدم نميري واعضاء مجلسه السابق ، اذا لم يتم الافراج عن بابكر وفاروق خلال ساعة من وقت اعلان الانذار .

ووقعت المشادة بين عثمان والعطا في مكان قريب للمخزن الذي كان فيه نميري معتقلا . فبدأ الضابط الصغير (زروق) المكلف بحراسة نميري ، يشعر بان قادة الانقلاب مترددون حول اتخاذ القرار . ويبدو ان هذا الاحساس ضاعف في نفسه شعورا بالملل من مهمته الشاقة التي استمرت ثلاثة ايام بلياليها . ليس كذلك فحسب ، بل شعورا بالارهاق المخلوط بالخوف من عواقب المجهول !

وبدأت روح الضابط الصغير تتداعى .

ثم انهار تماما !

وترك زروق مسألة حراسة نميري وفر الى الخارج ، مع اول قذيفة اخترقت حائط القصر الجمهوري من جماعة الانقلاب المضاد .

وفي لحظة فاصلة اسرع عثمان حاج حسين ، الى حيث يتواجد « زروق » ليصدر اليه اوامره بتصفية نميري ، فلم يجده .. ولم يجد نميري !

فكتب الله عمرا جديدا للرئيس المحبوس !

● ● ● ●

وهكذا انطوت صفحات الايام الثلاثة لحركة هاشم العطا ، ليبدأ ملف كامل لاكثر الفصول دموية وارهابا منذ استقلال السودان . وخرج نميري من « القابوت السعيد » ، بشخصية جديدة تتنازعها مجموعة من السلوكيات التي اخذت تشكل قالب حياته في ما بعد ذلك .

واول هذه السلوكيات كانت روح الانتقام .. من كل ما حوله . فقد كانت الحياة

بالنسبة له ، بعد الخروج من المعتقل ، حربا ضد اشياء كثيرة . ضد الذين اعتقلوه وانقلبوا عليه وحققوا معه وايدوا من انقلب عليه . وفوق ذلك قرر الرجل ان يعلن حربا بلا هوادة ، ضد كل من له ارتباط بالحزب الشيوعي !

وكان اول خبر رددته الاذاعة والتليفزيون ونشرته الصحف بعد عودة نميري ، ان مجزرة قد وقعت في بيت الضيافة بالخرطوم ، قبل لحظات من سقوط هاشم العطا . وبالفعل كان اكثر من ٣٠ ضابطا قد لقوا مصرعهم في هذا « البيت » حيث كانوا معتقلين ابان الايام الثلاثة التي استولى فيها العطا على مقاليد الامور . وكان من السهل على نميري ان يحمل مسؤولية هذه المجزرة لهاشم العطا ، ويتخذها ذريعة لتصفية كل من شارك في هذا الانقلاب ، مدنيا كان ام عسكريا .

غير ان امرين هنا من شأنهما ان يلقيا بظلال من الشكوك والغموض حول طبيعة هذه المجزرة .

اولا : ان الرصاص الذي وجد في اجساد الضباط القتلى كان منطلقا من اسلحة « **كلاشينكوف** » ، بينما كان الجنود المكلفون بحراسة بيت الضيافة يحملون بنادق من طراز « جـ ـ ٣ » . ولعل هذا التناقض بمقدوره ان يؤشر الى احتمال ان « **قوى ثالثة** » اقتحمت المكان وارتكبت المجزرة . ويعزز هذا الاحتمال ان تقارير الاستخبارات العسكرية بعد عودة نميري الى الحكم ، اشارت الى ان بعض الفصائل العسكرية التي قصفت « **القصر الجمهوري** » عصر ٧/٢٢ ، كانت تعتزم تصفية الفريقين : نميري وهاشم العطا . وورد على رأس هذه الفصائل اسم العميد سعد بحر الذي احيل على التقاعد بعد رجوع نميري مباشرة .

ثانيا : انه بافتراض ان المجزرة تمت بايدي جماعة ١٩ / يوليو الانقلابية ، فمن المؤكد ان اوامر التصفية لم تصدر من الرائد هاشم العطا ، على اقل تقدير . ذلك ان من يصر على عدم تصفية نميري ، والابقاء عليه حيا ، لا يعقل ان يأمر بتصفية ضباط اخرين اعتقلوا لولائهم لنميري . وهنا من الجائز ان تكون الاوامر الخاصة بالمجزرة قد صدرت من احد القادة المشاركين مع العطا في حركته .

غير ان نميري في تلك اللحظات ، لم يكن مستعدا للتفكير في اي شيء سوى الانتقام من العطا وجماعته .

ودارت عجلة المحاكم الميدانية في سلاح المدرعات بحي « **الشجرة** » .

وفي احدى الغرف العسكرية هناك ، جلس نميري وبجانبه اللواء خالد حسن عباس[1] والرائد ابو القاسم محمد ابراهيم يحاكمون قادة الانقلاب . وشهدت تلك الغرفة قمة المهازل التي عرفها تاريخ القوانين العسكرية ناهيك عن المدنية .

فقد وضع نميري اسفل طاولته زجاجة ويسكي ، بينما وضع كل من اللواء خالد حسن عباس والرائد ابو القاسم محمد ابراهيم ، زجاجتي « **شري** »[2] تحتيهما . وراح « **القادة الثلاثة** » يتبادلون « **كؤوس النصر** » و« **انخاب النشوة** » في الفواصل

(١) كان شقيق اللواء خالد حسن عباس ، قد لقي مصرعه مع الضباط القتلى في مجزرة بيت الضيافة .
(٢) احد انواع الخمور التي كانت تصنع في السودان .

الفارقة بين متهم وآخر . ووضع نميري ورقتين امامه ، واحدة يكتب فيها اسماء من يحكم باعدامهم ، والاخرى لمن يسعفهم الحظ باحكام اخرى . وكانت اسماء المحكومين بالاعدام تكتب بقلم جاف احمر ، بينما اسماء « **المحظوظين** » تكتب بقلم الرصاص .

ووصل عدد الاسماء المكتوبة في قائمة الاعدامات الى الرقم (١٤) . وحدث ان كان المتهم التالي هو الدكتور مصطفى خوجلي ، الذي رشحته الحركة الانقلابية لرئاسة مجلس الوزراء . وعند دخوله لمكتب نميري كان حبر القلم الجاف الاحمر قد نفذ ، فكتب نميري اسم الدكتور خوجلي بقلم الرصاص !

واستطاع قلم الرصاص ، في هذه الواقعة الاعجوبة ، ان يخفض حكم الاعدام لمصطفى خوجلي الى السجن المؤبد ! فقد اختلطت الامور على ضابط تنفيذ الاحكام عندما قرأ اسم الدكتور مصطفى خوجلي مكتوبا بقلم الرصاص في القائمة الحمراء !

فسأل الضابط اللواء خالد حسن عباس عن معنى هذا الامر . فاجاب خالد ان ذلك معناه ان « الرئيس » حكم عليه بالاعدام لكنه خفض العقوبة الى السجن المؤبد . !!

وحدث اثناء اليوم الاول للمحاكمات ايضا ، ان سمع الناس اصوات ضوضاء كبيرة وسباب وشتائم وضرب بالايدي والارجل في باحة سلاح المدرعات . ووقتها كان زعيم الحزب الشيوعي عبدالخالق محجوب قد عثرت عليه قوات الامن فاقتيد الى حيث تجري المحاكمات . والضوضاء كانت لمظاهر الاستقبال التي جرت له قبل الدخول على نميري !

وكان نميري قد احتسى ثلاثة ارباع زجاجة الويسكي عندما جيء اليه بعبد الخالق . وما ان شاهده حتى، نهض من كرسيه ليضربه فوقع بوجهه على الطاولة . ثم ساعده الرائد ابو القاسم محمد ابراهيم على النهوض ليوجه ضربة قوية الى زعيم الحزب الشيوعي كسرت احد اسنانه . ولحظتها كان الرائد ابو القاسم ممسكا بقطعة صغيرة من السيخ ، فوجهها بمقدمتها الى حيث السن المكسورة لعبد الخالق ليوسع جرحا كبيرا في لثته ظل ينزف حتى لحظة اعدامه .

اما رئيس اتحاد عمال السودان ، الشفيع احمد الشيخ فقد قام بتعذيبه الرائد ابو القاسم محمد ابراهيم قبل ادخاله على نميري . فقد كان ابو القاسم قد وصل الى اقصى درجات السكر ،واراد ان يستفرغ ما احتساه . فخرج الى الساحة الخارجية حيث كان الشفيع يجلس في كرسي أسفل احدى الاشجار بحراسة اثنين من الجنود . وما ان شاهد ابو القاسم الشفيع حتى ترجه الى احد جنود حراسته وانتزع منه بندقيته وبقعرها وجه ضربة قوية لراس الشفيع شرخت جبهته الى قسمين . ثم وجه ضربة اخرى بقعر البندقية الى وجه الشفيع حتى برزت عينه اليمنى عن مكانها . وراح بعد ذلك يستخدم « **سونكي** » البندقية في تسديد عدد من الطعنات في كتفي الرجل واقدامه . وامتلأ جسد الشفيع بالدماء وبدأ يلفظ انفاسه الاخيرة ، فاصدر نميري امرا بالاسراع باعدامه قبل وفاته . وهكذا كان الشفيع هو اول محكوم في تاريخ السودان ان ينفذ فيه حكم الاعدام بربع روح ! وكان الرئيس المصري السابق انور السادات قد اجرى مكالمة

هاتفية بنميري طالبا منه تخفيف الحكم على الشفيع ، لكن مكالمته تمت بعد ساعة من رحيل الرجل الذي قتل تعذيبا .

ومن طرائف المحاكمات ، ان احد المتهمين كان محمد محجوب سليمان الذي اصبح فيما بعد مستشارا صحفيا لنميري ! ومحجوب قصته انه كان مديرا لتحرير جريدة القوات المسلحة عندما وقع انقلاب هاشم العطا . وصبيحة ٢٠/٧ ، كتب افتتاحية العدد تحت عنوان « **الدكتاتور المستبد** » ! وبدأها بالقول « **ما من حاكم متكبر او دكتاتور متجبر يستطيع ان ينعم بقيادة هذا الشعب** » !

وجيء بمحمد محجوب خائفا مرتعدا وهو يصيح باعلى صوته ذي اللهجة المصرية « **يا اخوانا والله ده مش انا اللي كتبتها** » . وراح محجوب يتحدث لوحده ، مع نفسه ، امام المعتقلين « **الله يلعن اليسار على ابو اليوم اللي عرفنا باليسار .. انا والله لو طلعت من دي حاقطع يدي اليسرى ورجلي اليسرى عشان ما ارتبطش باي حاجة لها علاقة باليسار** » !

وصدقت أمنية الرجل .. و« **طلع** » منها ! بل انه « طلع » الى منصب المستشار الصحفي لنميري نفسه . !

.. وانقضت بعدها ايام الدماء والمفارقات والطرائف والمحن !

* * *
* * *

الدغدغات الدينية والجمهوريون

كان الميلاد الجديد لجعفر نميري ، هو اكبر العواصف التي اجتاحت كيان منذ مولده . فهذه المرة لم يكن نصيبه من الحياة متسلسلا في سياق الحظ العاثر . وبقدر ما كانت الايام الثلاثة التي قضاها معتقلا في زنزانة هاشم العطا ، قد غشته كخاتمة نهائية لطاقات نحسه ، بقدر ما كان خروجه منها هو اول فاتحة لاول موجة تسبح به الى ضفاف السعادة . ومن طبائع النفس البشرية ، عند الخروج من هذه الملمات ، ان تسرح في خيالات لا محدودة بحثا عن كمائن الانفراج وبذور المطامح العلا . وكأنما هناك سرا دفينا يركن في ظلماء الليالي ، فينبغي العثور عليه ، لتقديم الشكر والعرفان والقرابين ، فتتجه دواخل النفس عادة ، وبكل معاناة المشوار المجهول لكشف الغطاء عن اللوح المفقود .

كذلك تماما ، خرج جعفر نميري من محنته مع حركة ١٩ يوليو . فهو مشدود لعدة تيارات ومنجذب لعدة نزعات ومتكيء على عدة اوسدة من الخواطر والاحلام المتصلة . فهو مع الانتقام لاسترداد كبريائه المفقود داخل المعتقل وبعد القفز من حائط القصر . ! وهو مع الشكر والعرفان للاقدار التي منحته اول فرصة للاحساس بالسعادة . وهو مع احاسيس الندم التي بدات تعتريه لتصفيه رفاقه القدامى ومعهم بعض من شملتهم احكام الاعدام في لحظة كان فيها العقل مخمورا . !

ووسط كل تلك الصراعات راح « الرئيس » بعدما انطوت تلك الايام ، يدفن نفسه في ساعات من الشرود والتوهان ، ويغرق وسط كؤوس متصلة من الخمر وانفاس عميقة من الحشيش والمخدرات . ولايام طويلة بعد عودته للحكم كانت ادارة المراسم بالقصر الجمهوري لا تسمح باكثر من مقابلتين مع الرئيس كل يوم ، ولمدة لا تزيد على الساعة الواحدة .

وفي هذه الدوامة من هيمنة الدنيا الجديدة للرجل ، اعترته فجأة ، موجة دغدغات دينية . وظهرت هذه الموجة بعدما بدأت تجتاحه بالليل حالات من الكوابيس المفزعة ، كان ينهض على اثرها مذعورا فيردد بتلقائية « بسم الله الرحمن الرحيم » . ونصحه اقرب المقربين اليه بان يتجه الى الاولياء الصالحين لمداواته من هذه الكوابيس ، ففعل ! وجيء باول هؤلاء الاولياء الى القصر من مدينة « سنار » في ١٩٧١/٨/٢م . وكانت النتيجة ان تم نصح « الرئيس » بشيئين : اولهما مداومة الصلاة باستمرار ، لان الله سبحانه وتعالى منحه فرصة الخروج من هذا الموت المحقق . وثانيهما الاقلاع عن شرب الخمر . وقد استجاب نميري للنصيحة الاولى لكنه لم يستطع الالتزام تماما بالثانية . وحرص بعد تلك الايام مباشرة على ان يؤدي صلاة الجمعة بشكل تليفزيوني ، حيث

يتجمع الصحفيون والمراسلون امام المسجد الذي يصلي فيه ، ويلتقطون له الصور والتصريحات .

ثم بدأ « الرئيس » بعد ذلك في استقبال عدة وفود من رجالات الدين ومشايخ الطرق الصوفية ، للتهنئة بالانتصار على الشيوعيين . وكان من بين الذين زاروه وفد من منطقة كركوج التي كانت مقرا لاحد اشهر اولياء الله في السودان وهو الشيخ الشريف محمد الامين . وضم الوفد من بين من ضم الرشيد الطاهر بكر الذي اصبح فيما بعد نائبا لرئيس الجمهورية ورئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية ، ثم هبطت اسهمه قليلا فعين رئيسا لمجلس الشعب ، ليرتفع نجمه بعد ذلك مرة اخرى ، الى منصب النائب العام فمساعد رئيس الجمهورية . وتجمع الرشيد بشيخ كركوج صلة مصاهرة ، لكن ذلك ليس هو العلامة البارزة في حياته .

فالرشيد الطاهر احد الرجال القلائل الذين عملوا مع كل الاحزاب وكل الحكومات . فقد بدأ حياته السياسية مع حزب الاشقاء ، ثم انتقل الى جبهة الميثاق الاسلامي حتى اصبح مرشدا لها ، وتركها لينضم الى حزب الشعب الديمقراطي فالوطني الاتحادي وانتهى عضوا بالحزب الاتحادي الديمقراطي قبل ان يقع انقلاب ٢٥ مايو فينضم الى ركابه .

وفي لقاء وفد كركوج مع « الرئيس » اخذ الرشيد يتحدث الى نميري عن دور « الكرامات » في انقاذ عباد الله من المحن والملمات . وان ما حدث له ـ لنميري ـ ايام حركة العطا كان بلا شك امتحانا من الله سبحانه وتعالى لمعرفة مقدار عرفانه وشكره للارادة الالهية . وانه بدون هذا الشكر والعرفان فمن الجائز ان تكون العواقب المقبلة اشد هولا وكارثة .

وراح الرجل يتحدث لنميري بعد ذلك عن شيخ كركوج وكراماته التي لا بد « للرئيس » ان يكون قد سمع بها . وان ما يميز الشيخ انه لا يعرف المجاملة في كشف الغطاءات وتقديم البركات . وان الشيخ له حدس ديني قادر على تمييز الرجال المؤهلين للهداية من الوهلة الاولى . وانتهى حديث الرشيد لنميري بانه من الافضل « للرئيس » ان يسجل زيارة للشيخ الكبير ولو على سبيل المجاملة ، وانه مستعد لترتيب هذه الزيارة والاعداد لكل الاجراءات المتعلقة بها . وطلب نميري في ختام اللقاء ان يتفق الرشيد مع سكرتيره على تحديد موعد مقبل للقاء ثان بينهما يتم فيه تحديد موعد زيارة كركوج .

ومن هنا بدأت علاقة الرجلين تكبر وتكبر !

وزار نميري كركوج والتقى الشيخ وخرج من عنده « **نظيفا** » على حد تعبيره لاعضاء مجلس « **ثورته** » في الخرطوم .

وجاء « الرئيس » من كركوج حاملا معه عصى انيقة ، ادعى ان الشيخ بارك له فيها لتحميه من « **الاعداء** » ومن « **العين** » ! وكانت تلك كذبة اخرى حيث ان العصى قد اهديت له بالفعل في كركوج ولكن ليس من الشيخ نفسه . فقد قدمها له احد المواطنين المتعلقين ببركات الشيخ وقال له : « **إن شاء الله تحميك من العين والاعداء** » . ويبدو ان نميري اعتبر كلام المواطن منسوبا للشيخ .

والطريف انه لسنوات طويلة بعد ذلك راج في السودان ان تلك العصى هي التي انقذت نميري بعد ذلك من انقلاب المقدم حسن حسين وانتفاضة العميد محمد نور سعد وحركة الضباط الـ ٢٢ التي جرت في شتاء عام ٨٢ . واخذ الناس يتداولون ان الشيخ حذر نميري من ضياع هذه العصى وقال له ان فقدانها يعني هلاكه ...!

لكن المقادير شاءت ان تكون « **العصى السحرية** » مرافقة لنميري في مطار القاهرة (٦ ابريل ٨٥) عندما « **زف** » اليه الرئيس حسني مبارك نبأ سقوطه .

والحقيقة ان شائعة العصى كانت قد وصلت الى شيخ كركوج ، وعندما علم ان نميري هو الذي سربها غضب منه غضبا شديدا . حتى انه رفض طلبا « **للرئيس** » بعد ذلك بزيارة يعتذر فيها عن زلة لسانه . وشهدت تلك الايام افواجا من الوساطات تزعمها الرشيد الطاهر ونجح فيها بعد جهد جهيد .

● ● ● ●

انتهت حركة هاشم العطا بان فقد نميري رصيده من القوى السياسية الداعمة لحركته . ولم تكن هناك قوى جاهزة لتشغل الفراغ الذي تركه اليسار . فضرب الشيوعيين ، على الرغم من انه لم يغضب كل القوى الحزبية الاخرى ، الا انه لم « **يغرها** » بالتحالف مع نميري . بل ان معركة « **يوليو** » مع الشيوعيين اخذت تشكل ولفترة طويلة بعد ذلك ، أرضا صالحة لحالة استنفار غير منظورة للقوى السياسية الاخرى .

واخذ كل شيء يمضي بسرعة ، وسط اجواء بالغة المحاذير . وراحت الامور تبدو اكبر من شمس طالها الكسوف ضمن قوانين الفلك . فتوالت الخطوات تلوح بابعاد متشعبة ، ونتائج ليس في وسع المرء ان يحدد ملامحها .

فمن جهة كان الرئيس المصري السابق انور السادات قد « **ارتاح** » في حكمه ، بعدما فرغ هو الاخر من تصفية ما اعتبرها « **مراكز قوى** » في ١٥ مايو ١٩٧٠ . فبدا الشكل العام يوحي بان القاهرة والخرطوم على وشك ان تخطوا خطوة واحدة منسجمة نحو المرحلة التالية ، طالما انطوت المرحلة السابقة ، على شكل درامي واحد في كلا البلدين ، خلال اقل من سنة واحدة .

وكان السادات قد اخذ يردد ، على اسماع عدد من زواره العابرين للخرطوم ، ان افضل اجراء يمكن ان يتخذه نميري في هذه المرحلة ، هو انشاء تنظيم سياسي واحد ، على طريقة الاتحاد الاشتراكي العربي . ومن ثم يرشح نفسه بعد ذلك ، لرئاسة الجمهورية ، الامر الذي سيحقق له سلطة مركزية قوية ، يشدد بها قبضته على البلاد .

وسواء اخذ نميري بتلك النصائح ام لا ، فان المسرح السياسي السوداني ، تشكل فيما بعد ، على ذلك النحو تماما ، وان كانت الخطوات لم تتم بذات الترتيب الذي نصح به السادات . فقد بادر نميري اولا الى حل « **مجلس قيادة الثورة** » ، وترشح للجمهورية ، ثم جاء بعدها انشاء « **الاتحاد الاشتراكي** » السوداني . وكان واضحا ان

« الاتحاد » صيغ ، نقل مسطرة ، من نظيره المصري ، لدرجة انه اضيفت عليه كلمة « السوداني » للتدليل على انه ليس « **الاتحاد الاشتراكي العربي** » نفسه !

وتزامن ظهور « **الاتحاد الاشتراكي** » مع ظهور جماعة المثقفين التكنوقراط على المسرح السياسي . وشهدت الفترة الممتدة من اواخر يوليو ٧١ الى بداية سبتمبر ٧٥ ، ولادة اكبر نخبة من هذه الكواكب التي سطعت اسماءها بعد ذلك كاعلام على رؤوسها نيران . وجيء بهؤلاء الدكاترة والاساتذة والمستشارين الاقتصاديين والاكادميين الاداريين والموجهين الاعلاميين ، كي يضفوا على حقبة العسكر الماضية ، بكل بارودها ودمائها ، مسحة التمدن السياسي ، فيصبح نهج الحكم اكثر عصرانية مما كان عليه .

وفي الوقت نفسه فقد بدا كما لو انه من الضروري ان تظهر هذه الجماعة ، بعد مرحلة العطا ، بالنظر الى اهمية وجودها كقوة دافعة وساندة للاتحاد الاشتراكي باعتباره الرحم الشعبي لـ « **الثورة** » . واستطاع التكنوقراط ان « **يلتفوا** » حول الرئيس كفعل العصابات فيسدون عينيه عن ان ترى ، واذنيه عن أن تسمع ، وانفه عن ان تشم وشفاهه عن ان تنطق .

ودخلوا عليه باطروحة « **المؤسسات** » . فقد اخذوا يلقنون نميري ان الانظمة القوية تحميها « **مؤسساتها الدستورية** » لا بنادقها . وراحوا يضربون الامثلة على كيف ان دولا من العالم الثالث ، كتنزانيا وغينيا وكينيا وقفت في وجه الاعاصير وكسرت شوكة اعدائها بقوة دساتيرها ومؤسساتها ، علما بانها انظمة تقع في خانة المدارس الشمولية للحكم . وانطلق جماعة التكنوقراط يجوبون فيافي افريقيا وسهول آسيا لجمع كتب المدارس المعاصرة للحكم في حزام العالم الثالث . وانبهر نميري بالشبان الجدد الذين اخذوا على عواتقهم مسؤولية بناء الدولة السودانية الجديدة .

واندفعت الايام تتوالى في مشوار « **المؤسسات** » ليكتشف كل من نميري وجماعة التكنوقراط ، عيوب كل منهما ، وثغراته ومنافذه ومركبات نقصه . ولم يجد التكنوقراط صعوبة في اكتشاف ان نميري لا يريد من السودان اكثر من ان يصبح زعيمه الاوحد وتاجه المتلالىء . وعثر نميري من جانبه على مبتغى الشبان الجدد . فقد اصبحت السلطة والنجومية مرضا يستشري بين النخبة المثقفة ، فما كان اسهل من دحرجة العقول بكراسي الوزارة .

واتضحت معالم العلاقة بين الطرفين ، اذ عرف كل منهما ماذا يريد الآخر وماذا ينقصه وماذا يوجعه . وتحت هذا الاطار دار دولاب الكرادلة التكنوقراط ، لهندسة الدستور الجديد وتأسيس بيوتات الحكم المعاصرة ، وانشاء ركائز الجمهورية الرئاسية . وولد الدستور عام ١٩٧٣ وعليه بصمات نخبة من المثقفين اللامعين . وكان ابرزهم الدكتور جعفر محمد علي بخيت ، والدكتور منصور خالد ، والدكتور بهاء الدين محمد أدريس ، والدكتور محمد عثمان ابو ساق وبدر الدين سليمان ، وموسى المبارك فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر . وجاء الدستور مفصلا على قياسات النميري البدنية والنفسية ، فاصبح الآمر والناهي والعاشق والمعشوق وكاد ان يقول انه المحيي والمميت ! وصار الرجل في غفلة من الزمن يمتلك بين يديه السلطات جميعها وما زاد عليها

في تالي الازمان . وفات على الكرادلة ان دستورهم يمكن ان يتحول الى مصيدة كبيرة يديرها « الرئيس » متى ما شاء فتبتلعهم آحاد وجماعات . فقد اعطى الدستور نميري الحق في اقالة وتعيين نواب الرئيس ووزرائه ومستشاريه دون ابداء الاسباب . بل انه اعطاه الحق في حل مجلس الشعب الذي يضم نواب الامة ، متى ما شاء وانى شاء ، في خنوع كبير للرجل بأن يهين السودانيين في نوابهم بان يطردهم وقتما اراد .

ليس كذلك فحسب ، بل ان رجلا كمنصور خالد راح « يتبرع » من عنده بتعديل لائحة العمل الدبلوماسي ، لتصب هي الاخرى في قبضة الرجل الجبار . فقد اصبح من حق« الرئيس » بموجب تعديلات الدكتور منصور ، ان يعين من يريد سفيرا بوزارة الخارجية . فغاص هذا الديوان الدبلوماسي بـ ١١٠ سفراء معينين خلال الفترة الممتدة من اواخر ١٩٧٤ ـ وهو عام التعديل حتى سقوط نميري في مارس ١٩٨٥ .

والحقيقة ان وزارة الخارجية السودانية خاضت جهادا مستميتا قبل انقلاب النميري ، لوقف فوضى التعيينات . واندلعت حربها ضد هذه الظاهرة عام ١٩٦٨ ، اثر ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها الحزب الاتحادي الديمقراطي بـ ١٠١ صوتا . والاتحاد الديمقراطي هو ائتلاف حزبي الوطني الاتحادي بزعامة السيد اسماعيل الازهري ، والشعب الديمقراطي بزعامتيه .. الدينية للسيد علي الميرغني[1] والسياسية للشيخ علي عبدالرحمن . وبعد ظهور نتائج تلك الانتخابات كان من نصيب حزب الشعب الديمقراطي ، داخل اطار الائتلاف ، ثلاثة مقاعد وزارية بما فيها مقعد الشيخ علي عبدالرحمن الذي حدد كنائب لرئيس الوزراء ووزير للخارجية . وكانت لدى الشيخ علي ثلاثة اسماء يريد توزيعها على مقعدين . وبقي السيد احمد الطيب عبدون اسما زائدا في قائمة الشيخ علي عبدالرحمن فاصدر قرارا بتعيينه سفيرا بوزارة الخارجية .

وضج السلك الدبلوماسي ورفض القرار .

واصر الشيخ علي عبدالرحمن على موقفه .

وعندما تقدم وكيل وزارة الخارجية آنذاك ، جمال محمد احمد ، باستقالته ومعه كل الطاقم الدبلوماسي للوزارة .

ورفع الشيخ علي عبدالرحمن الامر لرئيس مجلس السيادة ، السيد اسماعيل الازهري .

ووقع الازهري في حيرة ! اما ان ينحاز لرجال السلك الدبلوماسي فيخسر الشيخ علي عبدالرحمن ويخسر معه الائتلاف ، واما ان يستجيب لقرار الشيخ علي فيخسر وزارة الخارجية . !

واستخدم الازهري حكمته ففضل الاحتفاظ بالقرار ، واغلقه داخل درج مكتبه . وظلت تلك الازمة تهدد الاجواء السياسية حتى وقع انقلاب مايو .

وفي اليوم الثاني لانقلاب النميري ، اصدر بابكر عوض الله ، بصفته رئيسا

(١) السيد علي الميرغني رحمه الله . هو والد السيدين محمد عثمان واحمد عثمان الميرغني وهو احد ابرز المجاهدين السودانيين الذين ناضلوا من اجل استقلال البلاد .

لمجلس الوزراء قرارا بتعيين السيد احمد سليمان سفيرا للسودان لدى الاتحاد السوفياتي .

وكرر رجال الخارجية ، وعلى راسهم الوكيل جمال محمد احمد موقفهم السابق وقدموا استقالاتهم . فاستدعى عوض الله وكيل وزارة الخارجية ، وقال له ان البلاد « في حالة ثورة » والثورة لا تعترف بكل التشريعات السابقة .

ورد جمال محمد احمد ، بكل صراحته ودبلوماسيته المعهودة ، ان السلك الدبلوماسي السوداني يحترم مواثيقه ومثله ، وهو الآخر لا يعترف بالاجراءات الفوقية . ومثلما رفض قرار الشيخ علي عبدالرحمن فانه يرفض قرار « مجلس الوزراء » الجديد .

وامام صمود السيد جمال محمد احمد تنازل عوض الله عن نصف قراره . وتعهد بان يكلف السيد احمد سليمان بممارسة مهام السفير في موسكو لمدة ستة اشهر فقط يعاد بعدها للخرطوم . وبرر عوض الله ذلك بان « سفارتنا في موسكو لا احد يستطيع ان يديرها في هذه المرحلة سوى احمد سليمان .. فرجاء اصبروا علينا ستة اشهر فقط » .

ووافق جمال وعمل احمد سليمان بالفعل سفيرا لنصف عام .

.. غير ان الدكتور منصور خالد تجاهل كل هذا الرصيد الوطني للبيت الدبلوماسي السوداني ، وأصدر تشريعه القاضي باطلاق يد « الرئيس » في كل شبر بوزارة الخارجية . وقد تسببت خطوة المنصور في ان فقد السلك الدبلوماسي السوداني هيبته وانهارت السياسة الخارجية السودانية لكثرة الداخلين والخارجين وعابري السبيل لرحابها . واصبح السلك الدبلوماسي السوداني في عهد المنصور مجمعا للمحاسيب والمناسيب والمناصير وحملة الدفوف وسدنة الدكتور وماسحي الجوخ .

وتوالت الترقيات الاستثنائية لـ « اولاد المنصور » . فقد اخترع الرجل حكاية « القفز بالزانة » في السلم الاداري للدبلوماسيين . فصار بامكان « اولاد منصور » ان يترقون من درجة السكرتير الثالث الى مستشار مباشرة ، ومن سكرتير ثان الى وزير مفوض مباشرة ومن مستشارين الى سفراء . وعمم المنصور في بلاطه الدبلوماسي سحبا من الكراهية والاحقاد بين « اولاده » والمغضوب عليهم !

ثم تحول المنصور نفسه بعد ذلك الى « ساحر » تتغنى الحسان بوجاهته واناقته ، ويؤمه الشبان من كل فج عميق للاطلاع على آخر فنون الموضة في عالم البدلات والكرافتات . وفيما كان « اولاد منصور » غارقين في دوامات الاناقة والوجاهة لكسب ود « الدونجوان الدبلوماسي » كان الرأي العام العالمي يقف عاجزا عن معرفة موقف السودان الحقيقي من القضايا الاقليمية المحيطة به ، ناهيك عن قضايا الصراعات الكبرى . فالخرطوم غدت تساند جوكوني عويدي ، في تشاد ، عاما ، وابن خالة حسين حبري عاما اخر . وهي مع الصومال شهرا ومع أثيوبيا شهرا آخر ، وهي مع الاريتريين في الصيف ومع اديس ابابا في الشتاء .

وبين منصور خالد وجعفر نميري نمت علاقة ود ومودة وتحنان ، ما كان لها ان

تموت لولا الوشاة والحسّاد والذين اصابتهم الغيرة من « الدونجوان الدبلوماسي » . وكانت للمنصور عند النميري منزلة الصفوة الاخيار ، كيف لا والرجل هو من صنع من عقيد المشاة زعيما لبيقا يجيد فن الكلم وفنون البروتوكول ويختال بين الرؤساء كطاووس متفرد السحر والجمال . وكان المنصور من بين كل المسؤولين السودانيين ، حتى نهاية عام ١٩٧٦ ، هو من يحق له ان يدلف بلا استئذان الى مكتب الرئيس ، وقتما شاء مولاي شاه القائد .!

ومن بين البدع التي اخترعها منصور خالد في قصر الرئيس ، نظام التعامل بـ « الصناديق الدبلوماسية » . فقد حظر الرجل ابان ما كان مساعدا لرئيس الجمهورية ، نقل الاوراق والمستندات بالملفات العادية بين ادارات القصر . وامر بصنع مجموعة من الصناديق بعدد ادارات القصر ، وجعل لكل صندوق رقما خاصا به الى جانب الضبة والمفتاح ، وكان يحتفظ عنده بمجموع مفاتيح الصناديق الدبلوماسية فحين يراد للمستندات ان تنتقل من القسم (أ) الى (ب) مثلا ، تأتي الاوراق اولا الى مكتب المنصور فتتم مراجعتها وختمها ، ثم يرسل الصندوق بما فيه للقسم (ب) ومعه المفتاح . فيتسلم مسؤول القسم الاوراق ويرد عليها بوصل الاستلام ويعيد الصندوق بمفتاحه .

وقد افتتن النميري بنظام المنصور بحيث صار ينصح به بعض رؤساء الدول ممن كان يعتقد بانهم اصدقاؤه .

وقد اجتهد منصور خالد من بعدما شبع بنجومية السلطة ، في ان يصدر كتابا قبل عام من سقوط نميري ، يكشف فيه فضائح النظام الذي كان هو احد مؤسسيه ومهندسيه . واراد الدكتور ان يقول في كتابه « السودان عبر النفق المظلم » أن نميري لم يستوعب « نظام المؤسسات الدستورية » فخرّب كل شيء بعد ان طغى وبغى واستبد . وراح الكتاب يستعرض كيف ان شلة التكنوقراط بنت صرحا حضاريا للحكم لكن المشير برعونته افسد احلام الصفوة في الدولة المعاصرة . وفات على الدكتور الدبلوماسي ان النميري في واقع الامر ما افسدته سوى مؤسسات الصفوة ذاتها ودستور الكرادلة نفسه ، اذ لولاهما لما صار المشير حاكما يكاد ان يتدخل في شروق الشمس ومغيبها .

اما المعلومة الوحيدة التي تجاهل المنصور ان يشير لها في كتابه فهي قصة خلافه مع جعفر نميري ، حيث صور الامر وكأنما هو خلاف مبدئي بين خطين متوازيين !

والحقيقة ان المنصور بعد اختتام اعمال مؤتمر القمة الافريقي في الخرطوم عام ١٩٧٨ ، طلب من نميري ان يعفيه من مسؤولياته في الحكم لانه يريد ان يتفرغ للقراءة والتأليف وادارة بعض اعماله الخاصة .

وكان رأي نميري ان منصور « مرهق » ويحتاج الى اجازة طويلة يريح فيها نفسه من عناء العمل الذي بذله للاعداد لمؤتمر القمة .

ورد المنصور على ذلك بان لديه طلبا واحدا يتمنى على نميري ان يحققه له اذا كان بالفعل يريد ان « يريحه » . وهو انه يريد ان يترشح لاحد مناصب مساعدي السكرتير

العام للامم المتحدة ، ومثل هذا الترشيح لن يعتمد بدون موافقة الحكومة السودانية .
ووعد نميري المنصور خيرا ، فانطلق الدكتور الى نيويورك .
وهناك اخذ الرجل يحشد موافقات دول العالم على ترشيحه ، واحدة واحدة ، وكتلة كتلة ، وقارة قارة . وبالفعل تحقق له ما اراد ، ولم يتبق سوى ان تصل موافقة الحكومة السودانية . وحدث في تلك الايام ان وصل وزير الخارجية الرشيد الطاهر الى نيويورك لحضور دورة الامم المتحدة ، ففوجيء بان مندوبي الدول اخذوا يهنئونه على ترشيح السودان لمنصور خالد لهذا المنصب الرفيع . ووجد الرشيد ان مندوبي الدول اخذوا كل ما يلاقونه يكيلون عبارات المديح والاشادة بالدكتور المرموق وسط دهاليز صنّاع القرار الدولي .
واستفز الامر الرشيد فارسل لنميري يبلغه بان منصور خالد جنّد العشرات من مندوبي دول العالم لمسألة ترشيحه ، وانه اشاع ان نميري قرر اختياره كعرفان بالجميل للرجل الذي وضع بصماته على مختلف مناحي الحياة السياسية في السودان .
وغضب نميري لتصرف المنصور ، وزاد من غضبه ان الدكتور بهاء الدين محمد ادريس اوغر صدره الى جهة ان منصور خالد يريد استثمار هذا المنصب في اعماله التجارية الخاصة .
وارسل نميري شيفرة الى السفارة السودانية في واشنطن يعلن فيها ان السودان ليس لديه مرشح للمنصب الدولي . ويوم جاءت هذه الشيفرة الى سفارة السودان علم بها منصور خالد قبل السفير وقبل الرشيد الطاهر نفسه ! فقد جند المنصور احد « اولاده » في السفارة بان يتابع رد السودان على ترشيحه ، وتلك كانت طريقة « الدكتور » في التعامل مع الشبان المسحورين بالمعيته . ما ان يصطاد احدهم حتى يستغله فيما لا يريد هو ان يفعله .
وبعد وصول الشيفرة استنسخ منها الشاب الدبلوماسي صورة وارسلها لمنصور الذي كاد ان يفقد صوابه .
ومن الطرائف انه اخذ تلك النسخة وذهب للرشيد الطاهر يسأله ان كان الرد وصل ام لا .
وقال الرشيد ان الرد لم يصل بعد .
وانفجر المنصور يشتم الرشيد باعلى صوته انه كذاب ومنافق ، فرد عليه الاخير ، وعلا صوت الصحاب بين ارباب الساسة العالميين كأول « خناقة » تقع في حاضرة الامم المتحدة .
وتسببت هذه الواقعة بالتحديد في غضبة المنصور التي قرر على اثرها ان يستكشف نفق السودان المظلم . !
والحقيقة ان مبنى الامم المتحدة ، بعد « خناقة » المنصور والرشيد راح يشهد بعضا آخر من محن النظام . وكان من نصيب هذا المنتدى الدولي ان طالته هو الآخر رشقات من فساد النميري ومغامراته في دنيا النصب والاحتيال .
ففي ١٤ يناير ١٩٨٠ عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة جلسة للتصويت بشأن

قرار يدين الحكومة السوفياتية على تدخلها في افغانستان . وغاب عن هذه الجلسة مندوب السودان ، السفير علي احمد سحلول ، فظهرت الحكومة السودانية وكأنها امتنعت عن التصويت ، في الوقت الذي كان فيه نميري « يجعجع » بالليل والنهار عن « جريمة » التدخل السوفياتي في افغانستان .

واحتارت دول كثيرة بشأن الموقف السوداني .

وتظاهر نميري بانه فوجيء بموقف سحلول . ودون ان يسأله ارسل يستدعي السفير بلهجة غاضبة . وحرص « الرئيس » على اذاعة نبأ استدعاء السفير في جميع وكالات الانباء والاذاعات العالمية ، ليبدو وكأنه لا يعرف سر امتناع سفيره عن التصويت في الجلسة التاريخية .

وواقع الامر ، ان السفير لم يمتنع عن التصويت ، بل ان الامانة العامة للامم المتحدة هي التي منعته . وسبب الحظر ان حكومة النميري في ذلك الوقت كانت ممتنعة عن تسديد مبلغ ١٧٩ الف دولار للامم المتحدة ظلت متراكمة عليها منذ العام ١٩٧٦ .

ولما كانت كل دولة ملزمة بدفع حصتها او حد ادنى منها ، والا فانها ستمنع عن التصويت (وفق المادة ١٩ من ميثاق الامم المتحدة) ، فان السفير سحلول طلب من الادارة المالية في الامم المتحدة تجزئة المبلغ المستحق على السودان . وبالفعل تم تحديد الحد الادنى بمبلغ ٦٥ الف دولار ، بتاريخ ٢ يناير من نفس العام . وارسل سحلول للخرطوم يبلغها بضرورة استعجال ارسال هذا المبلغ حتى يتمكن السودان من المشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة .

وفي ١١ يناير تسلم تحويلا من الخرطوم بمبلغ ٤ آلاف بدلا من ٦٥ الف دولار!

وارسل علي سحلول خمس رسائل بعد ذلك للخرطوم يبلغها ان هذا المبلغ لن يتم اعتماده ومطلوب ارسال بقية القسط . وقد ارسلت الخارجية بدورها الرسائل الخمس الى نميري لكنه « صهين » عنها . وكان نميري يستعد في تلك الايام للقيام بجولة اوروبية تمتد الى الولايات المتحدة الاميركية . ووجد انه امام خيارين : اما ان يستخدم الـ ٦١ الف دولار في رحلته ، واما ان يسدد قسط الامم المتحدة .

فاختار الخيار الاول بعدما ابلغه الرشيد الطاهر ان « الجماعة » في الامم المتحدة « ناس طيبين ومقدرين ظروف السودان » .

وفي ١٦ يناير اعلن السفير سحلول من قبة الامم المتحدة استقالته من منصبه بعد ان كشف ادعاءات النميري . وابلغ سحلول مراسل « السياسة » في واشنطن عبدالرحمن الامين ، بتاريخ ١٩ يناير ، انه « لم يكن سوى كبش فداء لمؤامرة مدبرة » . وكشف عن انه كان قد تقدم باستقالته عام ١٩٧٨ لوزير الخارجية الرشيد الطاهر نظرا للخلافات الحادة التي برزت بينه وبين وزير الدولة للشؤون الخارجية فرانسيس دينق .

وقال سحلول من بين ما قاله ان الدكتور منصور خالد اعطى نميري انطباعا بأن كل الدنيا تحت يديه . واضاف ان المنصور كان مشغولا باسفاره الخارجية التي يصل الى ٣٠٠ يوم في السنة ! وذكر ان رئاسة الجمهورية ظلت مهيمنة على القرارات كما

« واصبحنا عمليا في وزارة الخارجية بعيدين كل البعد عن دائرة القرار السياسي او حتى الاسهام فيه وبالتالي اصبح دورنا كدبلوماسيين تنفيذيا محضا » .

وعلى هذا النحو او اكثر ، كان حال بقية الكرادلة التكنوقراط مع جعفر نميري . فقد اشبعه ، كل في مجال اختصاصه ، ما يريد من سطوة وما يهوى من صولجان . واهداه المرحوم جعفر محمد علي بخيت قانون الحكم الشعبي المحلي ، الذي يجعل « شيخ » الرئيس مهيمنا على كل بوصة في ارجاء السودان . وصار النميري ، بموجب قانون البخيت هو العمدة الاكبر والشيخ الاوحد لنواحي السودان وقضاءاته وكفره ونجوعه وحلاله وقراه واكواخه . وخرج القانون يقول للناس ان بامكان البلاد ان تصبح لا مركزية في الحكم ، ليتحمل كل اقليم مسؤولياته في البناء والانتاج ، ولتخفيف العبء على الرئيس الملهم ، كي يتفرغ للانطلاق في سماء النهضة والتكنولوجيا .

ومرت الايام ليتضح للامة ان الاقاليم ليست مخيرة في انتخاب حكامها وفق ما توهمت . فحين تدق ساعة الانتخاب يدلي سكان الاقاليم باصواتهم فيتم اختيار الثلاثة الاوائل في قائمة الاصوات . ثم ترفع الاسماء الثلاثة لرئيس الجمهورية الذي يحق له ان يختار ايا منهم . واكتشف الناس انه يمكن بموجب القانون ان يفوز من تحصل على ١٥٠٠ صوت ، على من تحصل على ٢٥٠٠ صوت فيصبح حاكما للاقليم ، طالما ان « الرئيس » اراد ذلك .

وابتدع البخيت ، رحمه الله ، القانون الجديد للدوائر الانتخابية فقسمت البلاد الى دوائر جغرافية وشمولية ومهنية . واحتفظ الدكتور لنفسه بحق فض الاشتباك بين هذه الدوائر وتفسير معنى الفوارق بينها . وظن الناس انها صرخة العصر في دنيا البرلمانات الحديثة . غير انهم فوجئوا بعد ذلك بان القانون فصّل هو الاخر على قياس النميري كي يأتي من خلاله بمن يريد الى قبة البرلمان . واصبح بالمقدور ان يفوز المرء في دائرة انتخابية فيقال له ان النتيجة باطلة لانك ترشحت في غير الدائرة المخصصة للشريحة التي تنتمي اليها .

وهكذا سمم الكرادلة التكنوقراط دماغ النميري فوق ما هو مسمم ، بعدما جعلوه بالقانون والدستور طاغية العصر الذي لاتطاله يد الشعب . وللحقيقة فان نخبة التكنوقراط الذين جيء بهم بعد انقلاب هاشم العطا كانوا ارضا خصبة نبت فيها كل فساد نميري وفجور حكمه . ويتحمل هؤلاء المثقفون مسؤولية كل دمار لحق باقتصاد السودان وكل عهر اصاب اخلاقياته .

● ● ● ●

من ناحية اخرى ، فقد كان قادة « الاخوان » حتى ما بعد حركة العطا ، داخل معتقلات نميري ، باستثناء الدكتور عبد الرحيم حمدي ، الساعد الايمن لحسن الترابي رئيس تحرير جريدة « الميثاق » الى ١٩٦٩/٥/٢٤ . وكان السيد حمدي قد خرج من السجن بعد كتاب شخصي وجهه للرائد فاروق عثمان حمد الله (وزير الداخلية عام

١٩٧٠) طلب فيه مراعاة ظروف والدته المريضة .

وفيما كان « الاخوان » داخل السجون ، كانت البلاد قد بدات تشهد ظهور اول تنظيم ديني مبرمج الخطوات وممنهج الاهداف . ولقد استطاع تنظيم « الحزب الجمهوري » بقيادة الاستاذ محمود محمد طه[1] ان يتغلغل في اوساط المثقفين وفق ما لم يكن متصورا . وقد يكون مرجع ذلك عدة اسباب ، منها خلو الساحة من التنظيمات الدينية ، او الشرعية التي اعطاها له النظام ، اولما انطوى عليه الطرح الديني للحزب في تفسير القرآن الكريم ، حيث وجد ذلك قبولا مرده ، في أغلب التقدير ، رغبة الاستكشاف الثقافي لدى قطاعات المتعلمين في السودان .

على ان ايا كان مرجع ذلك ، فان الجمهوريين بداوا ينتشرون طولا وعرضا ، رامين باجتهاداتهم ، على قارعات الطرق وفي وضح النهار .

والواقع ان للاستاذ محمود محمد طه ، رصيدا تاريخيا هائلا في العمل السياسي ، تعود جذوره الى اوائل الاربعينات عندما كان يقود العمل النقابي في مدينة عطبرة ، المركز الرئيسي لعمال السكك الحديدية في السودان . وهو احد اوائل القادة السياسيين الذين اعتقلهم الانجليز لمناهضته الاستعمار . وخرج الاستاذ طه ـ وهو مهندس تخرج من كلية غردون ـ من المعتقل بفكرة حزبه الديني الذي يستند على الفصل بين الآيات المكية والآيات المدنية . ومن بين فصول نظرية الجمهوريين ان الآيات المكية المتعلقة بامر الرسالة دعت الى الجهاد لضرورات المرحلة ، فيما دعت الآيات المدنية الى السلم والاستقرار عندما بدات تتشكل اركان الدولة الاسلامية . ويركز الاستاذ طه ايضا على طبقة المثقفين باعتبارهم الاكثر تأهيلا لفهم الاسلام ورسالته فيجب ان يتولوا مهمة بعثه بدلا من الاميين الذين يشوهون معناه .

ومع اطلالة عام ١٩٧٤ ، كان الحزب الجمهوري ، قد وجد له موضعا لقدم ، وسط الشارع السوداني وقرب السلطة . وبدأ الجمهوريون ، يصدرون كتيباتهم ، الواحد تلو الآخر ، عن منهجهم من جهة ، ومباركتهم للخط الديني الجديد للرئيس من الجهة الاخرى . وكان نميري نفسه قد بدأ يهضم فكر الجمهوريين ويمتدحه امام مستشاريه المقربين . وقد بدأ يحرص في جلساته الخاصة على التأكيد بان للجمهوريين فكرا دينيا معاصرا يصلح لمحاربة المتعصبين وبالاخص الاخوان المسلمين . وبدأ نميري يقيم علاقة خاصة بالاستاذ محمود محمد طه فيستدعيه في امسيات الجمع ويسأله في شتى القضايا الاسلامية . ووصل اعجابه به ، ان اوعز الى وزارة الاعلام بابراز فكر الجمهوريين بين فترة واخرى ، لمحو الانطباع الخاطيء عنهم لدى السودانيين بأن الاستاذ محمود « ملحد » .

ويذكر ان محاكمة كانت قد جرت للاستاذ محمود عام ١٩٦٨ ، بتهمة الردة ، حيث أشيع وقتها انه اعلن ان الصلاة رفعت عنه بسبب انه لا يفعل الفحشاء ولا المنكر ، وتلك هي الحكمة من مشروعية الصلاة ، على حد ما نسب اليه . وكانت البلاد قد ضجت بسبب ما ادعي على محمود طه ، لكن المحكمة برأته واوردت في حيثياتها ، ان الركن

---

(١) نفذ نميري حكم الاعدام على محمود محمد طه في يناير ١٩٨٠ ، بعد اتهامه بالردة .

الدامغ للردة غير متوفر ، وهو ان يعلن المرء مجاهرة وفي مكان عام انه « خرج عن ملة محمد » . وذكرت المحكمة يومها ان كل ما نسب للاستاذ محمود كان ادعاء باطلا ، حيث انه انكر التهمة وهذا في حد ذاته دليل على انه يرفض الالحاد .

وبعد توجيهات نميري لوزارة الاعلام ، خرجت صحيفة « الايام » السودانية ذات يوم من خريف عام ٧٦ بمقابلة افردت لها صفحتين مع محمود طه فند فيها الاتهام وشرح نظريته .

ولقد قابلت الاستاذ محمود محمد طه في منزل بمدينة « الثورة » بام درمان ، في شهر يوليو عام ١٩٧٨ . ورحت اتحاور معه عماذا يريد وكيف يفكر . وقلت له : انك متهم بالالحاد ، وان الناس ينسبون لك انك زعمت بان الصلاة رفعت عنك لانك لا تفعل الفحشاء او المنكر .. وانك فسرت هذه المقولة بان الحكمة من مشروعية الصلاة انها تنهى عن الفحشاء والمنكر .

فقال لي الاستاذ محمود : لو انتظرت معي ساعة ، سيحين موعد صلاة العشاء ، وبامكانك ان تصلي مع الجمهوريين لتتأكد بنفسك من صحة هذه الاتهامات .

فقلت له : وانت .. الا تصلي مع اتباعك ؟

فاجاب : لا .. انا سادخل هذه الغرفة واصلي لوحدي

وقد حدث كل ذلك بالفعل .

وردا على سؤالي السابق قال لي الاستاذ محمود محمد طه : ان هذه الاتهامات روجها الاخوان المسلمون ضدي واعتقد انهم نجحوا في اشاعتها بقدر كبير من إيغار صدور المسلمين نحوي .. فانا الآن « مطلوب » بالنسبة اليهم اكثر من رأس جعفر نميري !!

ووجدتني متحمسا لسؤاله عن تخصيصه الاخوان المسلمين بانهم وراء تكفيره .

فاجابني قائلا : ان الاخوان يعتبروننا اكثر خطرا عليهم من نميري ومن الحزب الشيوعي نفسه . واضاف : فنحن نريد اصلاح المجتمع من وراء الستار وبعيدا عن مراكز الحكم .. نحن نريد ان نخلق بنية اجتماعية اسلامية سليمة تنقلب على نفسها بنفسها عندما تجد ان « السمو الاسلامي » مزروعا في اركانها دون ان نضيع نحن في حمى السباق الى الرئاسة .

ومضى رئيس الحزب الجمهوري يقول لي : اما « الاخوان » فهم يعتقدون ان اصلاح المجتمع مرتبط باستيلائهم على السلطة . ولذلك فان فكرة التبليغ لديهم اساسها الحكم بينما اساسها بالنسبة الينا هو حركة الانسياب الثقافي اليومي للمجتمع .

وقال لي محمود محمد طه : ان دعوة الاخوان مصطدمة على الدوام بالتمايز الديني والعرقي بين الشمال والجنوب . فسعيهم نحو اقامة جمهورية اسلامية لا بد له من ان يرتطم بالجدار المسيحي للجنوب ، وعندها سيجدون انفسهم بين خيارين : اما مقاتلة الجنوبيين وفصل الشمال واما التراجع عن استراتيجيتهم وهذا مستحيل .

اما نحن – والكلام له – فلا يهمنا ان يكون الجنوب مسيحيا او الغرب وثنيا .. نحن مع المثقف الجنوبي ومثقف غرب السودان وشرقه وشماله ووسطه .. نجلس معه

ونحاوره ونتركه بعد ذلك يقرر كيفما شاء .. وليس في استراتيجيتنا ان نقيم دولة اسلامية لكننا حريصون على ان يكون السودان دولة يعمها الفكر الاسلامي .

واستطرد رئيس الحزب الجمهوري للقول : ان « **الاخوان** » يرددون دائما بان « **تحويل السودان لجمهورية اسلامية امر مستحيل في ظل التناقضات الاجتماعية بين الجنوب والشمال** » لاشعار الناس بانهم الفئة الوحيدة القادرة على اشعاع الفكر الاسلامي كقوانين في السودان .

وتوقف الاستاذ محمود فجأة عن حديثه واتجه لاحدى الخزائن في غرفته ليحضر معه احد الملفات .

وفتح الملف ليطلعني على مذكرة للمكتب السياسي للاخوان المسلمين ، عبارة عن دراسة موجزة لما اذا كان من المكن البدء في تحويل السودان دولة اسلامية .

واطلعت على المذكرة المؤرخة بـ (١٧ / ٤ / ١٩٦٦) ، وتحمل ١٠ نقاط رئيسية تمثل - في رأي « **الاخوان** » - صعوبات تحول دون جعل السودان دولة اسلامية خلال العقود الزمنية المقبلة !

وابرزت المذكرة وضع جنوب السودان كعقبة كأداء . وقالت انه اذا كانت الخصومة السياسية فقط بين الجنوبيين والشماليين لم تجد لها حلا خلال عشر سنوات (حتى ذلك التاريخ) فما بالك وقد اضيفت عليها خصومة دينية !

وجاء في المذكرة ان عمليات التبشير المسيحي في جنوب السودان تجاوزت اي اعتبار لعنصر المنافسة مع عمليات التبليغ الاسلامي . وان بين التبشيرين هوة واسعة من حيث التدبير والترتيب وطرق الاعداد والتهيئة النفسية ، ويبدو ان المؤسسة الكنسية قد استثمرت مرحلة العهد الاستعماري في التغلغل الوجداني بين اوساط الجنوبيين بحيث غدت مهمة التبليغ الاسلامي اكبر من مجرد قوافل تطوف الجنوب للوعظ والارشاد .

ثم انتقلت المذكرة الى الاوضاع في شمال السودان . وقالت : ان قواعد الانصار (حزب الامة) والختمية (الاتحادي الديمقراطي) ليست كافية لتأسيس دولة اسلامية قوية في الوقت الحاضر ، ذلك ان قطاعات كبيرة من المثقفين بمن فيهم الشيوعيون ، فضلا عن القوى السياسية لجنوب البلاد ، ستكون قادرة على نسف الفكرة ، خصوصا اذا استغلت حزم قوانين الحدود الاسلامية في اشاعة ان الدولة اتجهت للارهاب . هذا الى جانب ان الاوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد الآن (ابريل ١٩٦٦) ، لاتساعد على ارساء عنصري « **الكفاية والعدل** » وهما اهم ركنين في اقامة حكم الشرع .

وراحت مذكرة « **الاخوان المسلمين** » تستعرض ما وصفته بـ « **مخاطر حكم الشرع الاسلامي** » بالنسبة للعلاقات السودانية المصرية من ناحية ، والسودانية الافريقية من ناحية اخرى . فقالت انه بالنسبة لمصر ، فان الدولة ستكون قد فتحت لنفسها معركة ، بدون مناسبة ، مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر . ذلك ان ناصر « **كما هو واضح** » يخوض حربا شعواء ضمن الجماعات الاسلامية بشكل عام والاخوان المسلمون على وجه الخصوص . بل انه من اجل محاربتهم - والكلام للمذكرة -

ارسل جنوده الى اليمن للقضاء على حكم الامام . وان عبدالناصر سيعتقد ان « **الاخوان** » تسللوا لكراسي الحكم في الخرطوم ، حالما يبدأ مثل هذا التوجه . واشارت المذكرة في ختام هذه الفقرة الى ان تحويل السودان لجمهورية اسلامية ، سيكون ضربا من ضروب المغامرة ، اذا لم يضع في حسبانه اثر هذا التوجه على مسار الحكم في مصر .

وانتقلت المذكرة الى العلاقات السودانية الاثيوبية . فاوضحت ان اثيوبيا مرتبطة « **لسوء حظنا** » ارتباطا روحيا كبيرا بالكنيسة القبطية في مصر . وان هيلا سلاسي لن يسكت على هذا التوجه . وانه بمساعدة رجالات الكنيسة المصرية ، قادر على اثارة نقمة الجنوبيين ضدنا واشعال فتيل التمرد الملتهب اصلا . واضافت انه يجب مراعاة ان السودان يجاور على حدوده ست دول مسيحية ، الامر الذي سيعزلنا عن مساندة الجيران فيما اذا ثار الشعب ضد الحكم ، ناهيك عن ان الدول الست لن تكتفي بالصمت فقط ، بل ستساهم بانصبة متفاوتة في تفجير بركان الجنوب .

وختمت المذكرة توصياتها بالتنبيه الى ما اسمته « **تضرر العلاقات السودانية الاميركية** » على المدى الطويل ، اذا ما اتجهت الخرطوم لحكم الشرع الاسلامي . وذكرت انه طالما كان « **الديمقراطيون** » و« **الجمهوريون** » ، هم المستحوذين بالتعاقب على حكم البيت الابيض ، فانه لن يكون بالمقدور اقامة نوع من الحكم يوحي بان مسيحيي السودان مواطنون من الدرجة الثانية .

● ● ● ●

واعترف بان مفاجأة كبيرة تملكتني بعد قراءتي لمذكرة الاخوان التي اطلعني عليها محمود محمد طه . فلقد كانت المرة الاولى التي استقرىء فيها بعض ادبيات « **الاخوان** » في شأن الحكم الاسلامي . وابرزها ان هناك عشرة عراقيل اساسية تحول دون تطبيق احكام الشريعة الاسلامية في السودان . ولعل ما يثير الدهشة هنا ، انه طالما كان « **الاخوان** » يدركون استحالة تطبيق حكم الشريعة في السودان ، فما هي الحكمة من شعارهم المرفوع علنا نحو تحويل السودان لجمهورية اسلامية ؟!

وعلى اية حال ، فبعد مقابلتي للأستاذ محمود محمد طه ، ارتسم امامي انطباع واضح المعالم ، زادته الايام يقينا ، وهي تسرع بخطاها لتشكيل الظرف السياسي اللاحق . ذلك ان ساحة البلاد ، لن تتسع في اي وقت من الاوقات ، لنشاط « **الجمهوريين** » و« **الاخوان** » معا . وبدا لي ان كلا منهما يحمل في داخله نقيض الاخر . وانه حتى يتحد الحزبان تحت اي شعار ، فلا بد ان يرضى احدهما بالذوبان في الاخر . وتصورت للحظات عبرت على المخيلة بعد ذلك ، ان الفرق بين « **الجمهوريين** » و « **الاخوان** » هو ان المجموعة الاولى تريد اسلمة السياسة ، بينما الثانية تسعى لتسييس الاسلام .

ولا ادري لماذا انغمست ساعتها في استخلاص اوجه التباعد والتقارب بين الاثنين . لكنني كنت على نحو اكيد قد وجدت نفسي امام توأمين انجبهما رحم التحزب

الديني . ليس كذلك فحسب ، بل وجدت نفسي في عجالة من الخواطر ، قد عقدت مقارنة بين زعيمي الحزبين وخرجت منها بان الاستاذ محمود محمد طه ، والدكتور حسن الترابي ، نسخة طبق الاصل من لسان ساحر البيان ، مدهش الفصاحة ، بارع البلاغة ، ماهر الخطابة ، رائع التمثيل .

وبدا لي ساعتها ان جعفر نميري ، لا شك ادرك سر التناقض بين الجمهوريين والاخوان ، وهو ما دفع به الى احتضان محمود محمد طه . فقد كان يحلو « للرئيس » ان يكتشف ان اثنين من رجالاته او غيرهم على النقيض في السلوكيات والتفكير ، حتى اذا ما اراد التخلص من احدهما ، دفع به الى مواجهة الاخر ليخرج هو خروج الشعرة من العجين . ولعل ما يدلل على رغبة نميري في اللعب بتناقضات الاخوان والجمهوريين ، انه في نفس الايام التي قرب فيها محمود اليه ، كان قد اصدر تعليمات سرية بمنع تعيين « الجمهوريين » في كافة المناصب والاجهزة الحساسة للدولة . واوصى بشكل محدد بعدم تعيينهم في اجهزة الامن والشرطة والكلية الحربية وبنك السودان ووزارة المالية . وكثيرا ما كان الجمهوريون يتساءلون فيما بينهم عن سر هذا التناقض في علاقتهم بالحكم . فبقدر ما كان الطريق مفتوحا امامهم نحو نشر افكارهم ودعوتهم ، بقدر ما كانت ابواب العمل في اجهزة الدولة مغلقة امام طموحاتهم !



نميري يستجوب عبدالخالق محجوب في محاكمات الشجرة



صبري والسادات .. خطوة واحدة منسجمة بعد ان صفى الاول « جماعة العطا » .. وقضى الثاني على « جماعة علي صبري » .



المقدم بابكر النور (اليسار) والرائد فاروق حمد الله يتحدثان في مؤتمر [illegible]
الطائرة التي تم احتجازها في ليبيا

القوات [illegible]



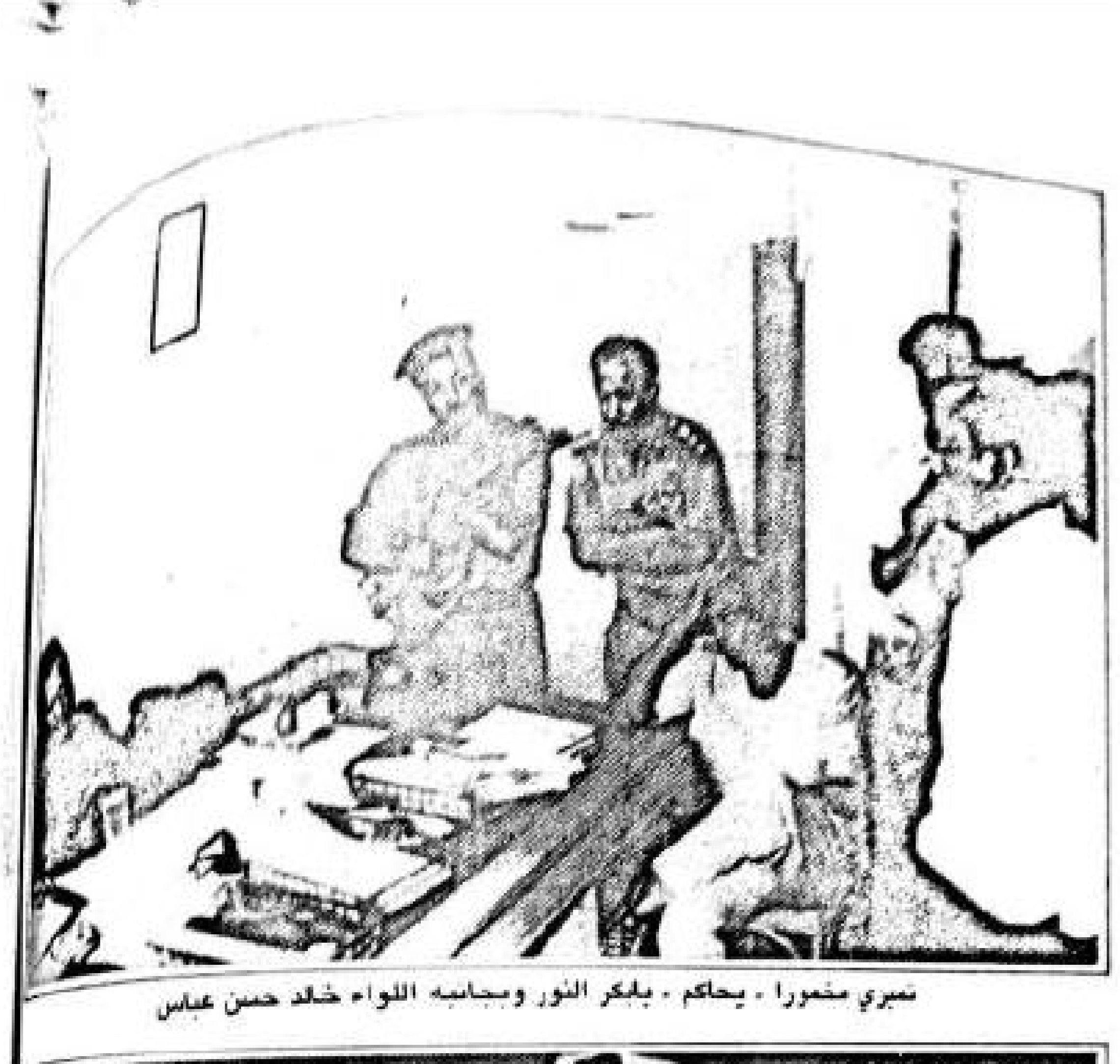
الخنساء تحمل بين يديها صورتين لاجراءات محاكمة زوجها





الخنساء زوجة بابكر النور في مطار
هيثرو بلندن بعد ان اعدم نميري زوجها

الشهيد والارملة



نميري مخمورا . يحاكم . بابكر النور وبجانبه اللواء خالد حسن عباس



نائلة احمد ابراهيم ارملة الشهيد الشفيع احمد الشيخ تتحدث في احد المهرجانات الشعبية



الباب الرابع

- انقلاب حسن حسين
- انتفاضة محمد نور

انقلاب حسن حسين

فجأة جاء ٥ سبتمبر ١٩٧٥ ، ليكسر سكون السنين القلائل التي تزحزحت بعد حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ . كانت البلاد قد شهدت تعديلات واسعة من اقصاها الى اقصاها . اصبح نميري رئيسا للجمهورية بعدما حل مجلس قيادة الثورة في ١٢ اكتوبر ١٩٧١ ، بموجب استفتاء شعبي اعلن فيه ان ٩٩,٩٪ من السودانيين بايعوه زعيما للبلاد . وقد اعلن هذه النتيجة بابكر عوض الله نائب نميري آنذاك . وقال في خطاب قصير وجهه من الاذاعة « اننا نشكر الذين قالوا ، نعم والذين قالوا « لا » .. » .

الا انه الغى هذه العبارة في الفقرة الثانية عندما قال « لقد اثبت الذين قالوا « لا » انهم اعداء شعبنا » !

وكان ذلك الخطاب هو آخر ما نطق به بابكر عوض الله بصفته الرسمية ، حيث استقال بعد ذلك وراح الى حيث لم يظهر مرة اخرى على الصورة ! وواقع الامر ان بابكر كان قد استقال بعدما تسلم خطابا لا مثيل له من السيدة فاطمة احمد ابراهيم ارملة الشفيع احمد الشيخ . وقد استهلت فاطمة خطابها بالقول « الى السيد وزير العدل في بلد اغتيل فيه العدل باسم الاشتراكية والحرية » !

وحملت فاطمة في خطابها الذي وزع في مختلف ارجاء السودان ، بابكر عوض الله ، مسؤولية مهازل المحاكمات التي جرت في حامية الشجرة ، لزوجها ولغيره من قيادات الحزب الشيوعي . وذكّرت السياسية السودانية نائب نميري بمواقفه المشرفة ابان رئاسته لهيئة القضاء السوداني . وكانت تقصد استقالة عوض الله من رئاسة القضاء عندما رفضت له الحكومة السودانية امرا ببطلان طرد الشيوعيين من البرلمان ، وهو ما اشرنا اليه في فصل سابق .

ولا شك ان خطاب فاطمة احمد ابراهيم قد بعث في بابكر صحوة من الندم وتأنيب الضمير ، اخرجته عن حالة الانغماس في السلطة . فواحدة من مساوىء الانظمة الدكتاتورية انها تسلب من رجالها نصف ابصارهم وكل بصيرتهم ! يرون الاشياء بلا الوان ، ويسمعونها بلا اصوات ، ويتحسسونها بلا طعم . وتتحول الحياة امامهم الى مسرح لا تتعدى مساحته دائرة مشاويرهم من والى الرئيس . ولهذا تراهم لا يفيقون من خدر السلطان الا بمطارق الشارع وايقاعات الحياة خارج اوكار الحاكمية .

وشهدت البلاد ، من بين تغييراتها ، عودة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، وقطعها مع الاتحاد السوفياتي . ونتج عن ذلك ان بدأت الدولة تخطو نحو فرملة القطاع العام ، وتحريك القطاع الخاص ، في اشارة الى انها قاطعت السوفيات بكل مناهجهم . وقد اعلن نميري عودة العلاقات مع واشنطن في مهرجان اقيم بمدينة « واو » عاصمة محافظة بحر الغزال ، في ٢ مارس ١٩٧٢ .

ووجد قرار عودة العلاقات الى واشنطن ، سرورا عظيما لدى الولايات المتحدة الاميركية . واخذت وفود من الكونغرس والمؤسسات الصحفية تتدفق في زيارات متقاربة على الخرطوم . ثم تطور شكل الزائرين الى وفود من الـ « السي . اي . ايه » ـ المخابرات الاميركية ـ للاعراب عن استعداد الادارة الاميركية لدعم جهاز الامن السوداني ، وكانت واحدة من التقديرات الاميركية التي قدمت لجعفر نميري عن حركة ١٩ يوليو ، ان الثغرة الكبرى فيها تمثلت . في « جهاز الامن القومي » الذي كان برأسه انذاك الرائد مأمون عوض ابو زيد .

غير ان ما لفت النظر ، ان كل الشخصيات الاميركية التي زارت الخرطوم في تلك الفترة ، اتفقت على سؤال مشترك كان يوجه لنميري بصيغ مختلفة .

والسؤال كان عن الاوضاع في اثيوبيا !

فقد كانوا يقولون لنميري ان الادارة الاميركية رصدت اتساعا في حجم التذمرين صفوف ضباط الجيش الاثيوبي . ولهذا يهم واشنطن ان تستقصي معلومات الخرطوم حول هوية كبار الجنرالات في اديس ابابا ، وعلى وجه الخصوص الجنرال امان عندوم ، والجنرال تيفري بنتي . وكان نميري في اجاباته يتبرع بالتأكيد على ان امان عندوم ضابط معتدل يميل الى المعسكر الغربي اكثر من الشرقي . وان جذوره الاريترية تضفي عليه مزيدا من هيبة الرجال المقبولين في بلادهم ، ذلك انه اذا ما تقدم الى السلطة فمن الجائز ان يعمل على حل القضية الاريترية .

اما تيفري بنتي ، كما يعتقد نميري ، فهو عسكري حرفي بلا هوية سياسية . وه عيبه ، انه عنصري في امهريته حيث لا يعتقد ان يقدم على خطوة سلام تجاه اريتريا .

وكان الاميركيون ، عند هذه الاجابة ، يسألون نميري عما اذا كان هناك ضباط يساريون متطرفون من بين الجنرالات الاثيوبيين الغاضبين .

فكان يجيب بانه لا يعتقد بذلك .

وقد تحركت عجلة الاحداث بالفعل في اثيوبيا ، واطاح الجنرالات بالامبراطور هيلا سلاسي ، عام ١٩٧٤ . وتعاقب عندوم وبنتي على السلطة لتنتهي عند الكولونيل منغستو عام ١٩٧٧ في حركة انقلابية دموية ، استدارت بعدها البلاد تماما صوب الشرق الاشتراكي !

وشهد السودان ايضا في تلك الفترة قيام الاتحاد الاشتراكي السوداني . وفكرة الاتحاد هي نظرية مثالية ابتدعها الزعيم المصري الراحل جمال عبدالناصر اوائل الستينات . وتقوم على اساس تحالف قوى الشعب العامل في تنظيم سياسي واحد . فقد كان عبدالناصر يعتقد بان الاحزاب ما هي الا واجهات مزورة للقوى الاجتماعية في الشارع المصري . فبدلا من ان يتعامل النظام مع هذه الواجهات ، يقيم علاقات مباشرة مع القوى الاجتماعية ، عبر ممثلين لها في التنظيم . وبذلك يبقى الرافضون للتنظيم هم الواجهات المزورة التي لا تريد الثورة اصلا التعامل معها .

وقام « الاتحاد الاشتراكي السوداني » ايضا بنفس الاهداف والغايات

والمقاييس والمواصفات . وكان واضحا ان نميري نقل التجربة بلا تجديد ، متجاهلا المقارنة بين ظروف نشأة الاحزاب في كل من مصر والسودان . !

وكان واضحا ايضا ان نميري اعتبر مؤيديه في القضاء على حركة ١٩ يوليو ، قاعدة شعبية ثابتة لـ « **ثورة مايو** » . وتجاهل في ذلك ، ان من بين هؤلاء المؤيدين من صفق لضرب الشيوعيين دون ان يكون لذلك علاقة برباط تأييد مع « **ثورة مايو** » .

وجرت تعديلات واسعة في اجهزة الدولة .

ووسط ابتسامات مشرقات اخذت ترتسم على الافق وقع انقلاب ٥ سبتمبر ١٩٧٥ !

استيقظ السودانيون ذلك الصباح على مارشات عسكرية انطلقت من الراديو . وتقدم نحو الميكرفون ضابط من سلاح الاشارة برتبة مقدم ، وهو حسن حسين عثمان .

وكان واضحا من صوت المقدم حسين ان انقلابه لن يعمر طويلا . فقد اذيع البيان مهزوزا وخرجت كلماته ركيكة فتبين الناس من الوهلة الاولى ان الامور ليست جدية . ولا يبدو ان الاذاعة لعبت دورا في تفشيل الانقلاب ، رغم ما اشيع في وقت لاحق . لكنها من المؤكد ساهمت في تأثيراتها الصوتية ، بان اعطت انطباعا بان الحركة ولدت ميتة . فلقد وضح بعد نصف ساعة ، ان المقدم حسين استولى على الاذاعة ، لكنه لم يستول على اي شيء آخر ! وكان ان سقط الانقلاب ، قبل ان يستيقظ كل السودانيين من نومهم في تلك الجمعة الموافقة آخر ايام شعبان .

وكان ابرز ما لفت الانظار في الحركة هو بيانها رقم «٢» الذي اعلنه المقدم حسن حسين . فقد قرر الرجل الغاء نظام « **توتو كورة** » وهو نظام مراهنات على مباريات كرة القدم ، أنشأته وزارة الشباب والرياضة آنذاك ، فاثرى بمقتضاه آلاف من الناس ، وانشغلت بموجبه اوساط الشباب والمثقفين حتى بدا الفكر السوداني برمته « **في اجازة طويلة** » . ولعلي لا اخطىء التقدير بالاشارة الى ان تجارا ووكلاء ومساهمي شركات واصحاب بقالات وتاكسيات واوتوبيسات ، ما يزالون حتى اعداد هذا الكتاب ، ينطلقون في امجاد الثراء والعيش المرفه برأسمال مصدره توتو كورة . !

وعلى اية حال لم يكن تركيز المقدم حسين في بيانه على هذه الظاهرة ، حدثا عابرا في مسار انقلاب خاطف ، بل كان شأنا استوجب وضعه فوق خطين احمرين ! فلقد اخفت السرعة المذهلة التي سقط بها الانقلاب دوافع هذا الاجراء الذي ادهش سامعيه في البيان . وقد كشفت وثائق الانقلاب بعد ذلك ، ان الحركة استندت على ارضية « **الاخوان المسلمين** » ، وان البيان الذي اذيع صباح الجمعة على الامة لم يكن هو المعد في الخطة ، حيث ان المقدم حسن حسين اكتشف عند وصوله الاذاعة انه نسي بيانه في جيب بنطلونه بالبيت ، فصاغ على عجل البيان الذي سمعه الناس .

والواقع ان البيان الاساسي للمقدم حسين ، كان عبارة عن اعلان الانقلاب ثم قرارين عسكريين آخرين . ويشمل القرار العسكري الاول التشكيل الوزاري الجديد برئاسة الدكتور حسن الترابي . وتضمن التشكيل ايضا ترقية الملازم عبد الرحمن

شامبي الى رتبة عقيد وتعيينه وزيرا للدفاع . وشامبي كان عضوا نشطا في تنظيم « الاخوان المسلمين » في الفترة من عام ٦٤ الى ١٩٦٧ . وجاء في التشكيل ايضا تعيين الاب فيليب عباس غبوش وزيرا للحكم الاقليمي . واعطيت وزارة الخارجية للسيد د. الله الحاج يوسف ، وهو احد قيادات « الاخوان » وقد اصبح رئيسا للقضاء في عام ١٩٨٢ لكنه طرد من منصبه بعد ذلك بعام واحد . اما وزارة الاعلام فقد اختير لها السيد عون الشريف ، بينما تركت وزارة الداخلية لعباس برشم ، وهو احد مخططي الحركة وكان طالبا في جامعة الخرطوم ساعة وقوع الانقلاب .

اما القرار العسكري الثاني في البيان الاصلي فقد تضمن اغلاق البارات والملاهي بصفة نهائية ، على ان يسري القرار اعتبارا من اليوم التالي ، الموافق اول رمضان . وشمل القرار ايضا حل الاتحاد الاشتراكي السوداني وانشاء تنظيم جديد باسم « لواء السودان الاسلامي » يشرف عليه رئيس مجلس الوزراء . كما تضمن القرار تغيير اسم البلاد من « جمهورية السودان الديمقراطية » الى « جمهورية السودان الاسلامية الديمقراطية الشعبية » .

ولا بد لي ان اذكر هنا ، انني لم اجد في كل مصادر هذا الكتاب ، ما يشير الى ما اذا كان « الاخوان » على علم بالانقلاب . لكن ما هو مؤكد ، ان المقدم حسين كان يريد تأسيس اركان نظامه على تحالف وثيق مع كوادرهم .

ولئن راحت احداث الانقلاب بعد ذلك ، تدفن نفسها بذات العجالة التي شهدت ميلادها ، فان ما علق بالاذهان ، هو تلك الصورة الجديدة من نوعها ، بشأن المبررات العسكرية للاستيلاء على الحكم في البلاد . فقد كان الدافع الانقلابي هذه المرة اسلاميا في ادق تفاصيله ، على غير ما درجت عليه الانقلابات في السابق ، حيث كان القفز على السلطة يستخدم المبررات العلمانية الصرفة في اقناع الامة .

ولعل ما يثير الدهشة هنا ، ان جعفر نميري عاد بعد شهور قلائل من احباط الانقلاب ، ينفذ احد بنوده الهامة وهو « الغاء نظام توتو كورة » ، وعاد بعد ٨ سنوات من ذلك ينفذ كل بنوده ، بالتقريب ، عندما شرع في اقامة ما ظن انه « نظام اسلامي » مستعينا بقيادات « الاخوان » .

ومن غرائب الامور في شأن انقلاب المقدم حسين ، ان « الاخوان » حصلوا على عدد كبير من وثائقه ، اثناء ما كانوا داخل السجن ، وفيما كان المقدم حسن حسين نفسه ماثلا امام محكمته العسكرية . وفسر ذلك في حينه ، بان الوثائق تحصلت عليها بعض فصائل « الاخوان » التي كانت تعمل خارج السودان . وعلى اية حال فان عنصر الدهشة فيما يتعلق بتلك الوثائق ، يتجلى حين نشير الى ان محاكمة المقدم حسين ، كانت اكثر المحاكمات العسكرية في تاريخ البلاد تشديدا في اجراءات امنها . بل انها كانت الاولى من نوعها التي جرت وقائعها خارج الخرطوم ، حيث عقدت المحكمة في مدينة « الدامر » شمالي العاصمة السودانية .

وقد صدر بيان من لندن ، باسم « الاخوان المسلمين » بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٧ وصفوا فيه المقدم حسن حسين بـ « المجاهد البطل » . ودعا البيان كل الاخوان في

السودان ، لاقامة صلاة الغائب على روح « الشهيد الذي افتدى نفسه من اجل كرامة المسلمين » . وعاهد البيان « شهيد الاسلام » على الجهاد ، حتى نحقق ما كنت تصبو اليه » . وبعد ان افاض البيان في استعراض « الحياة البطولية لشهيد الاسلام » ، راح يسرد حيثيات المحكمة نفسها !

ويبدو ان بيان السابع من ديسمبر اعد بحيث يوزع على كوادر خاصة من حزب « الاخوان » . اذ انه اورد في الختام « تنبيها » يطالب بـ « تمزيق البيان بمجرد قراءته واطلاع بقية الاخوة على خطوطه العريضة » . كما ان البيان الح في اكثر من فقرة – بقصد او بعفوية – الى ان مصدر المعلومات ، كان من بين العناصر التي احاطت بالمحكمة نفسها .

فلقد ورد في احدى الفقرات مثلا :

« ولقد علمنا ان الاحكام الجائرة هزت كيان ضابط السجون المرافق للشهيد قبل ان تثير حفيظة جماهيرنا المسلمة ، حيث انهار الضابط حينما اطلع على الاحكام لدرجة جعلته يرفض ابلاغها للشهيد الذي كانت اخوة الاسلام قد احكمت وثاقها بينه وبين كل حراسه » .

ثم راح البيان يكشف بعد ذلك ، كيف ان المقدم حسين اثار اعجاب الضباط والحراس الذين كانوا مرافقين له . وكيف ان هؤلاء الحراس كانوا يتسابقون عقب صلاة المغرب ليستمعوا الى دروسه التي كان يلقيها بشأن واجب الجهاد والفداء .

والواضح في بيان لندن ، فضلا عما سبق ، انه صيغ بلهجة فيها من ندب الحظ ، بقدر ما فيها من نعي حلم جميل ، تراءى للحظة وتوارى في لحظة .

ولقد كان ذلك هو الواقع فعلا .

فان انقلاب المقدم حسن حسين ، كان اول محاولة جادة ، للاستيلاء على الحكم في السودان تحت مظلة « الاخوان المسلمين » . وهذا هو ما اوضحته اجتماعات عام ١٩٨٠ الشهيرة التي عقدها « الاخوان » بمدينة ام درمان ، وسنعرض وقائعها في حلقة مقبلة .

● ● ● ●

اما جعفر نميري فقد عاش ساعات الانقلاب مختبئا تحت السرير !

وقد تلقى « الرئيس » مكالمة هاتفية في الرابعة صباح ٥ سبتمبر من رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية ، يبلغه فيها ، ان قوة من سلاح المدرعات قد تمردت وهي متجهة الآن صوب الاذاعة .

ورد « الرئيس » على قائد جهاز الاستخبارات « تابعوهم لغاية ما اديك تعليمات ثانية » !

وظن رئيس الاستخبارات ان « الرئيس » انطلق لغرفة العمليات ، ليدير معركة استرداد الحكم . غير ان نميري كان قد انطلق في تلك اللحظات ليبحث عن مكان ينجو فيه بجلده . وقد هرب باتجاه منزل السيد محمد عبدالفتاح بابتوت ، الذي عين في وقت

لاحق سفيرا للسودان بالكويت . وحدث ان كان بابتوت غير موجود بالمنزل .
وكان باب المنزل مغلقا فهجم عليه « الرئيس » ودفعه بقوة حتى انكسر القفل
وسمع صبي يعمل بالمنزل اندفاعة الباب فهرول باتجاهه ، فاذا به وجها لوجه امام
« الرئيس القائد » الذي كانت صوره تملأ كل ركن في السودان .

ولم يصدق الصبي ان نميري هو الذي كسر الباب !

فاخذ يصيح « نميري .. نميري » ، وكان صياحه هو الذي نشر خبر هروب

واستقبلت زوجة بابتوت « الرئيس الهارب » واخذت تهدىء من روعه . وطلب
نميري ترتيب مكان امن على وجه السرعة ، يختبىء فيه « لان الجماعة بيل جايين
وراي » . ثم راح يطلب منها ان « ترسل واحد لبثينة - زوجته - يكلمها باني قاعد
هنا » .

واشارت زوجة بابتوت لنميري بان افضل مكان للاختباء هو اسفل السرير
الرئيسي لغرفة النوم ، ففعل الرئيس وانحشر بالداخل . وجيء اليه بالراديو فظل يتابع
الامر حتى اعلن الرائد ابو القاسم محمد ابراهيم استرداد الاذاعة « باسم ثورة مايو
وباسم الاتحاد الاشتراكي وباسم الرئيس القائد » !

وحتى تتسع الصورة التفصيلية لظروف هذا الانقلاب ، فانني اترك الجزء التالي
للرقيب ابراهيم يوسف عيساوي ، يروي فيها تفاصيل ما حدث . وعيساوي كان جنديا
في سلاح المدرعات ، حيث التحق بالجيش السوداني عام ١٩٧١ . وكان احد اهم الجنود
الذين نفذوا حركة المقدم حسن حسين ، واوكل اليه قادة الانقلاب مهمة الاستيلاء على
الاذاعة فقاد الدبابة الاولى واطلق الرصاصة الاولى .

وكنت قد التقيت الرقيب عيساوي صدفة في الكويت ، بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٥ ،
وروى لي القصة كاملة ونشرت منها حلقتين بالصفحة الاسبوعية للسودان بجريدة
« السياسة » ، الاولى بتاريخ ١٨/١٠/٨٥ والثانية بتاريخ ٢٥/١٠ .

يقول الرقيب عيساوي :

كان ذلك في شهر يونيو - حزيران - عام ١٩٧٤ - الاوضاع تسوء يوما بعد آخر .
الغضب الشعبي يعم ويتسع . الحياة تضيق بالناس . الشارع اخذ يتكلم علنا عن
ضرورات التغيير .

ويضيف :

كنت كغيري من الذين اندلعت الثورة في نفوسهم . بركان الغضب يجتاحني .
كنت انتظر « موعدا ما » .. ربما كان مجهولا لكنه كان التغيير .
وفجأة جاءني !

قابلني الملازم حماد الاحيمر(١) . كاشفني بضرورة تغيير الوضع . قال لي : نريده
انقلابا عسكريا ابيض فهل لديك الرغبة في مشاركتنا ؟
وافقت فورا . وفي مكان خاص اديت القسم على المصحف الشريف الا ابوح

(١) الملازم حماد الاحيمر ابرز الضباط الذين قادوا حركة اسقاط هاشم العطا في يوليو ١٩٧١ واعادة نميري الى الحكم .

بالسر . وقال لي الملازم احيمر : نريدك مندوب اتصالات (بمعنى ان اكون مسؤولا عن تجنيد بقية الزملاء) .

لكن الرقيب عيساوي رفض هذا التكليف !

ويقول عن ذلك انه لم يكن باستطاعته في ذلك الوقت ان يقوم بهذه المهمة . فقد كان مكلفا بعمل اخر ، وخشي ان تؤدي حركة اتصالاته الى كشف الخطة . وعلى اية حال فقد قبل الملازم حماد احيمر اعتذاره ، وابلغه ان ينتظر تعليمات اخرى قبل موعد التنفيذ .

ويمضي الرقيب عيساوي ساردا قصة انقلاب المقدم حسن حسين :

في صباح ١٩٧٥/٩/١ جاءني احد الزملاء وابلغني ان الملازم احيمر يريد مقابلتي في « المحطة الوسطى » بام درمان في الرابعة عصرا . ذهبت وقابلته ، وابلغني ان ساعة الصفر ستكون الواحدة صباح ١٩٧٥/٩/٥ ، وانني ساكون على راس المجموعة الاولى التي ستستولي على الاذاعة . واننا يجب ان نتحرك الى الاذاعة بعد وصول قوة عسكرية الى سلاح المدرعات . هذه القوة ستهجم على حرس السلاح وتطلق رصاصة واحدة في الهواء وتستولي على الحراسات . وفي هذه اللحظات علي ان اقود الدبابة (رقم كذا) واتجه للاستيلاء على الاذاعة .

وصلت القوة في الساعة المحددة واستولت على الحراسة التي كانت مكونة من ٢٥ عسكريا . اخذت الدبابة المقصودة ومعي الرقيب رضوان بابكر و٤ مستجدين وانطلقنا الى الاذاعة . وفي الطريق عرجنا على محطة وقود واخذنا كمية من الديزل .

ويضيف :

وقبل لحظات من وصولنا الاذاعة ، رأيت عددا من الجنود في الطريق يؤشرون بان نتوقف . ترددت في البدء لكنني توقفت . سألتهم : ماذا تريدون ؟ قالوا لي : نحن مشاركون معكم ونريد ان نذهب في دبابتكم . قلت لهم : من الافضل ان نذهب نحن امامكم وتلحقوا بنا انتم . وافقوا واكملنا المشوار

وفسر الرقيب عيساوي هذا الموقف بالقول :

كنت اتوقع ان نواجه مقاومة شديدة في الاذاعة ، ففضلت ان ننقسم الى جزئين حتى نرهق القوة المضادة اذا حاولت المقاومة .

ويمضي للقول : وصلنا الاذاعة في الواحدة والنصف .. اطلقنا رصاصة واحدة في الهواء وامرنا الحرس ان يرمي سلاحه .. فكان ! وفي اقل من دقيقة استولينا على الاذاعة .. بعدها بـ ١٠ دقائق جاءت سيارة عسكرية كبيرة « مجروس » وهي تحمل جنود الدعم .. تمركزنا في جميع انحاء الاذاعة .. وضعنا الحرس القديم في غرفة وكلفنا احد الزملاء بحراستهم .. وهدأت الاوضاع وجاء الملازم حماد الاحيمر واطمأن على سير العمل .

ويستطرد الرقيب عيساوي :

وعند وصولنا الاذاعة كان هناك بعض الفنيين الذين كانوا يعملون في فترة الليل .. وكان معهم احد المذيعين .. حاول بعض الفنيين الهرب ، واستطاع بعضهم بالفعل القفز من حائط الاذاعة لكننا امسكنا عددا منهم .

وفي حوالي السابعة والنصف صباحا جاء المقدم حسن حسين (قائد الانقلاب) ..

كانت المرة الاولى التي تراه فيها .. هادىء متزن .. متواضع .. ذكي .. اعطانا اول امر بالا نطلق النار على اي مواطن .. قال لنا : هذا انقلاب سلمي لمصلحة الوطن كله .. وحياة المواطن فوق كل شيء .. لا تطلقوا النار مهما كانت الدوافع .

ودخل المقدم حسن حسين الى الاستديوهات .. وحصل شيء غير عادي !

رأيت حركة سريعة لجنود وضباط ومدنيين .. يدخلون ويخرجون . ويهرولون من والى الاستديوهات .. استفسرت عما حدث فعرفت ان بيان المقدم حسن حسين قد ضاع ! .. لا اعرف كيف ضاع لكنني شعرت بان المقدم حسين شكل فريقا على عجل لاعداد البيان الجديد وبالفعل تمت صياغته وانطلقت المارشات العسكرية .

وفجأة بدأت الامور تنقلب !

ويضيف الرقيب ابراهيم يوسف عيساوي :

خرج المقدم حسن حسين بعد اذاعة البيان وتوجه فيما يبدو الى القيادة العامة .. وبعد خروجه بخمس دقائق ظهر رتل من المدرعات تتقدمه وحدة مشاة في طريقها الينا .. وقد كنا ننتظر وصول قوة مساندة من « وادي سيدنا » فاعتقدنا في البدء انها هي .

ومن مسافة بعيدة بدأت الدبابات في اطلاق قذائفها نحونا .. كانت القوة تعادل ثلاثة اضعاف قوتنا .. واستطاعوا ان يداهموا الاذاعة .

واثناء المعركة وتبادل اطلاق النار رأيت الرائد ابو القاسم محمد ابراهيم (احد اعضاء مجلس نميري العسكري) يتقدم نحو الاذاعة بلباس مدني .. ولحظتها كانت القوة المضادة قد استولت على الاذاعة وصعد الجنود فوق دباباتنا واستلموها .

واضاف :

واثار دهشتي ان « قوة ابو القاسم » اعتقلت كل زملائنا باستثناء الملازم حماد احيمر .. وسبب ذلك ان الملازم احيمر كان قائد العملية العسكرية التي جرت يوم ٢٢/٧/٧١ واعادت نميري الى الحكم بعد انقلاب الرائد هاشم العطا .. فاعتقدت « قوة ابو القاسم » انه جاء الى الاذاعة لاعادة نميري مرة اخرى .

لكن في تلك اللحظات التي سقطت فيها الاذاعة بايدي جماعة نميري تقابل ابو القاسم واحيمر وجها لوجه امام الباب الرئيسي للاستديوهات . وقال احيمر لابو القاسم : ستعرف الآن من انا يا ... !

قال احيمر ذلك وهو يتجه صوب احد الدبابات .. فاعطى ابو القاسم اشارة للجنود الذين كانوا حوله .. وفي لحظات انطلقت قذيفة من احدى الدبابات باتجاه احيمر وتبعتها مجموعة طلقات من مدفع رشاش .. وما ان انفض الدخان والغبار من مسرح الحادث حتى رأينا جثة الملازم احيمر وقد مزقها الرصاص قطعة قطعة .. واستشهد في المسرح نفسه استشهد خمسة جنود مع احيمر .

وقبل ان يكمل الرقيب عيساوي القصة قاطعته بسؤال عن اسباب فشل الانقلاب من خلال معايشته له ؟

فقال : كان نجاح الانقلاب في الواقع يعتمد على خمسة عناصر رئيسية تتلخص في

الترتيب التالي حسب اهميتها بالنسبة للخطة :
١ - الاستيلاء على سلاح المدرعات .
٢ - الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة .
٣ - الاستيلاء على الاذاعة ودار الهاتف وخطوط الاتصالات والجسور الموصلة بين اجزاء العاصمة .
٤ - الاستيلاء على معسكر وادي سيدنا .
٥ - اعتقال جعفر نميري ونائبه والوزراء واعلان حالة الطوارىء .

واستطرد عيساوي للقول :
وحتى السابعة والنصف صباح ٥ /سبتمبر كانت ثلاثة فقط من هذه العناصر قد استكملت في حين كان من المفروض استكمالها جميعا مع الخيط الاول لذلك الصباح . لقد استولينا بالفعل على سلاح المدرعات والقيادة العامة ودار الاذاعة .
ولكن حدث الخطأ الكبير !
وقال الرقيب عيساوي موضحا :
كان قد تم تكليف الرائد حامد فتح الله بالاستيلاء على معسكر وادي سيدنا ، ثم التوجه بعد ذلك على رأس قوة لاعتقال نميري - ويبدو حسب اعتقادي - والكلام لعيساوي - ان فتح الله كلف في آخر لحظة زميلا آخر بالتوجه لمنزل جعفر نميري واعتقاله على ان يذهب هو الى وادي سيدنا .
وفي الطريق الى الوادي تردد وخاف وارتعب .
وبدلا من ان يكمل المشوار استدار قافلا الى الخرطوم وذهب الى الاستخبارات العسكرية وابلغهم باسرار الانقلاب .
ومع ذلك فقد اعدم نميري فتح الله بعد ان وعدته الاستخبارات بان يصبح « شاهد ملك » !
اما الزميل الذي كلفه فتح الله باعتقال نميري ، فقد توجه بالفعل الى منزله على رأس قوة صغيرة .. وعند دخولهم المنزل شعروا بان شخصا قفز من الحائط الخلفي .. وقد حاول بعضهم ان يعود للحاق به فخرجت زوجة نميري ويبدو ان خروجها شل تفكيرهم ، لحظتها ، في امر مطاردته .. قالت لهم : ماذا تريدون ؟ اجابوا : وين نميري ؟؟ فردت عليهم : نميري مش موجود ولو ما مصدقين ادخلوا وفتشوا البيت . وخرج الرجال بعد ان تأكدوا بان « الرئيس » هرب وترك زوجته في المنزل .
ويعود الرقيب ابراهيم يوسف عيساوي لتكملة فصول قصة انقلاب حسن حسين :

بعد استيلاء « **قوة ابو القاسم** » على الاذاعة واستشهاد الملازم احيمر ربطونا جميعا بحبل واحد في غرفة الاستقبال .. ودخل علينا ابو القاسم محمد ابراهيم .. وفجأة قال للملازم الذي كان يرافقه « **اريدك ان تعين فرقة مستعجلة وتاخذ كل الجنود المعتقلين وتعدموهم بالرصاص في الحزام الاخضر قبل نهاية اليوم** » . ويبدو ان ابو القاسم شعر بهمجية كلامه فاردف يقول للازمه : **الحقيقة الخيانة عقوبتها الاعدام طبعا**

.. وه ثورة مايو ، لا تعرف الخيانة .. والجماعة ديل خونة .. فما فيش داعي للمحاكمات

.. خدوهم للاعدام على طول !

وفي اقل من دقائق تشكلت فرقة الاعدام .. وبدأ جنودها يتحركون امامنا ذهابا وايابا بمدافع الكلاشينكوف .. وبدأوا في استفزازنا .. واخذوا يطلبون منا ترديد الشهادة استعدادا للموت .. لكن الحياة كتبت لنا فجأة !

فقد جاء ضابط برتبة رائد من سلاح الطيران .. وسأل عن سبب تواجدنا بدار الاذاعة .. واستغرب الرائد ان نكون متواجدين هنا ، بينما المعتقلين جميعا خصص لهم مكان كبير في سلاح المهندسين لاجراء التحقيقات تمهيدا للمحاكمة .

فقال الجنود للرائد : ابو القاسم امر باعدامهم .

ورأينا الرائد يصيح في الجنود : ابو القاسم ما بيقدر يعدمهم .. الحكاية مش فوضى ! خذوا تعليمات جديدة مني وانقلوهم الان الى سلاح المهندسين .

وفي دقائق عبرنا لحظات الموت الى ابواب الحياة .

واضاف عيساوي :

نقلونا الى معتقل المهندسين .. كنا حوالي ٥٠٠ معتقل .. قضينا ١٥ يوما ذقنا فيها كل صنوف التعذيب التي يمكن ان يتخيلها انسان .. كان على رأس فرقة التعذيب رائد من الاستخبارات اسمه « صلاح » ..كانوا يستخدمون الدبابيس في شك اجسادنا .. ويملأون الغرفة بالماء ثم يوصلون لها التيار الكهربائي .. ويبللون اجسادنا بالماء البارد ثم يفتحون عليها المراوح وبعد ذلك يجلدوننا بالسياط .

ولم نعترف .. فقد قررنا ان نموت !

وبعد اكتمال التحقيق وموجة التعذيب عزلوني في غرفة مع ٢ من اخواني من ابناء الجنوب .. كانت غرفة صغيرة بها نافذة مسيجة بقضبان من الحديد .

وذات يوم سمعت شخصا يناديني من الشباك .

نهضت اليه .. وكان الشخص هو العقيد محمود عبدالرحمن الفكي (رئيس مجلس ادارة قاعة الصداقة فيما بعد) .. قال لي : تعال قريب انا عايزك في موضوع !..

اقتربت منه فسألني عن اسمي الكامل والسلاح الذي كنت انتمي اليه .. واثناء ما كنت اجاوبه اذا به يوجه من بين القضبان لكمة قوية الى وجهي دون سبب !

ويكمل عيساوي حديثه :

لم يكن بيدي شيء ! اكتفيت بان قلت له : لو انك رجل حقيقي لقابلتني وجها لوجه بدلا من ان تضربني وانت تعرف بانني لا استطيع الرد عليك .

وينتقل الرقيب عيساوي الى الفصل الاخير من قصة الانقلاب :

جمعونا صباح احد الايام واخذونا الى « وادي سيدنا » .. اعتقدنا انهم سينفذون فينا الاعدام لكنهم حشرونا في طائرة ونحن مكبلين .. وطرنا ليحط بنا الطائر في « مكان ما » .. لم نكن نعرف الى اين نحن مساقون .. وعند نزولنا وجدنا انفسنا امام لافتة مكتوب عليها « مطار عطبرة » ..

وهناك اخذونا الى سلاح المدفعية ومكثنا ٣ شهور في المعتقل .. وضعونا نحن

الجنود في بناية وقادة الانقلاب في بناية ملاصقة .. وكان القادة هم المقدم حسن حسين .
الملازم عبدالرحمن شامبي .. العقيد احمد عبدالقادر ارباب .. المحامي معتصم التقلاوي .. الطالب الجامعي عباس برشم .. السيد بكري احمد عديل ومستشار قانوني اخر لا اذكر اسمه .
ثم بدات المحاكمة برئاسة العقيد فتحي ابو الحسن .. واستمرت ٣ شهور اخرى .. وكانت عبارة عن محكمتين في مبنى واحد .. الاولى للقادة والثانية لنا . وكنا نلتقي في الاستراحة ما بين الجلسات .. وبعد انتهاء المحاكمة قضينا شهرين في انتظار صدور الاحكام .. وكانوا كل يوم يقولون لنا : الاحكام جاية بكرة ! .. مللنا .. وسئمنا وقررنا الاضراب عن الطعام ..

.. ثم صدرت الاحكام !

واستطرد الرقيب عيساوي :

يوم صدور الاحكام جمعونا كلنا في ساحة واحدة .. وبدأوا ينادون علينا واحدا تلو الاخر .. وكان العقيد محمود الفكي « ايضا » هو المكلف بابلاغنا بالاحكام !
كان المتهم يدخل اليه في مكتبه فيبلغه بالحكم .. ثم يخرج بعد ذلك ضابط برتبة ملازم مع المحكوم ويعلن عن الحكم بالميكرفون ليسمع بقية الجنود .
وعندما جاء دوري قال لي العقيد الفكي : حكمت عليك محكمة امن الدولة بالاعدام رميا بالرصاص .. عندك اي سؤال ؟ قلت له : لا !
فسألني : هل لديك اسرة ؟ قلت : لا . فاردف سائلا : .. وما عندك اسلوب احسن من كده ؟! فقلت له : لا !
وسكت العقيد برهة ثم قال : على اية حال « بختك » ! .. السيد « الرئيس » خفض لك الحكم الى السجن المؤبد .. مبسوط ؟! وخرجت بعدها الى حيث السجن .

واضاف الرقيب ابراهيم عيساوي :

اما المفاجأة التي هزتنا ونحن في انتظار الترحيل الى السجن انهم حكموا بالاعدام على عدد من زملائنا الجنود .. ففي القانون العسكري بالسودان لا يعدم الجندي لانه ينفذ الاوامر .. ومع ذلك فقد داسوا القانون باقدامهم .
بداوا يأخذون المحكومين واحدا تلو الآخر الى منطقة « وادي الحمار » حيث نفذت الاعدامات .. وكنا في داخل المعتقل نسمع اصوات الرصاص يمزق اجساد الزملاء .. وهناك عدد من الجنود الذين اعدموا ولم تنشر صحف النظام اسماءهم ، ولم يعرف مصيرهم سوى ذويهم .. و من هؤلاء ؟

١ ـ الجندي ابراهيم يوسف ابراهيم (سلاح الاشارة)
٢ ـ الجندي محمد ابراهيم (سلاح المظلات)
٣ ـ الرقيب رضوان بابكر (سلاح المظلات)
٤ ـ الرقيب بابكر عز الدين (القيادة العامة)
٥ ـ الرقيب محمد محمود (سلاح الاسلحة)
٦ ـ السيد محمد شايب (مدني واعدم ايضا بالرصاص)

وكل هؤلاء - والكلام لعيساوي - كانوا يهتفون « عاش السودان حرا مستقلا » .. « بالدم بالروح نفديك يا سوداننا » وهم في الطريق الى ساحة الاعدام والاكثر اثارة من ذلك ان الضباط والجنود الذين كانوا مكلفين بالحراسة وتنفيذ الاحكام كانوا يبكون وهم يسمعون هذه الهتافات .

وحتى لا انسى فانه خلال محاكمتنا التي استمرت ٣ شهور كان ضباط السجن يأخذوننا كل يوم بطريق مختلف .. ومع ذلك كانت جماهير عطبرة تعرف الطريق الذي نمر به ، فكانوا يحتشدون منذ الصباح لتحيتنا .. الرجال بالهتافات والنساء بالزغاريد ..

.. وسألته عن اعدام المقدم حسن حسين والملازم شامبي فقال :

لن انسى اليوم الذي اعدم فيه حسن حسين .. كانت زوجته وابنه (٦ سنوات) قد حضرا قبلها بيوم وسمح لهما بقضاء الليلة الاخيرة معه .. اخرجوه في الصباح وكأنه عريس مزفوف الى ليلته . كانت ذقنه محلوقة وجسمه معطر وشعره منظم وملابسه نظيفة وحذاؤه لامع .. رأيته ذلك اليوم وهو اكثر قوة من يوم الانقلاب .. بدا كأسد يتمختر بعد اكتساح فريسته .

كانت زوجته متماسكة .. لم تنهر ولم ترتجف لكنها كانت حريصة على ان تتحاشى النظر اليه .. وما رمت نحوه سوى بنظرة الوداع الاخيرة .. وسقطت منها دمعة !

انحنى حسن حسين على ابنه في مشهد مهيب .. ثم خلع الساعة من يده واعطاها اليه .. قال لابنه : خذها لتعرف بها مواعيد الصلاة !

وركب الشهيد السيارة .. وغاب عن الانظار .. وتوارى عن الحياة !

اما الملازم شامبي فقد طلب منهم ان يودعنا .. وبالفعل جاءنا مقيدا من يديه بصحبة عقيد .. وفوجئنا به يقول امام العقيد : انا مش حاموت قطيس ! حاقتل معاي واحد من الـ (...)

وحدث فعلا ما لم يكن خاطرا على البال !

ففي الطريق الى « وادي الحمار » كان الملازم شامبي يجلس في مواجهة جندي يحمل كلاشنكوف .. وكانت يداه مقيدتين .. وفجأة خطف شامبي الكلاشينكوف من الجندي بيديه المقيدتين وفي سرعة البرق قفز برجليه دافعا شبك الحديد الذي يغطي باب السيارة ووقع من السيارة على الارض بسلاحه !

توقفت السيارة ونزل الجنود يهجمون عليه .. امسك شامبي سلاحه ووجهه ناحية الجنود تراجعوا عنه .. ضغط على الزناد .. فخانه الحظ !!

فقد حدث « مانع » للخزينة !!

« المانع » بالمصطلح العسكري معناه ان خزينة الرصاص « علقت » في مكانها .

وبعدها هجموا عليه بالسيارة وداسوه ارضا .. ومرت فوقه السيارة مرتين .. واحدة للامام واخرى للخلف !

وكانت سابقة في تاريخ الاعدامات بالسودان !

انتفاضة محمد نور

كانت واحدة من اساليب الحكم العقيمة ، التي اعتاد نميري على اتباعها ، هي الاسراع في ايجاد « **كبش فداء** » للازمات . فكان بارعا في تصوير حلفائه ومستشاريه كعقارب وافاع سممت اوضاع البلاد ، كلما قام الشعب ضده بحركة مدنية او عسكرية . وكان يروغ له ان ينشغل السودانيون باخبار « **التعديلات الوزارية** » التي كانت تشهدها البلاد كلما ضربتها موجة مقاومة .

وهكذا فعل في اعقاب حركة المقدم حسن حسين فاجرى اكبر حركة تعديلات شهدها السودان في تاريخه ، شملت كل الجهاز التنفيذي الى جانب جهاز الامن ثم امتدت الى الاستخبارات العسكرية نفسها . وكان ابرز النجوم الساطعات في سماء تلك الفترة ، الرشيد الطاهر الذي اصبح نائبا لرئيس الجمهورية ورئيسا لمجلس الوزراء . وتلك كانت المرة الثانية التي يترك فيها نميري رئاسة الحكومة لشخص غيره منذ انقلابه عام ١٩٦٩ ، حيث تركها المرة الاولى لبابكر عوض الله ابان زمن « **الشرعية الثورية** » للانقلاب .

وقد برر نميري للامة تخليه عن رئاسة الحكومة بانه كرئيس للجمهورية يريد ان يتفرغ لرسم السياسة العليا للبلاد فضلا عن تفرغه للاشراف على الجيش .

والواقع ان التقارير التي رفعها جهاز الامن لنميري بعد حركة حسين اشارت بين امور اخرى الى ان رئيس الجمهورية اغفل الاشراف على الجيش وسط زحمة مسؤولياته الرئاسية .

غير ان حقيقة اختيار الرشيد الطاهر استندت الى امرين :

اولهما : ان نميري اراد ان يظهر ولاءه التام للشيخ الشريف محمد الامين (صهر الرشيد) الذي آمن نميري تماما بحراسته الصوفية له . ذلك ان « الرئيس » شعر بانه تجاهل رصايا اولياء الله له ، خصوصا في مسالة الاقلاع عن الخمر والحشيش اللتين كانا قد رجع يتعاطاهما من جديد . وباختياره للرشيد كان يعتقد بان صلته بشيخ كركوج ستكون اكثر التصاقا فضلا عن ان الشيخ سيغدو اكثر رعاية وعناية به .

ثانيهما : ان المعارضة السودانية في الخارج اخذت تكبر يوما عن يوم بعدما تشكلت « **الجبهة الوطنية** » بقيادة الشهيد الشريف حسين الهندي والسيد الصادق المهدي . وكان نميري يعتقد بان الرشيد الطاهر يملك من القدرات السياسية ما يجعله يطفىء لهيبة المعارضة بالدبلوماسية المباشرة او غير المباشرة . وظل الرشيد نفسه يسرب عبر « مقربيه » الى نميري انه بدأ بالفعل خطواته الاولى في التفاوض مع قيادات المعارضة ، فراح نميري يستكين على ظلال هذا الامل .

ومن جهة اخرى فقد اجرى نميري سلسلة تغييرات في جهاز الاستخبارات

العسكرية رافقتها تصفية واسعة للوحدات العسكرية للجيش السوداني . فقد احيل ٢٢
ضابطا على التقاعد في مطلع عام ١٩٧٦ وجرى نقل عدد من الوحدات العسكرية الى
خارج العاصمة بينما استبدل الضباط الكبار المتواجدون بالخرطوم بآخرين كانوا
يعملون في اقاصي الوحدات العسكرية للبلاد . واستندت حركة التصفيات والتنقلات
العسكرية ، هي الاخرى ، الى التقارير المرفوعة « للرئيس » بعد انقلاب المقدم حسين

وكان مفاد تلك التقارير انه اضحى امرا مفروغا منه ان الخطر الرئيسي الذي
يواجه النظام هو الانقلابات العسكرية والعناصر المناوئة للحكم داخل الجيش بين
صفوف الضباط . واجمعت تلك التقارير على ان « ما يقال » عن نشاط حركة المعارضة في
الخارج لا يعدو ان يكون « جوقة من الهرج السياسي » التي يقوم بها بعض الحزبيين
في انجلترا وعلى رأسهم الشريف حسين الهندي (على حد تعبير التقرير المرقم ر.س /
١٧/١٨٢/ح . أ ٧٤٢ رئاسة .. بتاريخ ١٩٧٦/١/٧ .)

وجاء في التقرير ايضا ان القيادات الحزبية في الخارج تحولت الى شبكات تمارس
تجارة المعارضة السياسية مثلها مثل عشرات من معارضي الانظمة العربية المتواجدين في
العواصم الاوروبية .

ورغبة في التأكيد والتوثيق على ما اظهرته تقارير اجهزة الامن والاستخبارات
العسكرية اصدر نميري امرا بارسال فريق من « المخبرين » الى لندن لمراقبة تحركات
الشريف حسين الهندي ورفاقه الاخرين . وضم الفريق سبعة عناصر منهم اثنين من
جهاز الامن واثنين من الاستخبارات العسكرية لينضم اليهم ثلاثة قناصل في سفارات
السودان في الدول الاوروبية بغرض اضفاء السرية على شخصيات الفريق الامني .
وكانت الخطة تقضي بان يصل افراد الفريق كلا على حده الى العاصمة البريطانية
بحيث يصل اولهم بتاريخ ٧٦/١/١٢ واخرهم بتاريخ ٢٢ من نفس التاريخ .

وتجمعت كل هذه المعلومات لدى الشريف الهندي قبل اسبوع من وصول الفريق
مرفوقة باسماء وصور الشخصيات السبعة . واعد الشريف الهندي فريقا مقابلا من
عنده للانتشار في الفنادق والملاهي والاماكن العامة التي اختارها « فريق نميري »
للانتشار بحثا عن كل ما يتعلق بتحركات الشهيد الهندي . وكانت خطة المعارضة
السودانية تستند على ان يذيع اعضاء الفريق اخبارا بان الشريف الهندي ليس له عمل
في لندن سوى احتساء الخمر ليلا ونهارا في مقره الى جانب مشاوروا ته التجارية التي
يجريها مع بعض رجال الاعمال العرب والاجانب . وعند ترديد هذه الاخبار ستحاول
عناصر فريق الامن ان تصل الى مكان الشريف الهندي لقضاء بعض الوقت معه في سبيل
التأكد من ذلك .

وتم ذلك بالفعل !

واستطاعت جماعة الشريف في ٧٦/١/٣٠ ان تجمع عناصر نميري الامنية في
شقة مؤقتة استأجرها زعيم المعارضة السودانية لمدة ثلاثة ايام . والتقى الشريف
الهندي بعناصر نميري ذلك اليوم وراح يصور نفسه وقد غرق في بحور من الخمر . ثم
اخذ يتحدث اليهم بانه « طلق » السياسة الى الابد وكل ما يفعله الان هو اصدار مجلة لـ

« يعكنن » بها مزاج الرئيس ! كما ان ذلك يحقق له بعض المكاسب المادية من خلال بعض الانظمة المناوئة لنميري .

وخرج رجال نميري السبعة من تلك السهرة متفقين على ان مهمتهم كانت « تافهة » وان رجلا هذا هو مسلكه لم يكن يستحق ان يكلف سبعة اشخاص بمراقبته في لندن !

وعاد رجال الامن السبعة ، دفعة واحدة ، الى الخرطوم وقابلوا نميري في ١٩٧٦/٢/٥ حاملين معهم تقرير الرحلة . وكانت خلاصته ان الشريف الهندي رجل تجاوزه الزمن وتجاوزته الاحداث ، وانه الان وصل الى مرحلة ادمان الخمر كما انه « مجتهد » في ان يجد طريقة يعود بها الى السودان بما يحفظ ماء وجهه . (تقرير رقم ز. س ط ١٩٧/٣/ ٣٤/ ح. ١ ٧٥٧ .. بتاريخ ١٩٧٦/٢/٥) .

والواقع ان هذا التقرير كان احد المرتكزات التي انطلق منها نميري في دعوته للمصالحة الوطنية بعد ١٧ شهرا من ذلك التاريخ .

وعاد رجال الامن الى اعمالهم بعد ان منح كل منهم ٢ الف جنيه « مكافأة لمجهوداتهم » !

ولقد كانت لتلك القصة اهميتها في توجيه مسار الاحداث فيما بعد .. ويبدو ان الوقائع تشبه الرياح في هباتها واتجاهاتها ، اذ لكل منهما معقلا تنطلق منه وتهب اليه . فكما الضغط الجوي يسيّر الريح فان حكاوي الايام كثيرا ما توجه الاحداث حتى وان بدا بعضها طرائف ونوادر . فبعد عودة الفريق الامني راح نميري يشطب من دماغه فكرة ان للسودان معارضين في الخارج ، وراحت المعلومات التي كانت تفد اليه بشأن معسكرات الجبهة الوطنية تتحول بارادة منه الى فضاء من السراب يتعلق به قادة المعارضة من حيث لا وجود له على ارض الواقع ، على حد ظنونه .

واوعز « الرئيس » الى صحيفتي « الايام » و « الصحافة » بشن سلسلة من التهجمات على الشريف الهندي والصادق المهدي مع التركيز على اظهار ان الاول اصبح تاجرا بسمعة السودان فيما هو غارق في ادمان الخمر . وعزز هو نفسه هذه الحملة ببرنامجه التليفزيوني الشهري « بين الشعب والقائد » عندما راح على مدى ثلاثة لقاءات متتالية يتناول سلوك الزعيم الهندي بقصص من نسج الخيالات . وكان لا يدري بانه كلما كال عليه السباب كلما رفع رصيده الشعبي بين الناس فوق ما كان عليه .

واخذت الايام تدور ليأتي ٢ يوليو ١٩٧٦ !

كان ذلك هو تاريخ الانتفاضة الشعبية المسلحة التي قادها الشهيد العميد محمد نور سعد .

والعميد محمد نور كان احد ابرز الكفاءات العسكرية باسلحة المدرعات والمدفعية في السودان . وحدث في مارس عام ١٩٧٤ ان رفعت الاستخبارات العسكرية تقريرا عنه لنميري . وجاء في التقرير بين اشياء عديدة ان العميد محمد نور اخذ يتردد يوميا على منزل العميد سعد بحر (احد المتهمين بمحاولة قلب الحكم في اليوم الاخير لحركة هاشم العطا) . وذكر التقرير ان تردد محمد نور على سعد بحر لا بد ان يكون وراءه « امر

ما ، هو على الارجح احداث تمرد داخل الجيش . وعزا التقرير هذا الاستنتاج الى امرين :

(أ) : ان العميد محمد نور لم يخف غبنه من الترقيات الاستثنائية التي تمت وسط بعض زملائه في اعقاب حركة هاشم العطا ، وهو يردد علنا بان الذين تخطوه في هذه الترقيات لا يتمتعون بكفاءات تؤهلهم لاجتيازه برتبة عسكرية كاملة

(ب) : ان للعميد محمد نور « جذورا انصارية » حاقدة على النظام خصوصا بعد مصرع ابن عمه في احداث الجزيرة ابا .

وشاءت الظروف ان يترافق تقرير الاستخبارات مع طلب تقدم به رئيس الاركان لابتعاث عدد من الضباط للتدريب على احدث ما وصلت اليه الاكاديمية العسكرية العالمية في علم المدرعات . وقال رئيس الاركان ان هؤلاء المتدربين يمكن ان يصبحوا نواة لقيادة المدرعات الجديدة التي وعدت واشنطن بارسالها للسودان منتصف عام ٧٦ ومن الطريف ان هذه المدرعات لم تصل حتى سقوط نميري . !

ورشح رئيس الاركان العاصمة الالمانية الاتحادية بون مكانا للدورة المقترحة فرأى نميري ان يرسل العميد محمد نور لهذه الدورة لوحده . وكانت « حكمته » في ذلك ان وجود زملاء آخرين معه في الخارج قد يحرك في اعماقه رغبة التمرد من جديد فيغير ادمغتهم وتتحول البعثة الدراسية الى رحلة يعودون منها معارضين عن حق وحقيقة ولهذا فمن الافضل ان يبقى وحيدا في بعثته بحيث تتحول الى منفى لاحد مشاغبي المؤسسة العسكرية .

وهكذا ارسل العميد محمد نور الى بون وكانت تلك اول خطوة في سياق الحركة التي هزت النظام من سبيبة شعره الى اظافر قدميه .

وكانت خطة الانتفاضة قد وضعتها « الجبهة الوطنية » بقيادة الشريف الهندي والصادق المهدي ، لكن الاخير تولى امر تفاصيلها العسكرية . وتلخصت الخطة في ان يتسلل رجال الجبهة الوطنية باسلحتهم عبر الحدود الليبية السودانية ويعبرون الصحراء في لوريات كبيرة تصل بهم الى مشارف ضاحية « ام بدة » غرب مدينة ام درمان . وبعد ذلك تتحدد ساعة الصفر لشن هجوم كاسح على المواقع الاستراتيجية في العاصمة للاستيلاء على السلطة في الوقت الذي تصل فيه طائرة مقلة للسيدين الهندي والصادق فتتم دعوة الشعب للخروج الى الشوارع تأييدا للحكم الجديد .

وقد اختار الصادق المهدي في بداية الامر السيد احمد سعد لقيادة العملية الا انه تراجع بعد ذلك واختار العميد محمد نور سعد ، وتمت اتصالات بالعميد نور في بون وجاء الى العاصمة الليبية طرابلس حيث التقى هناك بالصادق المهدي . وقد ابلغ العميد نور القيادة العامة للجيش السوداني قبل سفره الى ليبيا بانه يريد ان يزور شقيقته في بنغازي ويقضي معها اسبوعين . وكان ذكيا في ابلاغه الخرطوم برحلته ، اذ انه قطع بذلك حبل الشكوك التي كان يمكن ان تحوم حواليه فيما لو سافر دون علم قيادته العسكرية . وبعد تشاوره مع الصادق حول الخطة ابدى العميد نور موافقته عليها لكنه عدل بعض نقاطها . وكانت ابرز تعديلاته في الخطة ان تنقسم القوات المهاجمة الى قسمين لكل

منهما اعباء منفصلة عن الاخرى . فالاولى تتولى المهمات المتعلقة بالخرطوم بينما تقوم الثانية بمهام ام درمان على ان ينسق هو بين القوتين . وقبل ذلك كانت الخطة قد اعتبرت القوات المهاجمة وحدة عسكرية واحدة يقودها ضابط ميداني ، هو الذي يوزع العمليات . كما الغى العميد محمد نور سعد فكرة تواجد قوات احتياطية شمالي العاصمة لحماية قوات الانتفاضة من اية تعزيزات تأتي من القيادة الشمالية ، وكانت تلك فكرة الصادق المهدي .

وقد كان الغاء هذه الفكرة من قبل العميد نور خطأ فادحا دفعت ثمنه حركة الانتفاضة باكملها حيث ان تعزيزات القيادة الشمالية هي التي قلبت الميزان العسكري لصالح نميري فيما تلا ذلك بـ ٤٨ ساعة . وكان العميد نور يعتقد بان الاستيلاء على العاصمة وحده وتصفية نميري قادر على شل اية تعزيزات تحاول انقاذ النظام . كما انه كان يعتقد بان الشارع في الخرطوم سيتحرك بمجرد سماعه لبيان الانتفاضة وان ذلك في حد ذاته كفيل بمقاومة اية حركة مضادة .

وقبل الصادق بتعديلات محمد نور وبدأت عجلة الخطة تدور فورا .

واخذت لوريات الانتفاضة تتدفق صوب ضاحية « ام بدة » . وكان مدهشا ان هذه العشرات من المركبات الكبيرة تعبر نقاط التفتيش يوميا وهي محملة بجيش المقاومة واسلحته دون ان تثير شكوك قوات الامن او دون ان تبادر هذه الاخيرة الى تفتيشها .

وكان السؤال التقليدي الذي توجهه نقاط التفتيش الى اصحاب اللوريات : وين رايحين ؟!

ويجيب السواق : جماعة اللقيط !

وكانوا يقصدون بذلك ان هؤلاء الركاب ذاهبون الى مشروع الجزيرة لجني القطن .

وفجأة جاءت مناسبة حددت ساعة الصفر للعملية . . !

فقد قام نميري برحلة طويلة خارج السودان انتهت بفرنسا التي تقرر ان يعود منها مباشرة للخرطوم . واستطاع قادة العملية ان يتحصلوا على موعد عودة « الرئيس » من عناصر تعاونت معهم داخل ادارة المراسم بالقصر الجمهوري . وتقرر ان تهبط طائرة نميري في مطار الخرطوم في تمام السادسة صباح الجمعة ٢ / يوليو / ١٩٧٦ . فاختار قادة العملية هذا الوقت ساعة للصفر . وكانت الخطة تقضي بنسف طائرة نميري لحظة هبوطها في الوقت الذي يكون فيه جيش الانتفاضة قد استولى على الواقع الاستراتيجية قبل ساعة كاملة .

غير ان الاقدار تدخلت لتنقذ نميري مرة اخرى !

وحدث امران غيرا مجرى التاريخ . . !

الاول : ان السلطات الفرنسية تمنت على نميري ان يقدم موعد اقلاع طائرته نصف ساعة ، كي يتمكن الرئيس جيسكار ديستان من توديعه قبل ان يبدأ رحلة هامة للجزر الفرنسية لم تكن مدرجة في جدول ارتباطاته من قبل .

واستجاب نميري فاقلعت طائرته من مطار اورلي قبل نصف ساعة من موعدها .

اما الثاني : فهو ان سرعة الرياح اشتدت على غير عادتها في ذلك اليوم فانخفض ٢٠ دقيقة من موعد وصول الطائرة للخرطوم .

وهكذا وصلت طائرة نميري الى المطار في الخامسة و١٠ دقائق صباحا بدلا من السادسة . وبالطبع لم يكن الفريق المكلف بنسفها قد وصل تماما ، الا ان طلائعه الباكرة كانت قد اخذت تتواجد في المطار بغرض الاستكشافات الاخيرة .

وعلى الرغم من هذه المفاجأة ، الا ان جيش الانتفاضة كان قد اكمل تنفيذ معظم خطته واستولى على معظم مرافق العاصمة بعد مواجهات نارية ايقظت العاصمة الفجر قبل موعدها ، وجعلت الناس يوقنون بان الذي يجري هو « اخر امتحان » يخوضه النظام . فالرصاص هذه المرة كان اشد لعلعة والنيران اكثر وهجا ولا بد ان الموتى اعظم عددا

ومن جهة ثانية ما ان نزل نميري الى ارض المطار واخذ يصافح نائبه اللواء محمد الباقر احمد حتى انفتحت صوبه مدافع الطلائع الاولى التي توافدت على المطار من جيش الانتفاضة . وحدث هرج ومرج شديدين حاول خلاله اللواء الباقر ان يعثر على « الرئيس » فلم يجده ، وكانما انشقت الارض وابتلعته .

واندفع رجالات النظام يتراكضون في ساحة المطار فيصطدمون بعضهم البعض فيما كان بقية مرافقي نميري يقفزون من باب الطائرة الى الارض مباشرة دون استخدام السلم لاختصار الوقت .

وكان على الطائرة ضيوف رافقوا « الرئيس » وجدوا ان مضيفيهم قد تركوهم وسط مطر الرصاص ، فآثروا الهرولة الى صالة القادمين والانبطاح ارضا مع الذين سلموا ارواحهم لما يريده الله .

وفي لحظات معدودات كان قادة البلاد قد « هربوا بجلودهم » كل صوب جهة وعلى راسهم نميري الذي ظل نائبه الاول يفتش عليه لاكثر من ٣٠ ساعة حتى ظن انه لقي مصرعه .

غير ان اثنين من رجالات الحكم هما اللذان واصلا العمل داخل مكاتبهما لاسترداد « الفظلم » الذي هرب قائده . وهذان الاثنان هما اللواء محمد الباقر احمد الذي قاد سيارة عسكرية وتوجه بها مباشرة الى القصر الجمهوري ، ووزير الاعلام بونا ملوال الذي اغلق عليه المكتب وظل لـ ٢٤ ساعة يعمل عبر اجهزة الاتصالات الاعلامية من اجل احباط الانتفاضة .

وكانت احدى الثغرات التي تسببت في احباط حركة العميد نور ان فريق المهندسين المرافق لجيش الانتفاضة فشل في تشغيل الاذاعة الخاصة بالحركة ، الامر الذي تحتم معه ان تستخدم الاذاعة الرسمية للدولة . الا ان الحركة فشلت في العثور على أي من المذيعين او المهندسين الذين يبدو انهم آثروا الفرار من منازلهم ليس انحيازا للنظام بقدر ما هو حماية لارواحهم .

والى ذلك فقد اغفل جيش الانتفاضة احتلال احد اكثر المرافق اهمية وهو وكالة السودان للانباء . وحقيقة الامر انها كانت مدرجة على الخطة غير ان الفريق المكلف

باحتلالها قبل الطريق اليها . فقد كان مبناها متواضعا على الرغم من انه يقع في ناصية يقاطع شارع الجمهورية وشارع القصر وهما ابرز شارعين في الخرطوم .

وبهذه الثغرات وجد من تبقى من رجالات النظام انهم يديرون شبكة اتصالات اعلامية تبدا من القصر وتمر بوزارة الاعلام وتنتهي بوكالة السودان للانباء . وكانت هذه الشبكة كافية لادارة عملية احباط الانتفاضة .

فمن جانبه استطاع اللواء الباقر ان يؤمن لنفسه خطا هاتفيا مع سلاح الاشارة بالخرطوم بحري . خاطب من خلاله معظم القيادات العسكرية في مختلف انحاء السودان . واستطاع « بونا ملوال » ان يؤمن لنفسه خطا مباشرا مع اللواء الباقر ينقل اليه من خلاله ، ما يصله من وكالة السودان للانباء (سونا) داخليا وخارجيا .

اما مدير « سونا » مصطفى امين ، فقد لعب اهم الادوار حيث كانت تصب عنده المعلومات من اللواء الباقر وبونا ملوال فيقوم ببثها الى اقاليم السودان المختلفة فضلا عن الاقطار الخارجية . وبثت « سونا » في اول خبر لها ان « **قوات غازية قادمة من ليبيا هاجمت الخرطوم فجر اليوم في محاولة لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس القائد جعفر نميري** » واضافت « **ان الرئيس القائد نجا من المحاولة وهو يدير بنفسه الان عملية ردع قوات الغزو** » .

وفور ان تلقى الرئيس المصري – وقتها – انور السادات برقية « سونا » اراد ان يطمئن على نميري فارسل شيفرة الى القصر الجمهوري يسال فيها عن حجم « قوات الغزو » ويستفسر عن امكانية القيام بعملية انزال مصرية في مدينة « سوبا » –شمالي الخرطوم – قبل الانطلاق منها لاقتحام العاصمة .

وتلقى السادات ردا بالشيفرة ايضا بتوقيع اللواء الباقر جاء فيه ان قوات الغزو تقدر بـ ٤ الاف عنصر وان اي عملية انزال من شانها ان تستفز الجيش السوداني وربما تؤدي الى عواقب وخيمة .

وقبل ان يقرا السادات محتويات الشيفرة وقع نظره على التوقيع ووجده باسم اللواء الباقر فصاح : الحقوا .. النميري راح في داهية !

والواقع ان السادات لم يكن مخطئا في استنتاجه ، اذ ان وقائع الامور كلها كانت تشير الى ان النميري « **راح في داهية** » . حتى ان قادة الاسلحة في الاقاليم عندما شعروا بان اسم نميري غاب عن المعمعة اخذوا يخاطبون اللواء الباقر باسم « **الرئيس القائد الباقر** » !

وفي غضون ذلك اخذت تلوح امام العميد محمد نور علائم تخاذلات اقرب الى المؤامرات منها الى الصدف ، وكلها تشير الى ان روح الحركة اخذت تخرج من جسدها . واولى تلك المؤشرات ان التعزيزات الرئيسية للحركة كان يجب ان تظهر في ارض المعركة منذ ساعاتها الاولى . وهي التعزيزات التي افترض بانها ارسلت الى ام درمان قبل ٣ اشهر من الانتفاضة . وثانيها ان حجم المقاومة الذي لقيته الحركة في معركة احتلال القيادة العامة كان ضعف ما خططله ، حيث ان الخطة وفق مجرياتها كانت تشير الى ان الحراسات عادية في المدخل الرئيسي للقيادة .

غير ان جيش الانتفاضة فوجيء بان درجة الاستعداد في القيادة كانت ١٠٠٪ ولهذا فشل في احتلالها تماما .

وحقيقة الامر ان جهاز الامن القومي كان قد علم بالحركة قبل خمس ساعات من تنفيذها . ولا احد يعرف كيف غفل الجهاز كل تلك الشهور عن حركة بهذا الحجم ثم علم بخيوطها في الساعات الخمس الاخيرة . لكن من المؤكد ان المعلومات تسربت من قلب عناصر الحركة نفسها . وكان قد بدا في ساعات التنفيذ كما لو ان صراعا على السلطة الجديدة اخذ يندلع قبل مولد السلطة نفسها .

وقبل ان تغرب شمس الانتفاضة باكملها كان العميد محمد نور قد اتفق مع الدكتور عمر نور الدائم[1] على الخروج من العاصمة عبر الضفة الشرقية للنيل باتجاه الحدود الشرقية للسودان . واستقل محمد نور سيارة لاندروفر الى احدى محطات البنزين لتعبئتها بالوقود قبل الخروج من العاصمة . وحدث اثناء غيابه ان اخذت **« قوات النظام »** تأخذ مكانها لاغلاق جسر النيل الابيض بين الخرطوم وام درمان فعجل الدكتور نور الدائم ورفاقه بالخروج قبل اغلاق الجسر . وراح العميد نور يفتش عن البنزين في المحطات فتأخر كثيرا وعند عودته وجد الجسر مغلقا فخرج بمحاذاة الضفة الغربية للنيل الابيض .

وواصل سيره حتى وصل قرية **« النية »** في محاذاة مدينة **« القطينة »** على الضفة الشرقية . وهناك نفذ وقود السيارة ونفذت طاقة الرجل وهجم عليه النعاس . !

ومر بعض الاعراب بالسيارة فوجدوا صاحبها غارقا في نومه فايقظوه مستفسرين عما اذا كان يريد مساعدة . وكان العميد نور يحمل معه حقيبة سامسونايد ممتلئة بالعملات الصعبة والمحلية ، ففتحها امام الاعراب واخرج منها حزمة دولارات وقال لهم : **« كل المساعدة اللي عايزة منكم انكم تجيبوا لي بنزين باي ثمن وحادي كل واحد منكم مائة جنيه »** .

وشك الاعراب في امر الرجل الملهوف على البنزين بهذا الثمن . وازدادوا شكوكا في حقيبته المليئة بعملات ليست سودانية . وكان راديو ام درمان في ذلك الوقت قد اخذ يعطي اوصاف العميد نور بين كل خمس دقائق طالبا من يتعرف عليه الاتصال باقرب نقطة بوليس .

واخذ الاعراب حزمة الدولارات تلك وانطلقوا صوب مدينة الدويم عاصمة النيل الابيض مبلغين عن الرجل المثير . وكان ظنهم ان الدولة ستكافئهم نظير بلاغهم وبالفعل وعدوا بذلك الا انهم لم يقبضوا شيئا حتى الان .

وفجأة فتح العميد نور عينيه ليجد نفسه محاطا بقوة كاملة من شرطة مركز الدويم .

وسيق الرجل الى النهاية !

اما جعفر نميري فقد ظهر بعد ٣٠ ساعة . ودخل القصر بسيارة تايوتا مدنية وهو يرتدي الجلابية ايضا . وما ان رأى اللواء الباقر حتى اخذه بالاحضان وقال له : براقو

(١) وزير الزراعة في حكومة الصادق المهدي عام ٦٦ ووزير الحقيبة نفسها في حكومة الصادق عام ٨٦

انا كنت متابع تحركاتك كلها !

ولا شك ان اللواء الباقر حتى هذه اللحظة لا يدري كيف كان الرئيس الهارب يتابع تحركاته بعدما نزع بزته العسكرية وبدلته المدنية وارتدى الجلابية واختبأ حتى لا يعرفه احد من رجالات الانتفاضة . ولقد كان اللواء الباقر « **كريما** » في تسليم السلطة من جديد لنميري الهارب . ويبدو ان زاهدية السلطة والسلطان كانت احدى سمات الباقر ، ولهذا فضل ان يترجم عدم ثقته بـ « **الرئيس القائد** » في ان يترك مسرح الاحداث باكمله في وقت لاحق .

ولقد ركز الاعلام الرسمي في تلك الايام على ان ما جرى هو عملية غزو مسلح دبرتها ليبيا . واخذت الصحف تفرد في مساحات كبيرة صور أبناء غرب السودان باعتبارهم « **اجانب مرتزقة** » شاركوا في « **الغزو** » . وقد اراد نميري من هذا ان يعوض حجم فقدان الثقة الذي اجتاح صفوف الضباط والجنود في قيادته ، وذلك بان يجعل الامة تلتف حوله وكأنه خرج منتصرا في حربه ضد الغزاة ! ونجح الى حد كبير في ذلك . وسادت البلاد موجة غضب عارمة ضد « **الجيش الليبي** » الذي غزا السودان . ولم يفق الناس من كذبة نميري الا عندما اعلن بعد عام من الحركة انه قبل المصالحة مع قادة الجبهة الوطنية المعارضة . ووقتها تساءلت البلاد من اقصاها الى اقصاها كيف قبل « **القائد** » ان يصالح الرجال المدعى عليهم بـ « **غزو السودان** » !

وانتهت انتفاضة محمد نور بافظع مجزرة اعدامات شهدها السودان . وابتدع نميري لاول مرة فكرة وأد المعارضين . فكان جنود الانتفاضة يدفنون احياء في قبور جماعية بالحزام الاخضر شمالي الخرطوم . وبعضهم شقت رؤوسهم بالسواطير والفؤوس قبل الدفن . ومنهم من كان سعيدا فاعدم رميا بالرصاص . وبلغ عدد الذين اعدموا في حركة الانتفاضة ٣٨٦ شخصا صفي منهم ٨٤ بالرصاص والفؤوس والسواطير فيما دفن ٣٠٢ نصف احياء في قبور جماعية على اربع دفعات . واعدم العميد نور في دفعة الـ ٨٤ ، وكان قد جيء به الى التليفزيون ليدلي باعترافاته بالصوت والصورة . وظهر الرجل شجاعا جريئا ثابتا ، لدرجة جعلت نميري يمسك التليفون ويعاتب وزير اعلامه « **بونا ملوال** » على هذه « **المسخرة** » على حد وصفه لها .

وكان احد ابرز احداث الانتفاضة مصرع اللواء عبدالله الشلال قائد السلاح الطبي على جسر النيل الابيض . وكنا قد تحدثنا في فصل سابق عن دور اللواء الشلال في الرحلة العلاجية التي قام بها المقدم بابكر النور الى لندن . وكيف انه كتب لبابكر مذكرة طبية تنصحه بالعلاج في الخارج . وكان اللواء الشلال قد استدعي للشهادة اثناء محاكمة بابكر النور عام ٧١ ليقول ما اذا كان قد نصح الرجل بالعلاج في الخارج . فأنكر ذلك وقال انه لم يلتقيه قبل سفره . وتسببت تلك الشهادة في اعدام المقدم بابكر النور .

وعندما دارت الاحداث ولقي اللواء الشلال مصرعه في حركة العميد نور ، استغرب الناس لان يكون هو بالذات احد قتلى الحركة .

والواقع ان اللواء الشلال لقي مصرعه على يد احد الجنود الذين هربوا من السودان بعد حركة هاشم العطا . كان اسمه ادم علي وملقب بـ « **الفريني** » لقصر

قامته . وكان « الفريني » يعمل لسنوات طويلة ضمن السرية التي يقودها بابكر النور فنشأت في اعماقه علاقة ارتباط قوية ببابكر نصفها عمق الولاء العسكري ونصفها عمق المحبة الانسانية . وقد اصر « الفريني » بعد اعدام بابكر وخروجه الى ليبيا ، على الانتقام من اللواء الشلال . واختار هو بنفسه ان يكون ضمن المجموعة المسيطرة على جسر النيل الابيض لعلمه بان الشلال يمر بهذا الطريق . ومرت سيارة اللواء الشلال بالفعل فاحتجزها « الفريني » وامر قائد السلاح الطبي بالنزول الى تحت الجسر . وكان من بين المحتجزين مع الشلال مذيعة التليفزيون سهام المغربي التي شاهدت تنفيذ « حكم الاعدام » على قائد السلاح الطبي .

وانتهى الفريني ضمن المجموعة الثانية التي ونُدت بالحزام الاخضر . !

وبعد المجزرة وجد نميري نفسه مرة اخرى امام محنة بقاء النظام . فقد زلزل الحدث اركانه وهز حكمه باكثر مما فعله هاشم العطا وحسن حسين . واكتشف ان المعارضة السودانية ليست تجارة بالسياسة ولا قعدات منادمة في أوروبا ، كما كان يتصور . فالمسألة ، اذن ، هي جيوش وسلاح وحرب ومقاومة .. وان الحظ قد لا يتكرر مرة اخرى وان اللواء الباقر قد لا يسلمه السلطة في الحرب القادمة .

وانفتحت امامه عدة جبهات جديدة !

جبهة جيش المعارضة الذي لا بد ان يكون نصفه الاخر في المعسكرات ، كما اعلن ذلك الشهيد الهندي في اول خطاب يوجهه بالراديو بعد الحركة (٧٦/٧/٢٤)

جبهة الجيش السوداني الذي اخذ « يتململ » من قائده الهارب في كل معركة !

جبهة اركانه في الحكم ، وقد اخذت تستكشف فيه مهارة الكذب وعبقرية الدجل وشبح الخوف من المجهول القادم .

جبهة اصدقائه في الخارج ممن اخذوا يتضايقون من تعاظم حجم المجازر التي ترتكب في السودان بين كل عام واخر .

وجبهة جديدة اخرى هي الجنوب ، وقد اخذ مثقفوه يتخوفون من مصير اتفاقية اديس ابابا التي وقعها النظام مع حركة الانيانيا المتمردة عام ٧٢ . فها هي اربع سنوات قد مرت والجنوب في مكانه تخلفا وفقرا وبؤسا فلا هو استقل بامكانياته ولا الحكم راض ان يمنحه ما وعد . وزاد من خوف الجنوبيين انهم وجدوا انفسهم بعد اربع سنوات « ضيوف شرف » على « الاتحاد الاشتراكي السوداني » - التنظيم السياسي - يدخلون المكاتب الصبح ويخرجون بعد الظهر دون اية فاعلية في تسيير امور الدولة .

اما اخطر الجبهات فقد كانت الولايات المتحدة الاميركية التي انشغل رئيسها بمعركة الانتخابات فابلغ نميري ان يبحث له عن « مخرج وطني » يغنيه عن متاعب الاعتماد الكلي على اميركا .

ثم جبهة الاتحاد الاشتراكي السوداني ! فالتنظيم السياسي الذي انشأه النظام كقاعدة شعبية له ، تحول الى سرادق كبيرة تقام فيها ليالي المآتم وقيلولات التعازي . وشعر نميري بان « تنظيمه السياسي » اصبح جهازا يجمع رجالات الحكم والامن والجيش والشرطة ليخرج الى الشوارع ، في الملمات ليهتف « ثورة مايو .. ثورة

شعبي » و « صنعنا الثورة .. سنحمي الثورة » مع ان « القائد » كان يظن بان « الاتحاد الاشتراكي » هو مدفعيته الشعبية التي ستواجه « اعداءه » في ساعات الحرب .

والاتحاد الاشتراكي على اية حال ، لم يكن بلاء على النظام فحسب ، بل كان كذلك على نفسه ايضا . وكانت أروقته كمراحات البقر ، تعج بالحركة بلا هدف وبالفوضى بلا منتهى . ولم يكن احد من كهنوته يدري باي رقيم بطريركي يتلو ، او باي محراب يتهجد . ولهذا كانت الحياة فيه تدور كسواقي الجروف تغرف وتصب بلا زيادة او نقصان في محيط مياهها . وبلغ فجور العمل في هذا الجهاز حدا جعل قادته يقتسمون المكاتب فيما بينهم كارث سرمدي تليد . فكنت تجد اسماء المسؤولين معلقة على لافتات امام المكاتب ولكأنما وظائفهم هي المربوطة باسمائهم لا العكس .

على ان الاكثر غرابة من كل ذلك ، كان جهل مسؤولي الاتحاد بقواعد العمل السياسي فيما حولهم من اقطار عربية او افريقية . وحدث في سبتمبر عام ١٩٧٧ ان فوجيء وزير مفوض باحدى سفارات السودان بدول الخليج ، بـ « ثلة » من شباب الاتحاد الاشتراكي تهبط في مطار الدولة التي يعمل فيها .

وبذل الدبلوماسي جهودا مضنية لادخال الشبان الى الدولة : اذ انهم جاؤوها زائرين بلا تأشيرات دخول ! وكان اكثر ما الم الدبلوماسي انه التقى « الضيوف » صدفة في المطار ، حيث انه كان قد ذهب لاستقبال صديق له .

واصطحب الدبلوماسي ضيوفه الثقلاء الى مبنى السفارة ، وهناك شرع يعاتبهم على الاحراج الذي اوقعوه فيه ، جراء هذه الزيارة المفاجئة .

ثم سألهم عن الهدف من هذه الزيارة غير المعلنة !

فردت رئيسة الوفد ، وكانت فتاة في الثانية والعشرين ، قائلة : اننا الآن نقوم بجولة في بعض دول الخليج العربي . والهدف من هذه الجولة هو تنفيذ التوجيه الصادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي رقم ١٣٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٧/٣ . ومضت الفتاة للقول : ان هذا التوجيه يقضي بتشكيل عدة وفود لاقتحام الساحات الشبابية في دول الخليج .

وانفجر الدبلوماسي بالضحك !

ورد عليهم ، وهو ما يزال يضحك : لكن الدولة التي تزورونها الآن ، لا يوجد فيها اتحاد للشباب حتى تقتحمونه ! ثم من قال لكم ان الساحات الشبابية في دول الخليج تشكو من فراغ كي تسدونه انتم ؟!

وفي نوفمبر عام ١٩٧٩ ، كانت العلاقات السودانية الاثيوبية قد وصلت الى اقصى حدود التردي . واعلن الحزب الاشتراكي العامل في اديس ابابا عن انعقاد مؤتمره العام ، ووجه دعوة الى « كل الاحزاب التقدمية » في افريقيا لحضور المؤتمر . ولم يوجه الحزب الاثيوبي دعوة محددة الى الاتحاد الاشتراكي . غير ان نميري اصدر قرارا بتشكيل وفد من « الاتحاد » لحضور المؤتمر الاثيوبي . ووصل رجال « الرئيس » الى اديس ابابا دون سابق اعلان ودون بطاقات دعوة . ورفضت الحكومة الاثيوبية السماح

للوفد بدخول اراضيها ، بل انها سألت رئيس الوفد : من الذي طلب منكم الحضور ؟!
ورد مسؤول الوفد قائلا : انكم وجهتم الدعوة لـ « كل الاحزاب التقدمية » في افريقيا ، ولما كنا نعتقد بان « الاتحاد الاشتراكي » هو « احد الاحزاب التقدمية في القارة » فقد قررنا حضور مؤتمركم دون التقيد بدعوة رسمية .
وانتهى المشهد بان قضى رجال نميري ١٢ ساعة في صالة الترانزيت بمطار اديس ابابا قبل ان يعودوا الى الخرطوم .
وهكذا فتحت انتفاضة محمد نور ، عيون نميري وآذانه الى ان « الثورة » بحاجة الى « انصار » و« مريدين » !
ان الثورة ـ اية ثورة ـ وهي تفتقر الى قاعدة اجتماعية تحمي نظامها ، من اجل مكتسباتها ، شبيهة بالعربة التي يتصور قائدها انه قادر على تسييرها بعدما ينفذ وقودها .

ولقد كمنت علة النميري دائما في مقدرته على الحساب ، ولو بلغة الروليت الذي اراد به ان يدير دفة البلاد . فقد كان في تقديره ان « نجاحه » في قمع الثورات المضادة المتوالية ، هو دليل عافية وبشارة خير على انه ما يزال « ولي الامة » . في حين انه كان من الممكن ان يتساءل عن الحكمة من توالي الثورات الوطنية ضده مع كل المجازر والمذابح التي كان يواجه بها المقاومة السودانية . ولو كان المشير القى على نفسه هذا السؤال ، لوجد ان هذه الظاهرة لا تعني غير ان السودانيين شعب كطائر الفينيق ! كلما احترق كلما انبعث من جديد اكثر قوة واشد بأسا .

* * *
* * *





الباب الخامس

- ظهور وسقوط المصالحة

ظهور وسقوط المصالحة الوطنية

راحت شموس الاحداث تتدلى تباعا بعد انتفاضة العميد نور لتشرق ذات مساء من خريف عام ١٩٧٧ ، بنداء وجهه نميري للمصالحة الوطنية بين النظام ومعارضيه . وكانت الخرطوم قد علمت ، على نطاق واسع ، قبل اسبوع من اعلان المصالحة ان نميري قابل الصادق المهدي في بورتسودان . وقد تسرب هذا الخبر من ضابط الياوران الذي رافق نميري في الرحلة ومن قائد الطائرة التي اقلت « الرئيس » . غير ان جهاز الامن نفسه كان مسرورا لتسريب خبر اللقاء ، سواء كان الامر من تدبيره ، ام انه حدث صدفة .

فقد كان تسريب الخبر عبارة عن استطلاع ميداني مباشر يستشعر معه النظام ردة فعل الشارع على هذا الحدث الداوي . فالصادق المهدي كان قد صدر عليه حكم غيابي بالاعدام ، مع الشهيد الشريف الهندي ، لتزعمهما حركة الانتفاضة . وكان النظام يريد ان يعرف ماذا سيقول الناس في هذه الخطوة « الانقلابية » الهائلة . وكان اكثر ما يقلقه في هذا الصدد ان الشارع السوداني سيشعر بالمرارة تجاه الضحايا الذين دفعوا ثمن هذه الصفقة !

والواقع ان المصالحة كانت عبارة عن « طبخة » متعددة التوابل والبهارات . وشاركت في صنعها دول وهيئات ومؤسسات وشخصيات سودانية وعربية واجنبية . ووصلت درجات المشاركة فيها الى حد الضغوط في بعض الاحيان ، رغم ان رأس النظام لم يكن محتاجا الى مجهود كبير لتليينه تجاه معارضيه .

ومن جانبها كانت « الجبهة الوطنية » ، في مقرها بلندن ، قد وصلت الى قناعة بانه لا مانع من الحل السلمي لازمة البلاد طالما كان ذلك ممكنا . وجرت عدة اجتماعات ومشاورات انتهت بتفويض الصادق المهدي لمفاوضة نميري على بنود محددة . وكان ابرز هذه البنود هو الاصلاحات الدستورية ، ومنها تنقيح الدستور وتوزيع السلطات وحل جهاز الامن والاتحاد الاشتراكي والسماح لمختلف الاحزاب والاطراف السياسية بالمشاركة في الحكم .

ووجد الصادق المهدي ان نميري وافق بسهولة على كل هذه البنود واعدا بتحقيقها واحدا تلو الاخر . وطلب هو ـ نميري ـ من جانبه ان يعود قادة المعارضة الى البلاد كخطوة اولى نحو تحقيق بقية الخطوات الاخرى .

وهنا وقعت ازمة بين المعارضة !

فقد كان الشهيد الشريف الهندي يعتقد بان نميري « ثعلب مكار » ومن طبائعه الغدر والتقلب . وانه يمكن ان يورط زعماء المعارضة في « الدخول » الى صالونات الحكم ثم ينسف بعد ذلك كل وعوده ، بحيث يظهر قادة الجبهة الوطنية بانهم آثروا

« الكراسي » على مبادئهم . ولهذا فقد طالب الهندي بتطبيق كل بنود المصالحة اولا قبل
عودة الجبهة الوطنية .

وفي الجانب الآخر كان الصادق يعتقد بانه من الصعب ان ينقلب الحكم ، هكذا
على نفسه بين عشية وضحاها . وانه من الواجب اعطائه فرصة يهيىء بها اجواء
الانفراجة الوطنية ، وان هذه الفرصة ستكون اكثر نضجا لو ان « الجبهة الوطنية »
خطت من جانبها الخطوة الاولى في سبيل اظهار حسن النوايا . ويبدو ان الصادق ظن
بان نميري جاد في تطبيق بنود المصالحة ، خصوصا بعدما اوفى بعهده تجاه « الامان »
الذي منحه له ، عند لقائه به في بورتسودان . كما ان الصادق في تسليمه بنوايا نميري ،
استند على افتراضه بان « الرئيس » ما كان ليقدم على المصالحة لولا ان محنته
اتسعت .

وعلى اية حال بدا اختلاف وجهات النظر بين الصادق والشريف الهندي كتفاوت في
الاجتهادات ، في بداية الامر ، الا انه سرعان ما اخذ يكبر ويتضخم حتى تحول الى حرب
كلامية بين الاثنين ، عندما صدق حدس الهندي وتأكدت ثعلبية نميري في احراق ورقة
الجبهة الوطنية .

ومرت على السودان ايام من الاحلام المزهرة ، والامال البنفسجية ، في الفترة
الواقعة ما بين لقاء بورتسودان وعودة الصادق الى الخرطوم . وكانت عودة الصادق الى
السودان ، حدثا هائلا ، بالنظر الى جملة الظروف التي سبقته واحاطت به .

وخرجت جماهير الانصار لتستقبل حفيد المهدي استقبال الفاتحين . وتلألأ ميدان
الخليفة بالزينات واقواس النصر . ودقت الطبول وقرع النحاس وضربت نوبات الذكر
وعلت اصوات الحناجر بالهتاف . وزاد من حماس الناس تجاه الصفحة الجديدة
للبلاد ، ان النظام سمح للصادق بعقد مؤتمر صحفي نقله التليفزيون والراديو على
الهواء .

وارتكب الصادق اول اخطائه عندما اعلن في مؤتمره انه يؤيد فكرة التنظيم
السياسي الواحد . وقال ما يفيد بانه يرى في التعددية الحزبية سبيلا نحو جر البلاد الى
حرب اهلية . وقد وقع تصريحه ذاك وقع الصاعقة لدى السودانيين الذين كانوا ينتظرون
من الصادق ان يفتح النار على « الاتحاد الاشتراكي » باعتباره وكر النظام الاكبر في
الفساد والانحراف وهدر المال العام . وبدا كما لو ان آمال الناس دفنت ليلتها ، بعدما
علموا بان الشرط الاساسي للمصالحة هو حل الاتحاد الاشتراكي .

وقد تسبب تصريح الصادق في ان يستعيد الناس ما كان قد قيل عن اول لقاء جمع
بينه ونميري بعد اسبوع من انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ . وكان وقتها قد اشيع بشكل كبير
ان الصادق ذهب لنميري مباركا انقلابه ومهاجما صيغة التعددية الحزبية وعارضا
تقديم كل مساعدة تطلب منه . فكان من الطبيعي ان يربط الناس بين ما قيل عن الصادق
عام ٦٩ وما اعلنه هو بنفسه عام ٧٧ .

وجرت الايام بعد ذلك ليدخل الصادق المهدي الى الاتحاد الاشتراكي ويؤدي
القسم عضوا في « المكتب السياسي » . وتبارت صحيفتا النظام في فرد صور الصادق

وهو يؤدي القسم امام نميري ، وكانها تقول للسودانيين : ها هو رأس المعارضة في حضرة القائد ! وقبل ان يؤدي الصادق القسم كان رجالات النظام قد شكلوا « لوبي » لمحاربة القادم الجديد . وفوجيء المهدي في اول اجتماعات يحضرها للمكتب السياسي بان لا راي له وسط الرئيس وعصابته . فكان ما ان يطرح رايا حتى تهب امامه عاصفة من الانتقادات واصفة ما يقوله بانه سيخلق « ثورة مضادة » . وكان اكثر آرائه التي فجرت براكين الغضب وسط « لوبي الرئيس » تلك التي اقترح فيها ان يتم استيعاب العناصر المسلحة المتواجدة بالمعسكرات في الخارج ، في القوات النظامية . وهاج اعضاء المكتب السياسي على هذا الاقتراح وطالبوا الصادق بعدم طرحه مرة اخرى ، لان في ذلك « خروجا عن قوانين الدولة » الى جانب ان الاقتراح فيه « انتقاص لقدرات القوات النظامية » .

وحتى ذلك الوقت كان الصادق يعتقد بان المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني ، هو بالفعل اعلى سلطة سياسية في البلاد ، وانه الجهة الوحيدة التي تمر عبرها القرارات والمواقف المصيرية للدولة .

وفوجيء ذات احد ايام عام ٧٨ ببيان يذاع في الراديو عن موقف السودان من اتفاقية كامب ديفيد التي وقعها السادات مع الكيان الصهيوني . والواقع ان البيان كان مائعا لدرجة انه اظهر السودان مؤيدا للاتفاقية . وحقيقة الامر ان نميري – ووقتها كان في زيارة لواشنطن – طلب من الرشيد الطاهر ان يصوغ بيانا يعلن تأييد السودان لخطوة السادات . غير انه تراجع عن ذلك لسبب ليست له علاقة بالمواقف القومية .

فقد تصادف ان كان السادات متواجدا بواشنطن عندما وصل اليها جعفر نميري . واعتقد الاخير بان السادات لا بد ان يزوره ويطلعه على آخر ما توصل اليه مع الاميركان والاسرائيليين قبل عودته الى القاهرة . وفضل نميري ان يفاجيء السادات ببيان التأييد عند لقائه به في العاصمة الاميركية . غير انه فوجيء بان الرئيس المصري غادر واشنطن دون ان يلقي عليه التحية . ومن الطريف انه بعد علمه بسفر السادات استدعى الرشيد الطاهر وطلب منه ان يصوغ بيانا اخر يعلن فيه تنديد السودان بالاتفاقية !

واستطاع الطاهر ومعه محمد محجوب سليمان – المستشار الصحفي – ان يقنعا نميري بعدما هدأت « ثورته » على السادات بان يصدر بيانا وسط عن موقف السودان من الاتفاقية ، لا هو مؤيد ولا هو معارض . فصدر البيان – الفزورة ! وكان مفاجأة للصادق الذي كان ينتظر ان يناقش المكتب السياسي الاتفاقية قبل ان يصدر حولها بيانا رسميا .. فاستقال الرجل من الاتحاد الاشتراكي .

وقد اكد لي الصادق نفسه هذه الرواية اثناء مقابلة اجريتها معه في منزله بحي الملازمين ، في يوليو عام ١٩٨٠ . ويومها قال لي تصريحه المشهور « انا مصالح ولست مشاركا » . وتحدث معي بمرارة شديدة عما اطلق عليه « العقلية الخديوية المصرية » في التعامل مع السودان وحكام السودان . وذكر ان القيادات المصرية على مر الحقب تتعامل مع السودان باعتباره ضيعة لا دولة مستقلة . وضرب مثلا على ذلك

تصريح صدقي باشا الشهير عام ٣٦ بعد رجوعه من محادثاته مع بفن عندما قال للمصريين : جئتكم والسودان في جيبي ! وضرب مثلا اخر ان الباشا فؤاد سراج الدين كان يتهجم على « ثورة ٢٣ يوليو » بانها « **فرطت في السودان** » . وان كتب التاريخ التي يدرسها طلاب الاعدادية في مصر كانت تتحدث حتى وقت قريب عن ان واحدة من اهم مطالب الحركة الوطنية المصرية في التاريخ المعاصر هو ان يكون السودان ومصر « **دولة واحدة** » .

وعرج الصادق بعد ذلك على السادات نفسه . فقال انه ما يزال يشعر بان الرئيس المصري جرح كبرياء السودانيين عندما وقف يخاطب « **مجلس الشعب** » السوداني عام ٧٤ قائلا « **انا لن اسمح بشيوعية في جنوب مصر** ». واضاف الصادق المهدي يقول لي : ماذا تقول في السادات عندما فكر في زيارة القدس ، فراح يستشير الملك خالد والرئيس حافظ الاسد متجاهلا استشارة نميري مع ان الاخير كان معه في مصر قبل اسبوع من مشروع زيارة القدس . ومع ان نميري كان يستشير السادات حتى في تعديلاته الوزارية التي كان يجريها بالسودان ؟ الا تعتقد بان هذا النهج يدخل ضمن اسلوب « **العقلية الخديوية** » في التعامل مع السودانيين .

..ومع كل ذلك فقد شعرت بان الصادق المهدي حتى ذلك الوقت كان ما يزال يأمل خيرا في نظام نميري . فقد سألته : هل تريد الخروج مرة اخرى من السودان بعد خروجك من عضوية المكتب السياسي ؟ فاجاب : لا داعي لان اخرج .. لانني الان استطيع ان اقول كل ما اريده دون ان يعترضني احد واعتقد بان هذا في حد ذاته مكسب لا يجب تضييعه . واضاف : ومع كل تحفظاتنا على النظام ونهجه فانني اعتقد بان مساحة الحرية المتوفرة لدينا الان في السودان غير موجودة في اي بلد عربي اخر .

وقلت له : هل سترفض منصب رئيس الوزراء اذا ما عرض عليك ؟

فاجابني باستغراب شديد .. ولماذا ارفضه .. لماذا ؟

ولقد كان خروج الصادق ، من عضوية المكتب السياسي هو مقدمة لمشوار خروجه النهائي من لعبة المصالحة التي انتهت برسم معادلات جديدة في الخارطة السياسية ، رغم ان نميري غدر بها وعصر حبات ليمونها حتى النهاية .

فقد دخل مع الصادق عدد من رجاله المقربين ، منهم الدكتور شريف التهامي الذي اصبح وزيرا للطاقة والتعدين ، والدكتور عبد الحميد صالح ، وعين رقيبا لمجلس الشعب والدكتور عمر نور الدائم واصبح عضوا في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي والسيد بكري احمد عديل وتم تعيينه في وقت لاحق حاكما لاقليم كردفان . ومع هؤلاء دخلت اعداد كبيرة من الشخصيات السياسية المنضوية لحزب الامة ممن كانت تعمل في الخارج الى جانب عدد كبير من اتباع الصادق المهدي في المعسكرات المسلحة بالخارج سواء تلك التي كانت في اثيوبيا او في ليبيا .

ورغم ان نميري كان يعتقد بان مجرد دخول هؤلاء يعني انه ازال من امامه عقبة « **معسكرات المعارضة** » باكملها ، الا انه تجاهل اثار دخول هذه القوى السياسية الجديدة على واقع حكمه . وغاب عن ذهنه ان مياه الانهار يتجدد شبابها عند

الانحدارات الفاجئة وعندما تتدفق اليها كميات جديدة من المياه المندفعة من حيث لم يكن منتظرا . وعندها كما يقول اهل الجغرافية فان التيارات المائية العائمة في الشيخوخة تولد فيها روح الشباب من جديد فتنشط وتقوى وتدب في اوصالها روح اخرى تجعلها تندفع كالخيول الجامحة .

وقد اعطى انفتاح الابواب لقوى المعارضة روحا جديدا لحركة الشارع السوداني في مقاومته للنظام . فقد عادت الى البلاد تلك المجاميع الثائرة في منافيها ، بكل حماسها وبكل ثاراتها القديمة ، لتدخل كافة القطاعات المهنية بالسودان وتجعل من نقاباتها اداة اكثر فاعلية في هدم قلعة الطاغية . وبدأت تظهر لاول مرة موجات الاضرابات الجماعية في صفوف العمال والمزارعين والموظفين والاطباء والمهندسين فاظهرت كم ان النظام هش عندما يغيب احد قطاعات العمل عن الانتاج .

اما الذين دخلوا الاتحاد الاشتراكي في اول الامر فقد قلبوا لهجة الحوار والنقاش من حرير ناعم الى صوف خشن ، فتعالت اصوات المنددين بالاسلوب الشامل في الحكم والدكتاتورية المستبدة في السلطة . وتنادى اعضاء في اللجنة المركزية لاول مرة بضرورة وجود نظام للمنابر السياسية واجراء انتخابات حرة للبرلمان ورئاسة الجمهورية . ولقد اثر هذا النهج الجديد حتى على صفوف رجالات الحكم نفسه . فحدث ان اقال نميري المقدم صلاح عبدالعال مبروك من كافة مناصبه . ومبروك كان امينا عاما لـ « مجلس الثورة » في سنوات الانقلاب الاولى ثم عين عضوا باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بعد حل « مجلس الثورة » . وبعد تجريده من كافة مناصبه ذهب الى منطقته بحي الموردة وانضم الى « الوحدة الاساسية » وهي ادنى مراتب التنظيم السياسي وفق القانون المعد له . ورشح المقدم عبدالعال نفسه لانتخابات الحي وفاز ، ثم انتخابات منطقة ام درمان ففاز ، فانتخابات اقليم الخرطوم وفاز ايضا . وفي وقت لاحق فتح باب الترشيح للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ، وهو المؤتمر العام الذي يضم اعضاء التنظيم من كافة انحاء السودان . ورشح المقدم عبدالعال نفسه ففاز .. ثم جاءت انتخابات اعضاء اللجنة المركزية من داخل المؤتمر القومي فترشح فيها عبدالعال .

وفجأة وجد نميري ان الرجل الذي طرده من عضوية اللجنة المركزية بجرة قلم قد عاد اليها بالانتخاب الحر ! فما كان من « القائد » الا ان طرده مرة اخرى !!

وتكرر الامر نفسه مع ابو القاسم محمد ابراهيم الذي جرده نميري من كافة مناصبه والتي كان اهمها موقعه كنائب اول لرئيس الجمهورية .

فترشح ابو القاسم في انتخابات منطقة الخرطوم للاتحاد الاشتراكي ضمن قائمة واحدة وفاز باجماع الاصوات . وصادف ان كان التنظيم السياسي يستعد لانتخابات رئيس الاتحاد الاشتراكي . وحسب القانون فان رئيس الاتحاد هو مرشح التنظيم في انتخابات رئاسة الجمهورية . وجرت العادة ان يفتح باب الترشيح للرئاسة بشكل رمزي حيث لا مرشح اخر غير جعفر نميري . لكن ابو القاسم استخدم قانون التنظيم عام ٨١ واستثمر فوزه في انتخابات منطقة الخرطوم ، ليعلن ترشيح نفسه كمنافس لنميري في رئاسة الاتحاد الاشتراكي . فوقعت صاعقة في الخرطوم ! ووجد منظرو الحكم انفسهم

في مأزق من القانون الذي وضعوه بانفسهم . فاما ان يتم الغاء القانون حتى لا يترشح ابو القاسم نفسه مع « الرئيس » واما ان يترك القانون في مكانه ، وينزل « الرئيس » الانتخابات مع منافسه « ابو القاسم » . وقد كان الخيار الثاني مستحيلا .

ولم يجد نميري صعوبة في حل « الورطة » فأصدر امرا باعتبار نتيجة انتخابات منطقة الخرطوم باطلة باكملها . غير ان ذلك لم يحل الازمة تماما ، لان القانون كان يحتم اجراء انتخابات لمنطقة الخرطوم قبل الشروع في انتخابات رئاسة الاتحاد الاشتراكي .

ومرة اخرى فتح باب الترشيح .

.. ومرة اخرى رشح ابو القاسم نفسه .

ومرة اخرى فاز ابو القاسم !

ومرة اخرى الغى نميري النتيجة واعتبرها باطلة ، فآثر ابو القاسم ان « يلزم » بيته ومزرعته ويهجر السياسة .. !

ومع ذلك فقد « انفتح » رأس نميري على شقين وشعر بان الزمن تبدل فكبر الصغار من حوله ولم يعد « الرئيس » هو الخيار الاوحد . ولعل ذلك كان احد اهم المعالم التي افرزتها « لعبة المصالحة » حتى بعدما سقطت وخبا بريقها واصبحت ذكرى يتداولها الناس في « قعدات الليل » !

وفي غضون ذلك استطاع الشهيد الشريف حسين الهندي ان يكسب رهانه تجاه جبروت نميري وغدره بـ « الجبهة الوطنية » . وقد اعطاه ذلك رصيدا هائلا بين السودانيين باعتباره الرمز الوطني الوحيد الذي كشف دهاء السلطة وثعلبية رئيسها ، فلم ينخرط في امور الصلح والتصالح . وركز الشريف في السنوات الممتدة من عام ٧٧ الى ٨٢ على فضح نظام نميري للرأي العام العربي والدولي بوثائق ومستندات من بطن الحكم . وراح الشهيد ينشر ملفات كاملة بفساد الحكم في السودان . وكان حريصا على ان يعري نميري أمام دول الخليج العربي بالتحديد حيث ان النظام كان يعتمد عليها في « زنقاته » النفطية والمالية . وفي الوقت نفسه استخدم الهندي حربه ضد النظام في جعل الصادق المهدي يبدو وقد « تورط » فيما لم يكن بحاجة اليه .

واستطاعت استراتيجية الهندي ان تلعب دورا كبيرا للغاية في عزل نظام نميري عربيا ودوليا من جهة ، وفي تعبئة الشارع السوداني ضد النظام وتجميع صفوفه الوطنية للمعركة الاخيرة ، من جهة ثانية . وكانت مجلة « الدستور » التي يصدرها الهندي تتسرب الى السودان كتسرب النسيم العليل الى الغرف المغلقة . وبدأ رجالات النظام انفسهم يتسابقون الى الاطلاع عليها ، وتداولها فيما بينهم ولكأنهم يبتغون صحوة من بعدما سدروا في الفجور والتيه . وصار عشرات الآلاف من السودانيين ، في مختلف ارجاء القطر ، يتابعون اسبوعيا فساد النميري من مجلة الشريف . واصبح الهم الاكبر لجهاز الامن فيما بين ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ ، هو تعقب القادمين الى البلاد واستكشاف ما اذا كانوا يحملون المجلة التي وضعها نميري في خانة الكوكايين . وكان السؤال الصعب دائما امام « الرئيس » هو من اين للشريف كل هذه الاخبار ؟

ولعل واحدة من الاطروحات السياسية البليغة التي خطها الشهيد عبر مجلته ،

تلك التي نشرها اواسط عام ١٩٧٩ ، وطالب فيها الدول العربية بقطع معوناتها عن نظام نميري .

وجاء نصا في مقال الهندي « ليعلم العرب ان نميري قد استهزا بهم واستهانهم واستضعفهم ومشى على تاريخهم مستهزئا وضرب عرض الحائط بمواثيقهم واحلافهم وتطلعات امتهم ، واخرج لهم لسانه ولسان الصهيونية والامبريالية العالمية والاستعمار ، واحط بقدرهم وقضيتهم بين الامم والشعوب والدول »

ومضى الشهيد الهندي للقول : « لقد تذكر نميري صلة رحمه بالهكسوس والرومان والبطالسة والشراكسة والمماليك والفراعنة ، ونسي صلة ارحامه بيعرب وقحطان . وتذكر صلة رحمه بالسادات ونسي اوشاج الشعب السوداني بعلي بن ابي طالب وخالد بن الوليد وصلاح الدين ومحمد بن عبدالله .. فاين هي ارحامهم ؟ واين صلاتها ؟

ويا لضيعة العرب والاسلام ! لقد كثرت اموالكم حتى اصبحت نهبا لكل سفينة ، وهي عند النميري نهبا لكل خائن . فيا لضياعنا ويا لضياعكم ويا لضياع مقدرات الامة العربية » .

واستطرد الزعيم السوداني الراحل يقول في مقاله للعرب : « فليعلم الجميع ان كانوا لا يعلمون ، وليقراوا التاريخ ويستحضروا الماضي ويستقرئوا المستقبل ، وليضعوا وراءهم وامامهم وفوقهم هذه الحقائق :

- نحن حزب الحركة الوطنية ممثل الجماهير السودانية الكادحة العريضة من عمال وزراع وطلاب ومهنيين وفنيين وجنود وتجار ومثقفين .
- نحن اصحاب الاغلبية الجماهيرية الشعبية في كل مدينة وكل قرية وكل حي وكل مزرعة وكل مدرسة وكل مصنع وكل ثكنة وكل حضر وريف وبادية وكل مغترب .
- نحن الامناء والحراس على مسيرة هذا الشعب ومساره ، والحفظة على مكتسباته الوطنية وانتماءاته القومية .
- نحن الاشتراكيون بالالتزام نحو قضايا الكادحين من زراع وعمال .
- نحن الاسلاميون بالولادة وبالفطرة والسجية والغريزة والعقيدة .
- نحن القوميون بالمنشا والالتزام والانتماء والتاريخ .
- نحن الاحرار الديمقراطيون المتحررون فكرا ونضالا ومسارا .
- نحن المعارضون لهذا النظام منذ ولادته بالنظرة الوطنية والبصيرة القومية . لم نحالفه ولم نصادقه ولم نهادنه ولم نشاركه دقيقة واحدة منذ نشاته والى يومنا هذا ، والى ان يرث الله الارض وما عليها . »

.. ويا لحسرة السودان يوم فقد شريفه ، عندما كانت شمس النميري تتدحرج الى ضفة المغيب .. فلقد عاش الرجل من اجل الحرية واستشهد من اجل الكرامة ، .. فانه باذن ربه لمن الخالدين .

ووصلت اجهزة الامن في اواخر ايامها ، الى نتيجة مؤداها ان هذه المعلومات المثيرة تتسرب الى المجلة عبر البعثيين السودانيين ، بموجب الائتلاف الحزبي الذي عقدوه مع الشريف . وواقع الامر ان البعثيين السودانيين اخذوا يظهرون في تلك الفترة كقوة سياسية قادرة على ازعاج النظام والهاب حماس الشارع ، بعدما انطلقوا يغطون جدران المنازل والدواوين الحكومية بالشعارات المناهضة للحكم . بل انهم وصلوا في ذلك الى ان خطوا شعاراتهم على جدران منزل النائب الاول لنميري ورئيس جهاز الامن عمر محمد الطيب .

وحدث ان جئت الى الخرطوم في شتاء عام ١٩٨٢ قادما اليها من القاهرة . وفي المطار استقبلني ضابط امن برتبة مقدم ، وكان زميلي في الدراسة الجامعية . وبعد ترحيب حار بمقدمي اخذ يسهل امر خروجي من اجراءات المطار واوصلني بسيارته الى المنزل . وفي الطريق ابلغني بان جهاز الامن اقر اجراء روتينيا جديدا ، بان يستدعي الصحفيين السودانيين القادمين الى البلاد ، ويسألهم عن بعض الامور العادية وطمأنني الى ان المسألة لن تعدو ان تكون تناول كأس من الشاي فلا يجب علي ان اقلق كما انه ليس من الحكمة ان ابلغ اسرتي بذلك .

وقال لي الضابط : انه سينتظرني في العاشرة صباح اليوم التالي في مكاتب الجهاز .

ولم يكن غائبا عن بالي ساعتها ، ان الامر هو تحقيق امني باسلوب مهذب .

وفي اليوم التالي رحت لمبنى الجهاز ووجدت صاحبي ينتظرني على المدخل الرئيسي . ودلفنا الى البيت الرهيب . وبعد مرورنا بعدة ممرات وطوابق وغرف ، دخلنا الى مكتب مسؤول الامن الخارجي ، ووجدت نفسي بين خمسة ضباط تبدو على محياهم علائم الذوق وبشائر الابتسامات . ثم دار الحوار بيننا على النحو التالي :

- س : ما هي طبيعة عملك بالضبط في جريدة « السياسة » ؟
- ج : محرر في قسم الشؤون الخارجية .
- س : وبماذا يختص قسم الشؤون الخارجية ؟
- ج : يختص بتحرير جميع الاخبار السياسية ، عربية كانت ام دولية .
- س : من الذي يجيز نشر الاخبار بعد تحريركم لها ؟
- ج : رئيس التحرير الاستاذ احمد الجار الله .
- س : كيف تتعامل مع اخبار السودان التي تقع بين يديك ؟
- ج : اتعامل معها كأي اخبار عادية اخرى .
- س : حتى لو كانت ضد السودان ؟
- ج : ضد السودان ام ضد النظام تقصد ؟
- س : وهل هناك فرق بين السودان والنظام ؟
- ج : السودان وطن والنظام حكم ، وفي اعتقادي ان من خصائص الاوطان انها لا تتغير بين الانظمة يمكن ان تتبدل .
- س : لنفترض ان الخبر ضد السودان الوطن بمفهومك انت ؟

- ج : في هذه الحالة ابلغ مسؤولي الجريدة ان هذا الخبر يسيء الى وطني ، ولكنني لا استطيع ارغامهم على حظر الخبر .
- س : واذا كان ضد النظام ؟
- ج : احرر الخبر وارفعه لمسؤولي دون تعليق
- س : لماذا ؟
- ج : لاننا كمحررين لا يجب ان نكون مرتبطين بانظمة ، وذلك هو نهج الجريدة باكملها .
- س : هل تعتقد بان السودانيين المغتربين في الكويت معارضون للنظام ، بشكل عام ؟
- ج : الحقيقة ان طبيعة عملي لا تسمح لي باقامة علاقات واسعة استكشف فيها مواقف السودانيين من نظام الحكم .
- س : ولا حتى في ايام الجمع ؟
- ج : ولا حتى في يام الجمع لاننا نعمل طوال الاسبوع
- س : ولا حتى في الاعياد ؟
- ج : في الاعياد تكون زياراتي للاسر والاصدقاء قصيرة ولا تدور فيها مناقشات سياسية جدية .
- س : هل تعرف الدكتور مصطفى خوجلي ؟
- ج : اعرف انه استاذ بجامعة الكويت .
- س : اقصد هل تعرفه شخصيا ؟
- ج : لم التقيه حتى الان .
- س : معقول ؟
- ج : نعم
- س : هل تقرأ مجلة الدستور ؟
- ج : نعم
- س : لماذا ؟
- ج : لانها مهتمة باخبار السودان
- س : قصدك لانها مهتمة باخبار مثيرة عن السودان ؟
- ج : اي اخبار عن السودان تهمني بصرف النظر عن درجة اثارتها .
- س : هل تعتقد ـ بحكم عملك كصحفي ـ ان اخبار « الدستور » صادقة ؟
- ج : عملي كصحفي لا اظنه يتيح لي ان اصدر حكما قاطعا عن مصداقية اي صحيفة او مجلة .
- س : ماذا تعرف عن حزب البعث ؟
- ج : اعرف انه الذي يحكم في العراق
- س : هل تعتقد بان هناك بعثيين في السودان ؟
- ج : ابتعادي عن السودان يجعلني لا اعرف شيئا عن القوى السياسية في البلاد .

... وفي الختام قال لي مسؤول المكتب : على اي حال نرجو الا تكون هذه الاسئلة قد

ضايقتك .. ونحن ثقتنا كبيرة في انكم الصحفيين بالذات ، سفراءنا الحقيقيين في الخار
.. ونثق في انكم ستقاومون اي تيار يحاول تشويه سمعة بلادنا .. والحقيقة نحن لا يهم
ان تكونوا موالين للنظام بقدر ما يهمنا ان تكونوا موالين لوطنكم .. لان الوطن فعلا ـ كـ
قلت انت ـ هو الباقي دائما وابدا . !

واضاف : ونحن مستعدين لان نذلل لك اي صعوبات تواجهك خلال فترة اجاز
في البلاد ، حتى اذا شعرت بان ازمة المواصلات تقف امامك كعقبة لتحركاتك فما عل
الا ان تزورنا هنا وتطلب اي سيارة من سياراتنا لتكون تحت خدمتك بسائق او بدو
سائق .

وخرجت من جهاز الامن وقد ادهشني الانتقال المفاجيء لسائلي ، من طبيعة عم
الى مجلة الدستور والبعثيين .

وكان علي ان ادرك بعد ذلك ان هاتين النقطتين هما محور اشتغالات جهاز الامن
في هذه الفترة على اقل تقدير .

● ● ● ●

اما الجانب الآخر للعبة المصالحة ، فقد كان « الاخوان المسلمون » ، الذين دخلو
في اجهزة الحكم ، عبر الجناح الذي يتزعمه الدكتور حسن الترابي . وبين الترابي
والصادق علاقة مصاهرة(1) لها بشكل او بآخر ، دور في اشعال وطيس السباق السياس
بينهما . غير ان كليهما يحرص دائما على انكار ان تكون العلاقات الخاصة لها دور ل
بينهما من خلافات وتفاوتات في مسائل الحكم والسياسة . ومن صدف الزمان ا
الصادق والترابي ، اينما كان احدهما في موقع ، كان الآخر في الموقع المضاد له . فل
يحدث ان شاركا سويا في الحكم ، حيث ظلا يتبادلان مواقع السلطة والمعارضة ، يتناوب
الحقب ، وعلى مر العهود السياسية التي عايشاها من على مقربة او مبعدة .

و« الاخوان » قبل انخراطهم في المصالحة ، عام ١٩٧٧ ، عقدوا اجتماعا موسعا
برئاسة الترابي للبحث في كيفية التعامل مع الخطوة الجديدة . وكان رأي الترابي انه
يفضل العودة للمشاركة في الحكم لسببين :

اولهما : ان العودة تحقق للحزب شرعية العمل من داخل النظام نفسه . وانه اذا كان
الهدف الاستراتيجي للاخوان ، هو اقامة حكم الشرع ، فلماذا لا يسعون الى تحقيقه من
داخل مؤسسات النظام ، خصوصا وان نميري بدا بنفسه يميل نحو التصوف واولياء
الله وشرع في اضفاء كثير من اللمسات الدينية على اوجه الحياة .

ثانيهما : ان العودة تحقق للاخوان مشاركة الشريف الهندي والصادق المهدي ، في
انصبة الحكم التي سيمنحها لهما النظام . وانه اذا اعطيت الفرصة للاثنين للدخول
وحدهما ، فسيخطفان الاضواء من كل فصائل المعارضة الاخرى .

وفي الاجتماع نفسه وقف الساعد الايمن للترابي ـ انذاك ـ الصادق عبد الله
عبدالماجد ، يعارض رأي الترابي ويفنده .

---

(1) الدكتور حسن الترابي متزوج من شقيقة الصادق المهدي .

وقال ان مجرد الحديث عن مشاركة النظام ، تحت اي تكتيك كان ، سيحمل الاخوان المسؤولية التاريخية في اطالة امد الحكم . وذكر عبدالماجد انه لأمر ساذج ان يتصور قادة المعارضة انهم قادرون بالسلام ، على احتواء نظام فشلوا في اسقاطه بالسلاح . واضاف انه حتى اذا قبل نميري فكرة اقتسام الحكم مع معارضيه ، فان في النظام رموزا ستقاتل منافسيها الجدد بلا هوادة ، رغم انف نميري . ووصف الصادق عبدالماجد خطوة المصالحة بانها « **طعم كبير** » لاصطياد قادة المعارضة وكسر شوكتهم .

وهنا وقعت مشادة حامية بين الترابي ورفيقه عبدالماجد . وكانت تلك بداية الانقسام الكبير الذي شهده « **الاخوان** » في السودان حيث انفصل الصادق عبدالماجد بحزبه « **الاخوان المسلمون** » وشكل الترابي في وقت لاحق « **الجبهة القومية الاسلامية** » .

وقد نقل جماعة من « **الاخوان** » انفسهم للصادق عبدالماجد ان الترابي قال عنه انه يحلم ببناء دولة اسلامية بالعضلات !

فوقع الطلاق النهائي بين الاثنين .

وقد اسرع الدكتور بهاء الدين محمد ادريس ، باعتباره المسؤول عن مطالعة التقرير اليومي عن الامن ، الى ابلاغ نميري صباح ٢/١٠/٧٧ ، بان « **الاخوان** » انشقوا . فرد عليه نميري « **ما قلنا ليكم .. ضربة معلم** » !

وكان نميري يقصد بذلك انه جنى الآن اول ثمرات مشروعه بان حول حلفاء الامس الى اعداء ، عندما اصبحت الامور متعلقة بالسلطة .

وقد حكى بهاء الدين نفسه في زيارة قام بها للكويت عام ٨٢ رواية « **ما قلنا ليكم ضربة معلم** » وذلك اثناء زيارته للسفارة . واسترسل قائلا : هو نميري اصلا عمل حكاية المصالحة دي عشان يكشف بيها اوراق الجماعة ديل للسودانيين !

وكان بهاء يقصد بذلك ان نميري يريد ان يظهر للشعب السوداني ان قادة المعارضة لا هم لهم ، في النهاية ، سوى كراسي الحكم .

وبعد الانشقاق لم ينشغل جماعة الترابي كثيرا باين يكون موقعهم في النظام . فقد دخلوا ببرنامج عمل متكاملا ، له اولويات قصوى وآنية واهداف بعيدة وقريبة . وكان على رأس همومهم ان تتم اعادة التنسيق بين كافة كوادر الحزب في عموم البلاد . وقد اخذت منهم هذه الخطوة عامين من الصمت ، ومراقبة الاحداث من مقاعد المتفرجين ، او هكذا تراءى لمن حولهم . وعلى نحو او آخر بدا كما لو ان « **الاخوان** » انتهزوا تلك « **الهدنة** » لمراقبة الصادق المهدي وهو يخرج من مولد المصالحة بلا حمص ، فيدخلون هم باسلوب اكثر دهاء من الصادق في التعامل مع جعفر نميري .

ثم جاء عام ١٩٨٠ .

وكان ذلك هو بداية التحرك الحقيقي لـ « **الاخوان** » نحو المواقع المتقدمة التي حصلوا عليها فيما بعد في دولة نميري . كانت فورة المصالحة قد تلاشت بحيث لم يبق منها سوى بصمات الذين دخلوا في ركاب النظام ، فاضفوا عليه بعضا من مساحيق نميري في خداع الامة . وكان نميري قد كلف مستشاره الصحفي محمد محجوب بان

يعد له كتابا باسم « **النهج الاسلامي لماذا** » ؟ على ان يتبعه بآخر يسمى « ا**لاسلامي كيف** » ؟ وجاء الكتاب الاول معدا بصياغة غزلية من نميري تجاه الج الدينية . وفعل الكتاب فعل السحر لدى « **الاخوان** » فظنوا ان الرجل اهتدى من ب جاءته البينات ، وأنه اقترب منهم بقدر ما ابتعد من « **الشيوعيين والعلمانيي**

ومن جانب آخر كانت حركة الخميني في ايران ، قد اتجهت الى اقامة عل حزبية ، مع عدد من رجالات الدين في الوطن العربي . وكان من بين الذين راه الخميني في شأن حركته الدكتور حسن الترابي . والواقع ان العلاقات كانت قد س بين الخميني ونميري بسبب شاه ايران . فعندما كان امبراطور ايران الد « **يستريح** » في اسوان ، في مستهل مشوار منفاه ، اتصل نميري بالسادات ها وابلغه ان السودان مستعد لاستضافة الشاه . غير ان الرئيس المصري ابلغ نميري يومين بان الشاه يشكره على هذه « **اللفتة الكريمة** » لكنه يعتذر عن المجيء الى السو نظرا لطبيعة الجو الحار في البلاد . كما نصح السادات نميري بعدم التورط في الدعوة لان السودانيين « **حساسين** » وقد يثير وجود الشاه حفيظتهم ، ولا داعي لا قلاقل في وقت بدت فيه الامور تستقر في الخرطوم .

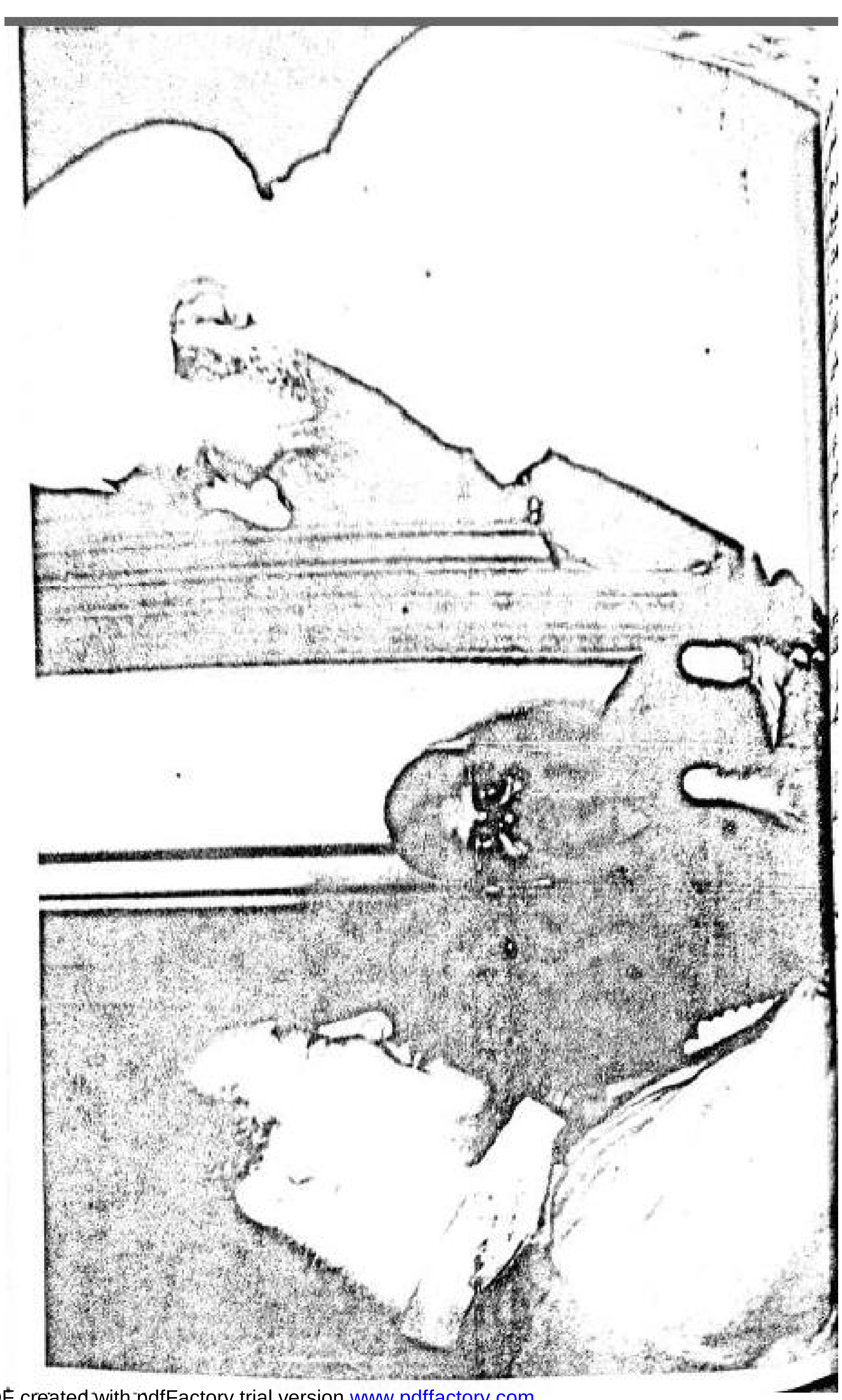
وقد تحدث الخميني مع الترابي حول كيف تصاعد مده الديني حتى اط بالشاه . وتناول ايضا ما اسماه « **تجربة الجهاد الايراني** » في سبيل اقامة حكم الل وكيف استطاع بركانه ان يجتاح مشاعر الامة ويحولها الى وقود لنار « **الثورة** ، واعرب الخميني عن شكره لـ « **اخوة الجهاد** » في السودان ، على تحريكهم للمظاهرا التي خرجت تهتف « **للثورة** » عقب اسقاط الشاه .

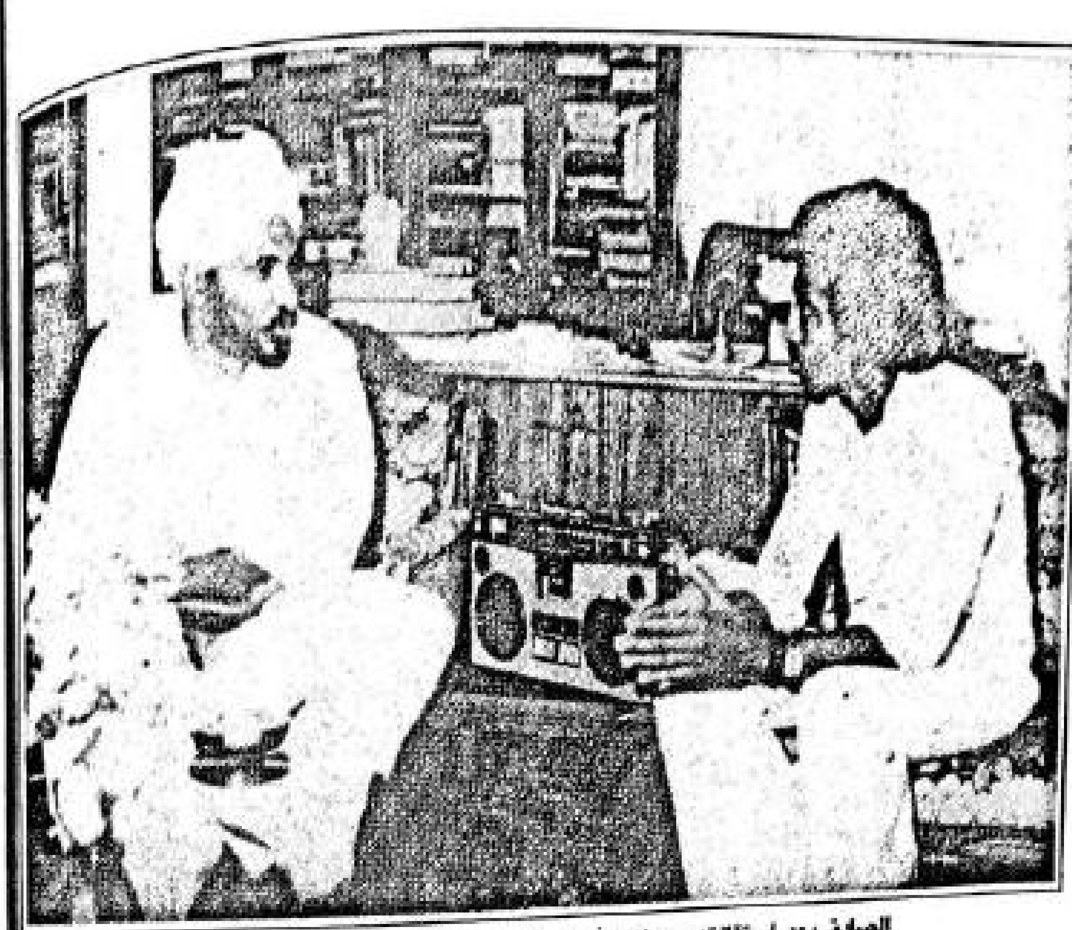
ولسبب من كل تلك الاسباب ، او لاجلها جميعا ، عقد الاخوان احد ا اجتماعاتهم الحزبية على الاطلاق . ودارت على مدى ثمانية ايام متصلة في عام ١٩٨٠ مناقشات حامية حول « **استراتيجية الجهاد الاكبر** » للاستيلاء على السلطة ا السودان .

وقسم المجتمعون « **استراتيجية الجهاد** » الى ركنين . اولهما خطة التحرك الداخلي ، والاخرى التنسيق مع الخارج ، على ان يكتمل تنفيذ الاستراتيجية كلها ، مع نهاية عام ١٩٨٥ .

ومن الغريب ان نظام نميري سقط في الشهر الرابع من عام ١٩٨٥ ، ولم يشهد قادة الاخوان لحظات سقوطه حيث ان الامام كان قد سارع الى ادخالهم للسجون !

نميري يستقبل الصادق المهدي (١٩٧٧) بعد ان ادى المهدي القسم عضوا في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي
ويبدا في الصورة الدكتور عون الشريف قاسم





الصادق بعد استقالته من المكتب السياسي يتحدث الى المؤلف (يوليو ١٩٨٠)



الباب السادس

- استراتيجية الجهاد

استراتيجية الجهاد الاكبر

في سياق التحرك الداخلي لاستراتيجية الجهاد ، وضع « الاخوان » امامهم تجربة التحالف السابق ، بين النظام والحزب الشيوعي السوداني . وطرحوا سؤالا على النحو التالي :

هل فشلت محاولة الشيوعيين للاستيلاء على السلطة بسبب انهيار عمليتهم العسكرية في يوليو ٧١ فقط ، ام ان هناك اسبابا اخرى ؟

وراحت الاجابة على هذا السؤال تسرد تحليلا لما اسموه باسباب تداعي التجربة الشيوعية في السودان . وورد في التحليل ان الشيوعيين فشلوا في تحالفهم مع نميري ، قبل ان تفشل حركة هاشم العطا . ودللوا على ذلك بعبارة قالها نميري في ١٦ يوليو ١٩٧٠ في مهرجان شعبي بالخرطوم . وكان نص العبارة « **لسنا بعقائديين ولا مذهبيين ولا مقيدين بزيد او عبيد من فلاسفة هذا العصر** » .

واستطردت اجابة « **الاخوان** » الى القول : ان من اكبر اخطاء الشيوعيين ، انهم لم يقيموا مؤسسات اقتصادية ضاربة في بنية النظام . وان الشيوعيين انشغلوا في بناء ايدلوجيتهم ، على حساب المؤسسات الاقتصادية ، التي كان يمكن لو اقاموها ان تورط النظام في تحالف يصعب الفكاك منه .

واورد التحليل كذلك ، ان الحزب الشيوعي السوداني كان مركزيا في نشاطاته ، ولم يحرص على ان تكون كوادره في الريف ، على علم بتفاصيل ما يجري في العاصمة . واكبر دليل على ذلك ان كوادر الحزب الشيوعي في الارياف لم تكن على علم بحركة هاشم العطا ، سوى من بيانها رقم (١) . وانهم ـ الشيوعيون ـ كانوا الى ذلك اقليميين متقوقعين داخل السودان ، ولم يشركوا حلفاءهم بالخارج ، في شأن تحركاتهم ، وضربوا مثلا على ذلك بان بريجنيف ابلغ ذات مرة وفدا حكوميا بانه لم يسمع من قبل باسم عبدالخالق محجوب ! ، ومثلا آخر ان الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ادان حركة هاشم العطا واعتبرها « **مغامرة طائشة** » من جانب بعض الشيوعيين في السودان .

ووصل التحليل الى قناعة بان الشيوعيين ، طوال فترة تحالفهم مع نميري ، لم يحاولوا دراسة شخصيته واستكشاف المنافذ التي يمكن من خلالها الالتصاق باعماق وجدانه . وانهم لو كانوا فعلوا ذلك لاكتشفوا ان نميري رجل « **عاطفي** » تستثيره احزان الناس ومظلومياتهم . وهنا اورد التحليل منعرجات نفسية هامة في حياة « **الرئيس** » جاء ذكرها في فصل سابق من هذا الكتاب . وبمؤداها خلص التحليل الى ان شخصية نميري قابلة للالتصاق بالمذاهب الدينية دون غيرها من المذاهب الاخرى .

وذكر تحليل « **الاخوان** » ان الشيوعيين طوال فترة تحالفهم مع نميري ، لم

يشعروه بالزعامة ، وتعاملوا معه كانداد في الحكم . وانهم راحوا يشيعون وسط الناس ، ان الرجل الذي اختير في الاساس ، ليترأس مجلس قيادة الثورة ، في ٢٥ مايو ٦٩ ، هو مزمل سليمان غندور وليس نميري ، وان الاخير اتفق عليه لسهولة تطويعه وتشكيله كما يريد اعضاء المجلس .

واوضح ان التجربة الشيوعية في الحكم ، قضت نحبها ، قبل ان يقيم النظام مؤسساته الخاصة ، فغابوا ـ مثلا ـ قبل ظهور الاتحاد الاشتراكي ، ومجلس الشعب . وانه كان من الجائز ان يتغلغلوا اكثر في النظام ، لو ان هذه المؤسسات كانت موجودة .

ثم انتقل التحليل بعد ذلك الى علاقة الحزب الشيوعي السوداني بالجيش . فاشار الى ان الشيوعيين لم تكن لهم كوادر عسكرية عريضة بعكس ما كانوا يشيعون ذلك . وانهم لو كانوا يستندون على قاعدة عسكرية حقيقية ، لما اضطر هاشم العطا ، لان يسرح نصف جيش الخرطوم ، غداة توليه سلطة الـ ٧٢ ساعة . واضاف ان الشيوعيين ، توقفوا منذ عام ٦٧ ، بالتحديد ، عن بناء قواعد عسكرية لهم في الجيش ، وراحوا منذ ذلك العام يعتمدون على « ضباط جاهزين » من ذوي الرتب المتقدمة .

وارجع التحليل توقف حركة البناء الشيوعي في الجيش ، الى « عقم اساليب الكسب العسكري » التي درج الشيوعيون على اتباعها : اضافة الى مواصفات الانتقاء المتشددة ، التي اخذت تتبع في اختيار الطلاب العسكريين قبيل دخولهم الكلية الحربية ، حيث لم يعد هناك مجال لاختيار طلاب ، تبدو على ملامحهم ميول يسارية .

ومضى يقول في سرده لتحليل فشل التجربة الشيوعية ، ان الشيوعيين تجاهلوا قطاع التربية والتعليم ، فمنذ قيام ثورة اكتوبر ٦٤ ، لم تكن للشيوعيين عناصر فعالة في القطاع التعليمي . وان حقيبة التربية هي الوحيدة من بين الحقائب الوزارية التي لم يتولاها وزير شيوعي منذ استقلال السودان . وقال ان غيابهم عن قطاع التربية والتعليم ، شل صلاتهم ، بمرور الزمن ، عن جيل كامل من السودانيين ، لم يكن ميسورا له ان يفهم لغتهم بعد طول هذه المدة .

ثم استعرض التحليل علاقة الشيوعيين بالنقابات . فاشار الى ان الحزب الشيوعي كرس جهوده في دائرة نقابة العمال ، دون سواها من النقابات . وان الشيوعيين فات عليهم ان النقابات الاخرى ، اخذت تتنامى في السنوات من عام ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ ، بشكل رادف حجم نقابة العمال ، التي لم تعد لها تلك الفعالية في توجيه الماكينة السياسية للبلاد .

واختتم « الاخوان » تحليلهم لفشل التجربة الشيوعية ، بالاشارة الى « اكبر المعضلات » التي واجهت انتشار الحزب الشيوعي داخل المجتمع السوداني . وقال ان الشيوعيين ، كانوا يكافحون من اجل اقناع الناس بايدلوجية تتعارض مع دينهم ، مما كان له ابلغ الاثر في ضعف حركة التبليغ برسالتهم ، فضلا عن ان الشارع العربي عموما ، بدا يفقد ثقته باليسار منذ هزيمة ٦٧ . وان الناس اثر تلك الهزيمة اخذت تعود لاصولها الدينية ، حيث كان اكبر افراز للمد الديني خلال هذه الفترة ، « ثورة

الخميني ، التي سيكون بمقدورها قريبا ان تلقي بظلالها في الساحات التي خلا منها المد اليساري .

(ومن المناسب هنا ، الاشارة الى ان الاخوان عادوا واجتمعوا مرة اخرى اواسط اكتوبر عام ٨١ ، عقب اغتيال السادات في مصر ، وصنفوا عملية خالد الاسلامبولي ، الى ثالثة القرارات حركة الخميني في الوطن العربي) .

في الجانب الآخر ، وضع الاخوان تحليلهم بشأن فشل التجربة الشيوعية ، على الطاولة ، واخذوا يرسمون على ضوء ثغراته ، استراتيجية الجهاد الاكبر » .

فاكدوا اولا ، على ضرورة ان تكون للحزب ، مؤسسات اقتصادية نافذة ، تستطيع بمالها من قوة ان تقرض الحكومة نفسها ، الامر الذي يتيح لها السيطرة على حركة السوق التجارية . وقالوا انه متى ما قامت مثل هذه المؤسسات ، فان عصفورين يكون قد تم اصطيادهما بحجر واحد . اولهما اغراق النظام في كم هائل من الديون المباشرة وغير المباشرة ، وثانيهما قيام المؤسسات نفسها بتمويل حركة البناء الداخلي والخارجي للاخوان . وكان الرأي ان يكون المحتوى الداخلي لهذه المؤسسات ، تابعا بكامله للاخوان ، على ان تكون صبغتها الخارجية ، اسلامية بالمعنى الشمولي للكلمة .

واقر المجتمعون بعد ذلك ، ضرورة التحرك ، لمواجهة نظام الحزب الجمهوري ، والقضاء عليه ، قبل ان يستفحل مفعوله في كبد النظام الذي اخذ يعتاد على هضمه . وارتكزت خطة التحرك في هذا الصدد ، على اثارة قضية تكفير زعيم الحزب محمود محمد طه ، التي كان القضاء قد نظر فيها عام ١٩٦٨ .

ودعت خطة تحرك الاخوان تجاه الجمهوريين ايضا الى ضرورة استصدار مجموعة من الفتاوى السودانية والعالمية من الحكومات والمجمعات الفقهية ، لتكفير الجمهوريين وتلحيد زعيمهم محمود محمد طه ، واشعار الدولة بان الجمهوريين يتسترون بالدين ، على نشاط سياسي كبير معاد للنظام .

وتلا ذلك اقرار خطة للتحرك وسط طلاب المدارس الثانوية في عموم البلاد . وكان تبريرهم لهذه الخطوة ، ان من يريد السيطرة على جامعات السودان ، عليه ان يسيطر على المصب الطلابي لهذه الجامعات ، وهو المدارس الثانوية . وقالوا ان الطلاب الذين سيكسبهم الحزب في مرحلة الاعداد الثانوي ، هم الضمانة الوحيدة ، لاحتكار « الاخوان » لاتحاد طلاب الجامعات على مدى السنوات المقبلة . وانه حتى يتم التحرك بسهولة وسط طلاب الثانويات ، فانه ينبغي مراعاة دور المدرسين في هذه الخطوة . وطبقا لذلك فان البرنامج يجب ان يركز على ادارة شؤون التعيين للثانويات بوزارة التربية .

وافردت استراتيجية « الاخوان » مساحة واسعة للجهاز القضائي في البلاد . وتوصلت الى حكم مفاده ان قوى اليسار ، رغم عزلها عن المرافق الهامة ، فهي تكاد تسيطر على هذا الجهاز الخطير . وان هذه « الحقيقة » يجب ان تصل الى مسامع السلطة ، ونميري على وجه الخصوص . وانه ينبغي العمل على افتعال هزات في السلك القضائي ، تتوافق مع ما وصل للسلطة من معلومات ، بشأن تعاظم القوى اليسارية في هذا القطاع .

وقالت الاستراتيجية ان السلطة ستجد نفسها ، وسط هذه الهزات ، على طريقة من الاصطدام برجالات القضاء . وعند ذلك يمكن ان تظهر احكام الشريعة الاسلامية ، كحل جذري للعلاقة بين السلطة والقضاء . حتى اذا ما احتكمت الدولة لكتاب الله وسنة رسوله ، تحول السلك القضائي باكمله ، الى هيئة « ثانوية » في الهرم الحكومي العام ، وهو امر لا بد ان يدخل السرور الى نفس نميري الذي يزعجه كثيرا ان يتصور بان القضاء سلطة موازية له في الولاية . وانه متى ما اقتنع الرئيس بجدوى هذا الحل ، كان امر الشريعة قد قطع شوطا بعيدا .

وعلى صعيد اخر فانه يجب اقناع النظام بان « حكم الشرع » سيوفر على الدولة كثيرا من نفقاتها . فبموجبه ستخلو السجون من آلاف المحكومين بتهم السرقة والقتل والدعارة وصنوف الفساد الاخرى ، ولن يكون امام النظام التزامات مالية تجاه المساجين . وان اي امر في البلاد ، اذا ما ارتبط بنفع مالي للنظام ، لا بد ان يجد قبولا كبيرا لدى « الرئيس » .

وقد اخذ الدكتور حسن الترابي على عاتقه ، مهمة التحرك نحو الجهاز القضائي . ولعل الذين كانوا قريبين منه ابان توليه منصب النائب العام ، لاحظوا حدة الانتقادات التي كان يوجهها بمناسبة وبدون مناسبة للجهاز القضائي .

وعرجت « الاستراتيجية » بعد ذلك الى غرفة اخرى !

فقد اتفق المجتمعون على ضرورة التسلل الى مواقع قريبة من « الرئيس » . وهنا ورد اسم الدكتور بهاء الدين محمد ادريس كشخصية ينبغي العمل على ازاحتها من قرب نميري . وجاء في سياق سيرة بهاء ، انه احدى الشخصيات « التافهة » في السودان ، ممن استطاعت ان تحتكر موقعا هاما بقرب نميري ، لما لها من قدرة على العزف على اوتار الوجدان الحساسة . وجاء ايضا كيف ان بهاء اصبح في سرعة البرق وزيرا هاما للشؤون رئاسة الجمهورية ، وهو الاستاذ الذي طردته جامعة الخرطوم بعد فضيحة اخلاقية مع احدى طالباته .

(جدير بالذكر ان بهاء طرد من جامعة الخرطوم بعدما سرب امتحانا لاحدى طالباته مقابل سكوتها عن فضحه اثر استدراجه لها لممارسة الجنس) !

وخلصت هذه الفقرة الى ضرورة زرع عناصر بذات مواصفات الدكتور بهاء ، قرب رئيس الجمهورية ، مع فارق ان « العناصر الجديدة » ستكون اكثر قدرة على استمزاج الروح الدينية التي يحتاجها الرئيس في هذه المرحلة . وان هذه العناصر اذا كانت بهذه المواصفات ، فانها تستطيع ان تشبع روح « الرئيس » الجديدة بحتمية تحويل البنية الاجتماعية للسودان ، الى كيان اسلامي خالص ، عبر تفنيد كل ما يشاع عن مخاطر هذا القرار .

وانتقلت « الاستراتيجية » بعد ذلك ، الى كيفية التغلغل داخل قطاع الجيش . فقالت انه يجب ان يؤخذ في الاعتبار ، ان مشاريع الانقلابات العسكرية ، اصبحت في حكم المستحيل ، نظرا لصعوبة التنسيق بين فصائل الاسلحة من جهة ، وتزايد قوة الاستخبارات العسكرية وجهاز امن الدولة من جهة اخرى . الى جانب ان الانقلاب -

يخشى اذا ما تيسر صنعه ، قد لا يحقق الهدف النهائي لاستراتيجية الجهاد . ذلك ان فرقاء الانقلاب ، قد لا تجمعهم بالضرورة ، وحدة الهدف ، لكن من الجائز ان يتفقوا على الاطاحة بالنظام .

ونظرا لكل ذلك ـ تقول الاستراتيجية ـ ان العمل داخل الجيش ، ينبغي ان يكون على شاكلة اتصالات فردية ، بمجموعة صغيرة من الضباط والجنود ، على ان يجتهد الحزب في بذر روح الفداء بهذه العناصر ، حتى يمكن تحويلها الى مجموعة فدائية ، قادرة على الحسم الانتحاري متى ما طلب منها ذلك . وان مرحلة تنفيذ هذا العمل ، ستكون مترقفة على لحظة تتيح فيها الظروف للحزب ، تسلم مقاليد الرئاسة ، اذا ما غاب تميري فجأة ! وان مثل هذه الظروف لن تتوفر بمعزل عما عداها ، بل ستكون ثمرة لكل ما سبقها من خطوات !

وفي الوقت نفسه ارتأت « الاستراتيجية » ضرورة تجنب الخطأ الذي وقع فيه الشيوعيون ، بشأن التغلغل الى داخل الجيش . ذلك ان التحرك نحو « الضباط الجاهزين » ، بات امرا بالغ الخطورة في ظل الاوضاع الحالية . فضمانة كسبهم تظل محفوفة بالشكوك حتى وان تم التدقيق في اختيارهم . ومن هنا فان الطريقة المثلى لاختراق صفوف الجيش ، تنحصر في طلاب الكلية العسكرية ، والاتجاه نحو كسب هؤلاء الضباط المستجدين ، منذ عتباتهم الاولى في السلك العسكري . وان ذلك يمكن تحقيقه بواسطة حصر هؤلاء الضباط ، ومعرفة الاماكن التي يخرجون اليها كل اسبوع ، والتعرف على اهلهم واقاربهم واصدقائهم الذين يقضون معهم عطلات نهاية الاسبوع .

وكان من المهم ـ في تقدير « الاستراتيجية » ـ زرع عناصر من « الاخوان » داخل الكلية الحربية ، على ان يراعى في هذه العناصر تواضع ادوارها ومهماتها داخل الكلية . ومن امثال هذه العناصر صغار الجنود وضباط الصف الموكلة اليهم مهمات التدريب العسكري ، الى جانب الطباخين والحلاقين والفراشين وكل من يقع اختصاصه ، بعيدا عن دائرة المراقبة العسكرية المتشددة . وكان الراي ان هذه العناصر ستتوفر فيها خصوصية الالتصاق اليومي بالطلاب ، فضلا عن عفوية طرحها الاسلامي في التبليغ ، مما يجنبها مخاطر الظنون والتوجس .

وتناول المجتمعون مسألة التحرك الى النقابات ، وانتهوا الى ضرورة الموازنة في العمل ، وسط النقابات جميعها ، وانه لا ينبغي الاخذ بنظرية التركيز على نقابة العمال لان عددا من النقابات الاخرى اضحى لا يقل اهمية وحساسية من العمال ، مثل الاطباء والمهندسين والمحاسبين والمدرسين والموظفين وغيرهم . ومع ذلك فقد توقعت « الاستراتيجية » ان تكون الحركة داخل نقابة العمال ، اسهل من غيرها في النقابات الاخرى ، لان ثلاثة من كبار القادة النقابيين العماليين ، وعلى راسهم رئيس النقابة عبد الله نصر تناوي ، اظهروا في الآونة الاخيرة تعاطفا كبيرا مع الاخوان .

ثم راحت « الاستراتيجية » تتحدث عن مسألة التحرك الخارجي .

وعني هذا الركن بشكل وحجم الاتصالات ، التي يمكن اقامتها ، مع الاحزاب والهيئات والمؤسسات الدينية في الخارج ، الى جانب الدعم المادي والمعنوي المفترض

الحصول عليه ، جراء هذه الاتصالات .

وكانت مصر ـ في الاستراتيجية ـ هي نقطة الارتكاز والانطلاق نحو تأسيس هذه الشبكة الخارجية . فقد اعتبر « الاخوان » الثقل الاسلامي المصري ، بمثابة « رافد اساسي » لمجرى الحكم الاسلامي الجديد في السودان . وقالوا ان اي اتجاه جدي ، لاقامة حكم الشرع في الخرطوم ، من شأنه ان يفرز نتائج مماثلة في القاهرة ، طال الزمن ام قصر . وان هذه النتائج حال ظهورها في مصر ، ستكون ذات حجم مضاعف عما هي عليه في السودان ، بالنظر لاتساع قاعدة الجماعات الاسلامية في مصر ، وبالنظر الى قابلية الشارع المصري نفسه للتجاوب مع الثورات الدينية اذا ما اندلعت هناك .

غير ان « الاستراتيجية » اشارت الى « التعددية الاسلامية » في مصر واعتبرتها عائقا امام انتشار المد الديني الثوري . ولهذا دعت « لان تكون خطوتنا الاولى تجاه الشقيقة مصر ، هي توحيد فصائل الجهاد هناك داخل تنظيم واحد ، الامر الذي يمكن ان تنقلب بعده موازين القوى السياسية في مصر . ومثل هذه الدعوة يمكن اتمامها عبر حث القادة الدينيين في مصر على توحيد الجهاد بطول وادي النيل ، لاحداث ثورة كبرى تعيد اصوليات الاسلام وتستأصل الحكام العلمانيين الكفرة ، من على ربوعنا » .

ورأت الاستراتيجية في هذا المجال ان تجري اتصالات عاجلة مع « الاخوان » في مصر ، يتم فيها التنبيه الى خطورة تعدد فصائل الجهاد هناك . « علما باننا تدارسنا بعمق ، اهداف وافكار كل فصيل من هذه الفصائل ، فوجدناها جميعها ، متفقة على ذات الطموح النهائي ، في السعي نحو اعلاء كلمة الله في بلاد طغى فيها البغي والفساد » .

واضافت انه « لمن المدهش » ان تتنافس في الشارع المصري ، الى جانب « الاخوان » ، تنظيمات مثل « التكفير والهجرة » و« حزب الله » و« حزب الدعوة » و« نسور الازهر » و« انصار الامة الاسلامية » و«« المجاهدون » و« اخوان الجهاد » و« الجهاد » . . وقالت ان جميع هذه الفصائل ، كما تبين بعد دراسة افكارها ، تعمل من اجل هدف واحد . الا ان تبعثرها بهذا الشكل ، اضعف محتواها . ومن هنا كان الرأي ان يتوحد جميع المجاهدين في مصر ، تحت تنظيم « الاخوان » ، على ان تتم داخل هذا التنظيم الواحد ، مناقشة الامور الفرعية المختلف عليها ، بين فصيل وآخر . ولاحظت « الاستراتيجية » ان التنسيق « مع اخوتنا في مصر » ، لن يواجه بأية عراقيل ، ذلك انه سيجري تحت مظلة « تنشيط العلاقات المصرية السودانية الراهنة » .

وكان المقصود بالعبارة الاخيرة ، عودة العلاقات بين القاهرة والخرطوم ، الى ذروة حماسها مرة اخرى ، بعد ان شابها فتور مفاجيء ، كان سببه تصريح ادلى به نميري في ١٧ يناير عام ١٩٨٠ ، قال فيه « ان قدمي لن تطأ ارض مصر مرة اخرى » . فرد عليه السادات بتصريح قال فيه « ان ارض مصر طاهرة لا تطأها الا الاقدام الطاهرة » . وكان السادات يعتقد ان نميري ادلى بهذه العبارة بعدما تلقى معونات مالية هدفها عدم

الانخراط وراء نهج القاهرة في اتفاقية كامب ديفيد . وقد تعكرت اجواء البلدين بعد التصريحين ، لمدة ثلاثة اشهر ، « طبٌ » بعدها نميري في القاهرة فجأة بعدما بلغه ان احد اولياء الله في الدقي يعالج المصابين بالعقم من الرجال والنساء !)

ونصحت استراتيجية « الاخوان » ، بدعوة مجموعة من « اخوة الجهاد » في مصر ، لزيارة السودان كوعاظ . وقالت ان هؤلاء اذا ما جاءوا للسودان فسيقومون ، بالطبع ، بجولات واسعة في ربوع البلاد ، يمكن ان تنتهز خلالها المناسبة ، لسرد « الكفاح التاريخي » لحركة الاخوان في مصر ، وكيف واجه « الشهداء الاوائل » تحديات « الفكر الشيوعي الملحد » الذي « حاول عبدالناصر غرسه في المجتمع المصري ».

وانتقلت « الاستراتيجية » بعد ذلك الى دور « الثورة الايرانية » في هذه المرحلة (ما بعد ١٩٨٠) . وتوقعت ان تكون لحركة الخميني آثار مشجعة على مسيرة الصحوة الاسلامية في السودان « لا سيما ان الخميني سبق أن عبر عن سعادته . لتعاظم دور القوى الدينية في اوساط الشعب السوداني » . وانه اعرب عن استعداده لـ « تقديم كل مساعدة ممكنة للاطاحة باعوان الشاه في السودان وعموم الامم المقهورة » .

وتحدثت الاستراتيجية في هذا الجانب ، عن دور الحركات الدينية السرية في ايران ، في تهيئة البلاد « للثورة » التي اطاحت بالشاه . واشارت الى انه يمكن الاستفادة من تكتيكاتها وحسن اتقانها للعمل السري ، في « معركة الجهاد » بالسودان .

والواقع ان ٢٧ عنصرا من « حزب الدعوة » الايراني استطاع ان يدخل الى السودان ، عبر مطار الخرطوم في مايو عام ١٩٨٠ ، تحت ستار انهم من المجاهدين الافغان . ورحبت بهم وزارة الاوقاف في وقت لاحق ووجهت بامكانية استيعابهم كمؤذنين وحراس لبعض المساجد . واقام جزء منهم في ضاحية « ام بدة » غرب ام درمان بينما اقام الجزء الثاني في ضاحية « كوبر » بالخرطوم بحري .

وتعرضت « الاستراتيجية » بعد ذلك الى « اخوة الجهاد » في تشاد ، ودعت الى ضرورة دعمهم وتقديم كل عون ممكن اليهم ، في سياق حربهم « ضد النظام الشيوعي في ليبيا » . وقالت ان النظام الحاكم في نجامينا (حكومة جوكوني عويدي) ، اخذ يعمل « من اجل القضاء على الروح الاسلامية في تشاد » الامر الذي يستوجب معه « ان تؤازرهم في هذه الحرب » .

واختتم « الاخوان » استراتيجيتهم بفقرة مطولة عن اهمية دور المغتربين السودانيين في « استراتيجية الجهاد الاكبر » . وجاء فيها ، ان الاغتراب في حد ذاته ، جهاد في سبيل العمل . ولاحظت « الاستراتيجية » ان عددا من الذين اغتربوا ، في دول الخليج العربي ، على وجه الخصوص ، سرعان ما اعترتهم تحولات نفسية دينية عميقة . وان بعضا منهم ، دفعته القوة المفاجئة لهذه التحولات ، الى مسالك دينية اكثر بعدا ، فظهرت عليهم النزعة الصوفية ! وربط التحليل بين هذه الظاهرة ـ التصوف ـ

وبين الاغتراب ، واعتبر ان الغربة هي احدى المكونات الرئيسية للانسلاخ من حياة
اللهو والملذات ، والاتجاه الى طريق الله والرضوان الابدي .

وبعد هذه المقدمة الفلسفية ، رات الاستراتيجية ضرورة ان يكون هناك « تحرك
كثيف تجاه « الاخوة المغتربين » . فمن جهة يكتسب هذا التحرك اهميته ، وسط تلك
التحولات النفسية ، المشار اليها سابقا . فيصبح التواجد بقربهم عاملا مساعدا ، في
انبعاث الروح الدينية الجديدة وتفجيرها بكل اطمئنان ، حيث ان البعض يصاب
احيانا بالتخوف ، مما قد يثار حوله من اسئلة واستفهامات ، بشأن الانقلاب
الصوفي في شخصيته » .

ومن جهة ثانية ـ قالت « الاستراتيجية » ـ ان التحرك وسط « الاخوة
المغتربين » يحقق عنصر الدعم المادي لهذه « الاستراتيجية » ، ذلك ان عددا من
« اخوتنا في الله » المقيمين في دول الخليج ، يحتلون بفضل الله مواقع هامة في تلك
الدول . وهو امر من شانه ان ييسر ، مسألة المساهمات المالية ، سواء من بين
السودانيين ، او المؤسسات الخيرية ، في دول الخليج او رجالات الفكر الاسلامي
في تلك الدول » ، في تعزيز اركان حكم الشرع بالسودان . وهنا اوصت الاستراتيجية
بضرورة ان يطوف عدد من رجالات الحزب ، بشكل موسمي في الخارج « مبلغين
اخوتنا هناك ، بما قطعناه من خطوات ، وداعين في الوقت نفسه ، الى المساهمة
باضعف الايمان » .

● ● ● ●

ولعل ما يلفت النظر هنا ، ان الامور اخذت تجري في السودان بعد فراغ
« الاخوان » من استراتيجيتهم ، باسرع مما كان يتصور « الاخوان » انفسهم . وبدا
كما لو ان الدولة تركتهم ينجزون ما خططوا له باسرع مما تصورته الاستراتيجية
لسنوات التطبيق والتنفيذ . ولهذه الظاهرة اللافتة سبب يتعلق بجهاز الامن الذي عثر على
نسخة من الاستراتيجية فيما كانت توزع على الكوادر الرئيسية للاخوان .

وقد عقد « مجلس الامن القومي » اجتماعا برئاسة نميري في ٢٢ اكتوبر عام
١٩٨٠ ، وكان الموضوع الرئيسي هو وضع خطة مضادة لاستراتيجية الاخوان .

وتحدث في الاجتماع اللواء عمر محمد الطيب بصفته رئيسا لجهاز الامن . فقال
انه يرى بان « تفتح » الدولة اوسع مجالا للاخوان يتحركون فيه . حتى اذا ما خرجت كل
الكوادر السرية من تحت الارض اصبح سهلا بعد ذلك ضرب الجميع في لحظة واحدة .
وذكر انه يعرف ان « الاخوان » من طبعهم « مندفعون » . واذا ما « طنشت » عنهم
الدولة لفترة طويلة فسيعتبرون ان الامن غافل عنهم وعندها سيسرعون في تطبيق خطى
الاستراتيجية ، بما من شأنه ان يجعل امر ضبطهم مرتبطا بجرم اكثر خطورة مثل واقعة
محاولة الانقلاب على السلطة .

وتحدث بهاء الدين محمد ادريس ، وكان عضوا في المجلس ، وقال انه يؤيد فكرة

اللواء الطيب ، لكنه يضيف على ذلك انه من الواجب اخذ الحذر في بعض الامور التي دعت اليها « الاستراتيجية » ، لانها اذا ما تركت ضمن خطة « طول البال » المقترحة ، فقد يصعب بعد ذلك السيطرة عليها .

وطلب عمر محمد الطيب من بهاء ان يعطيه بعض الامثلة على الامور العاجلة التي يقترح قمعها منذ البداية .

فذكر بهاء انه يقصد - مثلا - مسالة تحرك « الاخوان » وسط طلاب الثانويات والجامعة ، ومسالة التغلغل وسط الطلاب المستجدين في الكلية الحربية ، والمؤسسات الاقتصادية التي يعتزمون اغراق الدولة بها .

وقبل ان يعقب الطيب قال نميري لبهاء : لا .. حكاية المؤسسات الاقتصادية دي سيبها علي .. انا عندي معاها شغل ثاني !

ثم عقب عمر موجها حديثه لبهاء . فقال انه لا يرى خطرا من مسالة تحركهم - الاخوان - وسط الطلاب لسببين :

اولا : ان « طلاب مايو » الملتزمين بـ « فكرة الثورة » و« منهاج الاتحاد الاشتراكي » هم الاكثر عددا والاقوى نفوذا في المدارس الثانوية وفق آخر احصائية وصلت للجهاز .

ثانيا : انه سيكون من مصلحة الامن ان يتحرك « الاخوان » وسط الطلاب ، لان هذه الخطوة ستسهل على الجهاز معرفة اعداد كبيرة من الطلاب الذين يجب ان يعرف الامن نوع توجهاتهم . ومن رأيه ان « المتعاونين » مع جهاز الامن بين الطلاب سيتمكنون بسهولة من رصد درجات الاستجابة لدى زملائهم تجاه مسالة الانخراط في التحرك الديني .

وفي اخر الاجتماع طلب نميري رفع الجلسة على ان تعود للاجتماع بعد اسبوع ، يتمكن خلاله من بلورة « افكاره » قبل ان يتخذ قرارا نهائيا بشأن « استراتيجية » الاخوان .

وكان جعفر نميري قد اقتبس من السادات فكرة « الاعتكاف » بعيدا عن المدينة كلما اراد ان يتخذ قرارا هاما . وبمثل ما كان يحلو للسادات ان يسافر الى « دير سانت كاترين » ليخلو بنفسه ، فقد كان نميري يسافر الى « ود نميري » - مسقط راسه - في شمال السودان لينفرد بنفسه ايضا .

ومر الاسبوع الذي طلبه نميري للاجتماع الثاني لمجلس الامن ، الا انه لم ينعقد . ثم مر الاسبوع الثاني فاستفسر عمر الطيب من « الرئيس » ورد عليه ، بانه « مشغول هذه الايام في امر هام » لكنه لم ينس الاجتماع .

وفي اواسط نوفمبر استدعى نميري نائبه الفريق عبد الماجد حامد خليل ، وقال له انه يشعر بانه محتاج لاجازة طويلة تريحه من عناء العمل المتواصل وتجعله ينجز عددا من الموضوعات الهامة . فنصحه خليل بالسفر الى الخارج لاجراء فحوصات شاملة ، وفي الوقت نفسه يستطيع ان يقضي فترة نقاهة . وقال نميري انه مع تفضيله لفكرة السفر الى الخارج ، الا انه يفضل اكثر ، ان يقضي اجازة في « ود نميري » قرب النيل والخضرة والرمال والعصافير وطيبة الناس وبساطتهم . وانتهى لقاء الرجلين بـان يجمع

«الرئيس» بين الاثنين . يقضي نصف اجازته في الخارج ، ونصفها الاخر في و
نميري .

وبينما كان الرئيس يستعد للسفر توالت احداث سريعة نسفت كل برنامج
فقد عاد وزير المالية بدر الدين سليمان من زيارة للولايات المتحدة خالي الوفاض
وكانت مباحثات اولية قد جرت بين السودان وصندوق النقد الدولي يمنح الاخير
بمقتضاها قرضا للحكومة السودانية ، مقداره ١٥٠ مليون دولار لتجديد شبكة الكهرباء
والماء في البلاد واصلاح توربينات خزان الروصيرص .

لكن صندوق النقد قابل وزير المالية ببرود شديد وابلغه ان الخرطوم تأخرت
لسنتين متواليتين عن تسديد اقساط قروضها المتراكمة ، حتى ان الفوائد اخذت
«تنافس» حجم القروض نفسها . كما ان الصندوق يشعر بقلق شديد تجاه ارتفاع
حجم الديون السودانية للصناديق والمؤسسات الاقليمية والدولية ، ويخشى ان تكون
الحكومة السودانية نفسها ، لا علم لديها ، بمقدار حجم ديونها .

واستفز الكلام الاخير مشاعر وزير المالية ، الذي قال ان السودان ليس دولة
صدقات تدخلها الاموال دون حساب . واذا كان المطلوب الآن معرفة حجم ديوننا في
الخارج ، فاننا سنرسل لكم كشفا مفصلا بها مع تبيان فوائدها وطرق تسديدها .

وقبل ان يغادر سليمان نيويورك ابلغ بهاء الدين بالتلكس ان مفاوضات فشلت
وانه يريد ترتيب موعد عاجل مع «**الرئيس**» حال وصوله الخرطوم .

فابلغ بهاء نميري بتلكس الوزير ، فتعكنن مزاجه وشتم الوزير الغائب في
«**دينه**» ! وكانت تلك عادته مع الوزراء الذين يرسلهم لطلب معونات في الخارج
فيعودون باعتذارات وتمنيات بالتوفيق والسداد .

واعتاد جعفر نميري ان يقابل مبعوثيه للخارج ، عند باب مكتبه ليقول لهم : «ها ..
سبع ولا ضبع ؟!

وكان المحظوظ فيهم هو الذي يقول له «**سبع يا ريس**» ! لكن الذين يبدأون
الحديث معه بشرح ظروف الدول التي سافروا اليها كان يبادرهم قائلا «... **خلاص مش
عايز اسمع الباقي .. الاجتماع انتهى**» .

وبشكل عام فان نميري كان بقدر حبه للاستدانة من الخارج ، لا يحب سماع
طلبات دائنيه باسترداد حقوقهم . لكنه اهتم بشكل خاص بقرار صندوق النقد الدولي
الاخير ، خصوصا الفقرة المتعلقة بجهل الحكومة السودانية لمقدار ديونها . وعلى اثر ذلك
شكل مجلسا اطلق عليه «**المجلس الاعلى للاقتصاد والتنمية**» برئاسته ، وعضوية
وزراء الاقتصاد والصناعة والتجارة والطاقة وشؤون الرئاسة ومحافظ بنك السودان . وفي
اول اجتماع امهل نميري اعضاء المجلس مدة اسبوعين لحصر ديون السودان .

ووقع التكليف بشكل خاص على عاتق وزير المالية ومحافظ بنك السودان . وانطلق
الرجلان يعملان على مدار الساعة للبحث بين المستندات والعقود والتلكسات للحصول
على الرقم الحقيقي لديون السودان . وحل اليوم الموعود واجتمع مجلس الاقتصاد .

واعلن وزير المالية ان ديون السودان ٤,٥ مليار دولار .

وجاء الدور على محافظ بنك السودان فاذا به يعلن ان الديون ٧.٣ مليار دولار . !
وبين الرقمين انعقد لسان نميري !
وتحول الاجتماع بعد ذلك الى حلقة تكهنات حول مصير الديون السودانية . وافتى كل عضو في المجلس بتقديره حول الرقم الحقيقي للديون . وانفض سامر القوم دون ان يعرفوا كم هم مطلوبون . ونصح وزير المالية بابلاغ صندوق النقد ان السودان يريد لجنة خبراء لحصر ديونه . وارسلت برقية بذلك الى نيويورك . وجاء الرد انه يمكن للصندوق ان يرسل ثلاثة خبراء لمدة اسبوع لكن على السودان ان يدفع لهم ٣٠ الف دولار خلال هذه المدة ، اضافة الى تذاكر السفر ونفقات الاقامة .

وابلغ بهاء الدين نميري بالخبر المزعج . فرد عليه : « **بلاش مش عايزين نعرف ديوننا** » .

وعقب بهاء قائلا انه يعرف شركة انجليزية متخصصة في جرد الحسابات ، وبامكانها ان ترسل ثلاثة خبراء بنصف تكلفة الاميركيين او اقل ، فاعطى الرئيس موافقته .

وجاء رجال بهاء الى السودان في فبراير ٨١ . وخصصت لهم الدولة بيت الضيافة الرسمي يعملون فيه . وبعد ١٧ يوما اجتمع الخبراء بنميري وابلغوه ان السودان مطلوب ٩ مليار دولار . ومن الغريب ان رجال نميري عشقوا هذا الرقم لدرجة انه اصبح متداولا حتى بعد ٤ سنوات من ذلك التاريخ ، مع ان النظام كان يغرق كل شهر في مليار جديد من الدولارات .

وقد حرص نميري على ان يسأل الخبراء عن « **العلة** » التي تسببت في جهل الحكومة بحجم الديون .

وجاءه الرد ان السودان يتعامل بـ ٦ ميزانيات كل واحدة منها مستقلة عن الاخرى . فلكل من وزارة المالية ، والقصر الجمهوري ، وجهاز الامن ، والجيش ، والاتحاد الاشتراكي ، وجنوب السودان ميزانية منفصلة عن الاخرى بحيث لم يعد ممكنا ان يتحكم بنك السودان ووزارة المالية في الصادر والوارد من والى السودان .
وعادت اللجنة الى لندن بعد ان صرف لها ٥٢ الف دولار !

بيد ان الامور بعد تقرير خبراء بهاء لم يستقم عودها ، فقد استفحل جهل الدولة بمالها وما عليها ، حتى ان وزير المالية لم يعد قادرا على رصد موازنة حقيقية للبلاد .
ففي ميزانية العام ١٩٨٤ اعلن وزير المالية ابراهيم منعم منصور ان الدولة رصدت ٣٣ مليون جنيه كميزانية لجهاز امن الدولة . ولم يكن الوزير يدري بان متوسط انفاق الامن في بنزين السيارات ، **فقط** ، وصل ١٢٤ مليون جنيه ، زائدا عليها ١٥٦ مليون « دولار » لـ « **العمليات** » و٤٧ مليون جنيه « **مصروفات طارئة** » ، و١٧ مليون جنيه تكلفة وقود الطائرة الخاصة برئيس الجهاز .

واعلن الوزير ان ميزانية رئاسة الجمهورية للعام المذكور ٢,٦ مليون جنيه ، في حين انها كانت قد وصلت ١٢٨,٣ مليونا . وقال ان ميزانية الاتحاد الاشتراكي ٢ مليون جنيه في حين كانت ٧,٨ مليونا . وذكر ان مرتبات الوزراء الـ ٢١٥ وصلت ٣ ملايين جنيه

في حين ان جملة المرتبات والامتيازات الخاصة بهم كانت قد وصلت الى ١٢,٩ مليونا .

ولم يكن جهل الوزير بالميزانية ناتجا عن قصور في مقدراته على الجمع والطرح، لكنه كان من بين كل الذين لا يعرفون بان قصر النميري له مطبعة خاصة لطبع العملات السودانية وضخها على الناس !

ولقد طبع قصر النميري لوحده في الفترة الواقعة ما بين ١٥ يوليو ١٩٨٣ الى ١٥ مارس ١٩٨٥ ، ٧٠٠ مليون جنيه ، في حين طبع جهاز الامن لنفس الفترة ٥١٤ مليونا .

وعلى هذا المنوال كان الناس في الشوارع يتساءلون دائما : كيف يستطيع الشعب السوداني ان يواجه كل يوم هذه الاسعار الضاربة في جنونها ، بينما مستويات الدخول لا تتعدى متوسطاتها الـ ٥٠ جنيها في الشهر ؟!

اما القصة الثانية التي اجلت سفر الرئيس « للنقاهة » فقد كانت رصاصة طائشة !

كان نميري قد امر ببناء صالون رئاسي جديد ملحق بمقره داخل القيادة العامة للقوات المسلحة . وبين الديكورات التي طلبها ، اقترح ان تغطى شبابيك الصالون بزخارف ملونة من الالومنيوم ، تجسد بعضا من التراثيات الشعبية للسودان . وقال ان الفكرة اعجبته بعدما راها في صالون الرئيس الغيني الراحل احمد سيكتوري .

وامر « الرئيس » بتكليف احدى شركات الالومنيوم لصنع هذه الزخارف في الشبابيك الاربعة للصالون الجديد .

وجاءت الفاتورة بـ ١١ الف دولار !

وكان احد حلقات الاتصال بين الرئيس والشركة جندي رقيب في حرس القيادة العامة . واعطت الشركة فاتورة الرئيس للجندي كي يبلغها للقيادة العامة ، فقراها وصعق لتكلفتها ، خصوصا انها جاءت خالية من اية تفاصيل ، فضلا عن ان محصلتها بالعملة الصعبة !

وفي لحظة تجلي عند العشاء تحدث الرقيب لزملائه بمرارة عن ان الناس في السودان لا تستطيع شراء « كيلو عدس » ونميري يزخرف شبابيكه بـ ١١ الف دولار .

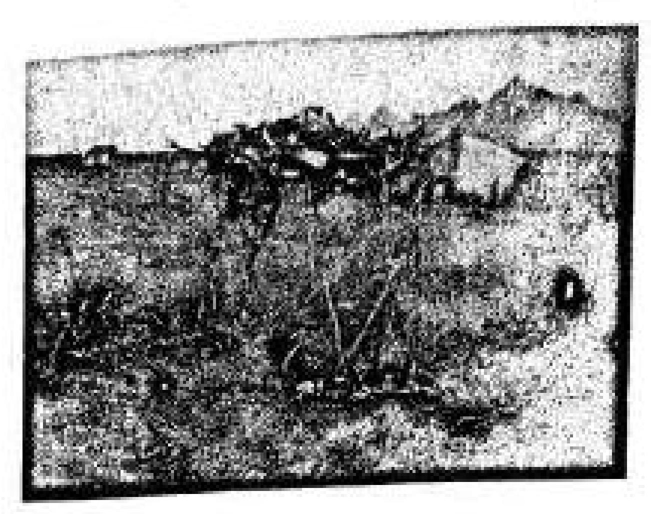
ونقل رجال الاستخبارات تعليق الجندي لنميري فغضب واشتط وطلب مراقبته لمعرفة ما اذا كانت له صلات اخرى بالضباط والجنود .

وشاء المقادير ان يقوم نميري بعد يومين بتفقد منزله الجديد ، حيث كان الجندي الرقيب مكلفا بالحراسة ذلك اليوم . واثناء ما كان « الرئيس » يعاين الصالون من الداخل انطلقت رصاصة طائشة من بندقية الرقيب المنحوس . فانقلبت الدنيا داخل القيادة العامة واعلنت حالة الاستنفار بعدما عرف نميري ان الرقيب هو نفسه الذي استنكر فاتورة الالومنيوم .

وامر الرئيس بتشكيل محكمة عسكرية عاجلة للرقيب الذي حاول اغتياله .

ثم اختفى الجندي بعد ذلك عن الانظار !

غير ان الحادثة لم تمر بحجمها . فقد تبعتها موجة تطهيرات واسعة بين صفوف حراس القيادة العامة ، ولم يسلم منها ، كالمعتاد جهاز الاستخبارات العسكرية . وربط الرئيس بينها وبين تحرك الاخوان داخل الجيش فاعلن الحرب !



الباب السابع

- الطريق الى الهاوية !

الطريق الى الهاوية

تراكمت الاحداث فوق نميري وحوله . فنسي اجازته ، وغرق يفكر في طريق للخلاص ، النهائي من محنته مع الحكم . وقد تركت قصة الرصاصة الطائشة اسوأ الاثر في نفسه ، لانه كما عبر بذلك لمساعديه ، لا يتصور ان يقدم اي جندي في العالم على اغتيال قائده ، وبالذات اذا ما كان قائده رئيسا للجمهورية !

والواقع ان « فكرة الموت » كانت تسيطر على عقل نميري ، بحيث اصبحت عقدة يصعب التحلل منها . كان يهابها ويريدها . وعندما يتحدث عن الموت ، كنت تشعر بانه لا يمانع ان يموت لبرهة ثم يعود للحياة مرة اخرى ! وقد لمست منه ذلك خلال لقائي به في فبراير عام ٨٢ ، وهو ما سأتحدث عنه في فقرة قادمة .

ومرت الايام حبلى بازمات الرئيس . وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٨١ نادى نميري نائبه عبدالماجد حامد خليل ورئيس جهاز الامن عمر محمد الطيب ووزير الرئاسة بهاء الدين محمد ادريس . وابلغهم انه قرر ان يقوم بعد غد برحلة « اعتكاف » في ود نميري لانه لم يعد يحتمل اكثر من هذا . وكان معتادا عند السفر ان يستدعي اركان الدولة ليحلفوا امامه القسم الا « يخونه » احد منهم اثناء غيابه . وكثيرا ما كان ينسى ان يجهز الانجيل لنائبه المسيحي « ابيل الير » ، فيجعله يحلف شفهيا بان يقول « اقسم بالله ان احافظ على عهدي معك اثناء غيابك » .

وأدى الرجال « يمين العهد » وانطلق نميري صباح يوم نصف ممطر ونصف غائم الى مسقط رأسه « ودي نميري » . وكان من المقرر ان يقضي هناك ١٠ ايام . لكن في مساء ٦ اكتوبر اتصل عبدالماجد خليل بنميري وابلغه بان السادات لقي مصرعه ! فعاد على عجل متعكر المزاج ، متعفرت الوجه ، مضطرب الاعصاب منهك الحيل .
وفي المطار استقبله خليل وبادره بالعبارة التقليدية « حمدا لله على السلامة يا ريس » . وقبل ان يكملها سأل نميري : شنو القصة ؟
وكان يعني بذلك ان يروي له النائب تفاصيل ما جرى للسادات .
لكن التقارير لم تكن قد استكملت ظروف الحادث ، وقال خليل لنميري ان المهم الآن هو ان مجلس الامن القومي قد اجتمع وقرر تشكيل وفد السودان للعزاء برئاسة النائب الاول بسبب المخاطر الامنية التي قد يتعرض لها رئيس الجمهورية . فرد نميري على خليل « بلاش كلام فارغ الوفد حيسافر برئاستي انا » !
وسكت كل من كان في قاعة المطار .
ثم اضاف نميري : انا كمان عايز كل اعضاء الوفد يلبسوا الزي الوطني عشان يكونوا معروفين .. وخلي الراجل فيهم يقرب لينا . !

وقبل ان يغادر المطار سأل نميري : الاسرائيليين حيجوا ؟ فجاءه الرد ان لا احد يعرف شيئا حتى الآن .

وكان السادات قبل شهر من اغتياله قد ابلغ نميري ان رئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيغن ابدى اكثر من مرة اعجابه بشخصية الرئيس السوداني ، وانه ابلغ السادات ان نميري احد الحكام الواقعيين وتعجبه فيه جراته وشجاعته وقدرته على قمع معارضيه . وذكر السادات ان بيغن كشف له عن انه يعد الآن لـ « صفقة العمر » لنميري لو احسن استخدامها .

وقد الح نميري على السادات ان يكشف له تفاصيل الصفقة ظنا منه ان بيغن اباح بها للرئيس المصري . غير ان السادات اقسم لنميري انه لم يسمع من بيغن غير ما نقل . وقد عرف كبار المسؤولين ، فيما بعد ، سر سؤال نميري عما اذا كان الاسرائيليون سيشاركون في تشييع جنازة السادات .

ويسافر نميري بوفده الى القاهرة في ٧ اكتوبر ٨١ ، ونزل المطار مكررا نفس المشهد الذي جرى قبل ١١ عاما عندما جاء ليشارك في تشييع جنازة عبد الناصر . فأخذ ينتحب بصوت عال ، وكان ماهرا في ذلك ، فتقاطر اليه رجال المراسم وكبار المسؤولين يهدئون روعه ويخففون حزنه ، فكان كلما طلبوا منه ان يستغفر كلما ازداد نحيبا .

وليلة التشييع علم نميري بان مناحيم بيغن وصل على رأس الوفد الاسرائيلي ، لكنه لن يشارك في المراسم نظرا لان اليوم سيصادف السبت عيد اليهود . وفي تلك الليلة اجرى نميري اتصالا هاتفيا بمناحيم بيغن تبادلا خلاله عبارات الغزل والمديح ، كلا منهما في شخصية الآخر .

وانتهت المكالمة ، فعلا ، بـ « صفقة العمر » !

فقد فاتح بيغن نميري عشية دفن السادات برغبة اسرائيل في مساعدة السودان بشأن تهجير اليهود الفلاشا الى فلسطين المحتلة .

واعطى نميري مناحيم بيغن وعدا صادقا بدراسة الموضوع ، وابلغه انه سيرد عليه برسالة تفصيلية مطولة عبر الاميركان . وقد انطلقت اول رحلة للفلاشا عبر الاراضي السودانية في ٨ نوفمبر عام ٨١ ، اي بعد شهر من مكالمة نميري وبيغن .

ويبدو ان المكالمة الهاتفية التي جرت بين نميري وبيغن ، اتفق خلالها بين امور اخرى ، على لقاء آخر بين مندوبي الطرفين لبحث تفاصيل عمليات الترحيل . ذلك انه في مساء ١٧ اكتوبر ١٩٨١ قام مسؤول شؤون الاغاثة واللاجئين بالسفارة الاميركية بالخرطوم ، بمقابلة النميري في منزله ، وخرج منه بعد عشر دقائق متوجها الى المطار حيث استقل طائرة خاصة الى العاصمة الزائيرية كنشاسا .

وفي اليوم نفسه كان قد وصل الى كنشاسا ، العقيد جدعون بات ، من مكتب مناحيم بيغن ، حيث عقد اجتماع بين الرجلين بحضور شخصية بلجيكية . اتضح مؤخرا انها كانت مسؤولة عن تنظيم الترحيل الجوي من الخرطوم الى فلسطين المحتلة . وواقع الامر ان المندوب الاميركي لشؤون اللاجئين ، كان ممثلا للنميري في الاجتماع الاول فضلا عن دائرة اختصاصه فيما يحيط بالجانب الاميركي .

وقد تصور كثير من المراقبين والمعلقين السياسيين فيما بعد ان عمليات ترحيل الفلاشا تمت اواخر سني نميري في الحكم ، وان الصفقة تمت بوساطة اميركية بين الخرطوم وتل ابيب . غير ان الحقيقة ان الدفعة الاولى غادرت في التاريخ المذكور ، وان الصفقة تمت بعد مكالمة هاتفية مباشرة بين نميري ومناحيم بيغن في القاهرة .

وعلى الجانب الاخر ، فقد اصيب نميري بصدمة شديدة عندما علم بان السادات لقي مصرعه على يد خالد الاسلامبولي ورفاقه . وضاعف من صدمته ان الاسلامبولي ايضا عضو في المؤسسة العسكرية المصرية ، حيث لا يتصور هو ، ان يغتال القائد بايدي جنوده . ولم يكن الرجل قد افاق بعد من صدمته في حادثة الرقيب الذي كاد ان يغتاله صدفة !

وكانت اكثر التحليلات التي اعجبت نميري ، عن اسباب اغتيال السادات ، وظل يرددها لشهور طويلة ، هي ان مقتل الرئيس المصري لم يكن بسبب اتفاقية كامب ديفيد ، بل لاستعدائه الجماعات الدينية ، في بلد لا مجال فيه لمحاربة اهل المساجد . وسر اعجابه بهذا التحليل ، كما كان يقول هو ، ومستشاره الصحفي محمد محجوب ، ان الشعب المصري شعب متحضر لا يعرف اساليب القتل والدماء ، وان المصريين يعتبرون اتفاقية كامب ديفيد ، اكبر مكسب حققوه بعد عبورهم خط بارليف في حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، لكن السادات اخطأ عندما استفز الجماعات الدينية بينما كان يفترض ان يقربها نحوه ليسحب بساط الشريعة من تحت ارجلها .

وعاد نميري من القاهرة وقد تزاحمت في راسه الاشياء . غير ان « فكرة الموت » لديه كانت هي الاكثر سيطرة على مجرى تفكيره من اي شيء اخر .

وفي فبراير ٨٢ اوفدني رئيس التحرير الاستاذ احمد الجار الله الى الخرطوم لاجراء سلسلة من التحقيقات الصحفية . ورتب لي وزير الاعلام الدكتور محمد عثمان ابو ساق موعدا مع نميري في الواحدة ظهر ١٠/٢/٨٢ بقاعة الصداقة . وكانت الخرطوم تلك الايام تشهد تظاهرات طلابية واسعة احتجاجا على رفع الدعم الحكومي عن السلع الرئيسية . وكان الطلاب يهتفون من اعماقهم « لن يحكمنا البنك الدولي » . وقبل دخولي على « الرئيس » جلست بقرب مستشاره الصحفي محمد محجوب في انتظار الاستئذان بالدخول . واثناء انتظارنا مرت مظاهرة بشارع النيل امام قاعة الصداقة ووصل هديرها الينا . فعلق محجوب قائلا « الاولاد الطايشين دول بيرددوا بس كلام الشيوعيين انما هم مش عارفين اي حاجة عن احوال البلد .. يقول ليك لن يحكمنا البنك الدولي .. ليه ما يحكمنا .. يحكمنا ويحكم ابونا كمان » .!

ودخلت على الرئيس في مكتبه ، وللحقيقة استقبلني بترحاب كبير لم اكن اتوقعه . وراح يلقي على مسامعي عددا من « النكات » الشاعة عن المغتربين . ثم سالني عن آخر « اشاعة » سمعتها عنه .

وايامها كانت احدى الصحف قد نشرت ان زوجة نميري كتبت شيكا لاحد دور الازياء بـ ٦٠ الف دولار .

ولم اجد حرجا في ان اساله عن هذه القصة ؟

وانفجر نميري ضاحكا بينما « لكزني » الدكتور ابو ساق في رجلي اليمنى كاشارة الى انني ألقيت قنبلة !

وسريعا عاد نميري من ضحكته وظننته سيجيب على سؤالي .

غير انه راح يقول لي ، انه يعرف ان الهم الاوحد لمعارضيه ولمعمر القذافي هو اغتياله . واضاف : .. وانا الحقيقة مش خايف من الموت .. انا اليوم كسبان ٤ سنوات من عمري !

وهممت ان اطلب منه شرح هذه النقطة ، فبادرني قائلا : طبعا انت ما فهمت المعلومة دي !

فقلت له : نعم !

واستطرد يقول : انا عندي دراسة تثبت ان متوسط عمر الانسان السوداني ٤٧ سنة .. ودلوقتي انا عمري ٥١ سنة يعني كسبان ٤ سنوات رغم انف القذافي والهندي ونقد وبدر الدين مدثر .. ـ. وانشاء الله حاموت موتة عادية بعدما اكون كسبت ١٠ سنوات ! يعني قول ليهم طز !

ومضى يقول لي : وبعدين انا حتى لو سقطت او مت مؤسساتي قاعدة بحمد الله .. يعني ما في زول يفكر انه نميري ده ساهل كده .. قول ليهم نميري ده جبل حديد ما بتهزه الهبوب[1] .. فسقوط نميري ده ما حاجة كدة ساكت[2] .. نميري ده الليلة عنده دولة ودستور ومؤسسات وعنده جيش منضبط وعنده شعب فوضه عشان يكون رئيس جمهورية .. يعني هم فاكرين المسألة كدة لعبة ؟!

انا النهارده لما اجي طالع بركب عربيتي وبسوقها براي[3] وبمشي بدون حراسات .. لانني ما خايف من زول يجي يقتلني .. والله اللي عايز يقتلني ده ،واحدة من اثنين .. اما اني واجهته براي واما كمان خليت القانون والدستور بتاعي ياخذ مجراه في القصة دي .

ووجدتني مندهشا لنميري وقد اخذ ٢٠ دقيقة قبل بدء المقابلة للحديث عن « استحالة سقوطه » و« صعوبة موته » !! وزاد من دهشتي انه كرر « فلسفته » بشأن ما كسبه من عمر اثناء التسجيل الرسمي للحوار . وقد كانت تلك في الحقيقة من اكثر الملاحظات التي استرعت انتباهي في المقابلة التي استغرقت ساعة و٤٥ دقيقة ، حتى انني عندما عدت الى الكويت اقترحت على ادارة التحرير ان تكون فلسفة نميري للموت هي « المانشيت » الرئيسي للمقابلة . وبالفعل خرجت جريدة « السياسة » بمانشيت يقول : نميري لـ « السياسة » : لا اخاف الموت لانني « كسبان » اربع سنوات !.

بعد ذلك راح نميري يعد للاجتماع المؤجل لمجلس الامن القومي بشأن الرد على « استراتيجية » الاخوان . غير ان نائبه الاول عبد الماجد خليل ابلغه في ٢٢ ديسمبر ٨٢ ان عددا من قادة الاسلحة حملوه رسالة يطلبون فيها « اجتماعا هاما » مع الرئيس .

(١) الهبوب كلمة عربية فصحى مشتقة من هب .. ويقصد بها السودانيون الرياح الشديدة المحملة بذرات الرمل .

(٢) ساكت لفظة سودانية مقصود بها ليس بهذه البساطة

(٣) براي : لوحدي

وفوجيء نميري بكلام خليل . وسأله عما يريد القادة ان يتحدثوا بشأنه . فرد النائب الاول بانه – حقيقة – لا يعرف اي شيء عن اسباب الاجتماع .

والواقع ان عبدالماجد كان يعرف كل شيء !

ووافق النميري على ان يجتمع بالقادة بحضور النائب الاول . وبلغ عدد القادة العسكريين الذين طلبوا الاجتماع بنميري ٢٢ ضابطا . وجاء على رأسهم اللواء عزالدين علي مالك رئيس الاركان ، واللواء كمال البكري ، والعميد عبدالوهاب البكري ، والعميد الفاتح عبدالعال والعقيد فاروق الطريفي .

ومن اجل ذلك طلب نميري تأجيل اجتماع مجلس الامن القومي مرة اخرى .

وفي اليوم المقرر للاجتماع امر نميري رئيس جهاز الامن عمر الطيب ان يسجل لقاءه مع الضباط بالفيديو ، وذلك عبر الدائرة التليفزيونية المغلقة داخل مبنى القيادة العامة . وجلس الضباط الـ ٢٢ حول الرئيس ، وافتتح عبدالماجد الاجتماع بان قال : سيدي الرئيس ارجو ان يتسع صدرك كما عودتنا دائما للاستماع لبعض الملاحظات التي يريد اخواني الضباط ان ينقلوها اليك .

ونسي عبد الماجد انه كان قد اكد للرئيس بانه لا يعرف شيئا عما سيقوله الضباط ، فسجل عليه نميري هذه النقطة .

ولم يكن ما يريد ان يقوله الضباط « **ملاحظات** » بل كانت تهما رئيسية وادلة دامغة لانحرافات الرئيس ونظامه .

وقال اول المتحدثين ان الدولة اصبحت هي نميري وبهاء الدين . رجلان يتحكمان في السياسة والاقتصاد والشؤون العسكرية . والحكومة لا وجود لها ولا دور لها وسط الشارع . والمواطن السوداني اصبح لا يتلقى اي خدمات من النظام . وعليه ان يدبر ، اموره لشراء حاجياته الرئيسية واطعام اسرته حتى اذا كلفه ذلك ان يسلك الطرق الملتوية .

وقال الثاني ان السمة الرئيسية للنظام اصبحت هي الفساد . ملايين الدولارات تذهب لجيوب السماسرة ورجال القصر واجهزة الامن بينما الشعب جائع وبعضه لا يجد لقمة خبز يطعم بها نفسه واولاده . وان اجهزة النظام وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي تحولت الى اوكار علنية للفساد المالي والخلقي .

وقال الثالث : ان ما يؤلم رجال القوات المسلحة ، من جنود وضباط صف وضباط ، ان الشارع السوداني يلقي بتبعة تداعيات الدولة على عاتق الجيش . وان هناك اعتقادا سائدا بان الجيش السوداني هو المستفيد الاول من كل ما يجري في البلاد ، مع ان ذلك غير صحيح . والحاصل ان نظام الحكم ضاعت هويته ، فلا هو عسكري ليتحمل الجيش مسؤوليته ولا هو مدني ليتحمل المدنيون مسؤولياتهم .

وقال الرابع : ان الجيش كان يعتقد قديما بصحة النظرية القائلة ان نميري رجل وطني لكن من حوله هم المفسدون . لكن الجيش اصبح يتساءل الان عما هو دور نميري في اختيار مساعديه ومستشاريه . وطالما ان الدستور أعطاه الحق في صلاحيات التعيين

والعزل ما الذي يجعله يختار هذه النخبة الفاسدة من بين كل السودانيين الوطنيين الاشراف .

واضاف انه من المدهش ان كل الرجال الذين نسمع بانهم وطنيون يعزلون من مناصبهم واحدا بعد الآخر لتبقى على رأس النظام « عصابة الفاسدين » الملتفة حول الرئيس . وضرب مثلا على ذلك بقرار عزل الدكتور محمد هاشم عوض وزير التجارة الذي اقيل من منصبه لانه اعترض على قرار رفع سعر السكر ، لان الشعب السوداني لا يتحمل هذه التكلفة .

وقال الخامس انه يريد فقط ان يعرف « سر تمسك» نميري ببهاء الدين محمد ادريس . فالشعب السوداني كله يعرف ان بهاء طرد من جامعة الخرطوم بسبب فضيحة اخلاقية هزت هذا الحرم التعليمي الشامخ . فاوليس مثيرا للدهشة ان يكون رجل بهذه الصفات هو الوزير الاول في قصر الرئاسة ، وهو من بيده تمر كل القرارات المصيرية للدولة . واشار الى ان الشعب السوداني كله يعرف ان بهاء استغل في نميري محنة عقمه ، فاهداه ابنته ليتبناها . ثم استثمر هذه « الهدية » في ان اصبح بقرب « الرئيس » في المكتب وفي البيت !

وقال السادس : ان الامور لم تعد تتحمل اللعب على « الحبلين » . فاما ان تكون هناك « ثورة » او لا تكون . اما ان يكون الحكم عسكريا صرفا فيتحمل الجيش مسؤولياته واما ان يسلم نميري الحكم للمدنيين حتى يستريح الجيش من نقمة الشارع ضده . وانه آن الاوان لحل الاتحاد الاشتراكي الذي اهدر اموال الدولة دون ان يقدم « للثورة » ما هو مطلوب منه . فالنظام الان ليست له اية قاعدة وسط الجماهير واصبح الناس يلعنونه علنا في الشوارع والبيوت .

واستمر الضباط بهذا المنوال يعرون فضائح الحكم ومساوىء النظام . ولم ينطق نميري بكلمة واحدة . وعاد للتدخين في الاجتماع التاريخي بعدما وقف منه لمدة ٦ شهور . وبعد ان انتهى آخر المتكلمين ، سأل نميري نائبه الاول : في حاجة ثانية ؟

فرد احد الضباط بان المجتمعين اعدوا وثيقة للاصلاح ويريدون من نميري التوقيع عليها . فقرأ « الرئيس » الوثيقة وهز رأسه كاشارة الى رضاه عنها ووقع عليها . وقبل ان يقوم من مقعده ، سأله احد الضباط : متى يتم البدء في تنفيذ الوثيقة ؟!

فاجاب نميري انه سيشرع في التنفيذ بعد اسبوع « ان شاء الله » وسيبدأ بحل الاتحاد الاشتراكي . ووعد بان يتكرر هذا الاجتماع كل شهر مع الضباط الـ ٢٢ لان ما قالوه « فتح عينيه » امام اشياء كثيرة كانت غائبة عنه .

وخرج نميري في الواحدة و٥٠ دقيقة ظهرا .

وفي الثالثة عصرا اذاع الراديو في نشرته الرئيسية قرارين جمهوريين . الاول يقضي بعزل الفريق عبدالماجد حامد خليل من جميع مناصبه . والثاني باحالة الضباط الـ ٢٢ على المعاش .

وهكذا انتهت قصة « الانقلاب » الذي يتحمل مسؤولية فشله عبدالماجد حامد خليل .

فقد كانت خطة الضباط تقضي باعتقال نميري بعد ان يوقع على الوثيقة مباشرة ، حيث يذيع عبدالماجد خليل بيانا يعلن فيه تشكيل مجلس ثورة من الضباط الـ ٢٢ برئاسته لاصلاح امور البلاد ، فيما يتم اعتقال عمر محمد الطيب وكبار المسؤولين في النظام ، خصوصا ان الشارع باكمله كان مهيئا لاستقبال اي تغيير جديد في نظام الحكم . غير ان الفريق عبدالماجد كان بطبعه رجلا غير مصادم . فتصور ان سكوت نميري واعجابه بالوثيقة ، هو دلالة على ان الرجل سيفعل ما طلبه منه الضباط . وكان رأيه انه لا معنى للدخول في « متاهات » حكم ونظام جديدين طالما ان نميري سيقوم باصلاح الامور .

وبعد ان طرد نميري عبدالماجد خليل والضباط الـ ٢٢ ، اصدر قرارا آخر بحل مجلس الوزراء والمكتب السياسي واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، وركب طائرة في مساء اليوم نفسه وسافر الى اسوان بصحبة عمر محمد الطيب للقاء الرئيس حسني مبارك .

وامضت الخرطوم ليلتها تلك بلا رئيس ولا حكومة ولا اتحاد اشتراكي . !

والواقع ان حالة من الارباك سادت صفوف الجيش بعد عزل خليل الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب وزير الدفاع . ولم يكن ممكنا ان يتم بهذه السرعة التنسيق الكافي بين قيادات الاسلحة لعزل نميري ، لا سيما ان لا احد بين كبار الضباط كان يعرف في تلك الليلة « من يقف مع من » ؟

وفي الطائرة التي اقلتهما من اسوان الى الخرطوم ابلغ عمر الطيب نميري بانه تعرف على « شيخ ولي » في سنار اسمه « الطيب » ، معروف عنه انه يذيب الحجر ويشفي الابرص ويبصر الاعمى . وان الشيخ الطيب ظل متواريا عن الانظار زمنا طويلا ، لانه زهد امور الحياة الزائلة .

وكان نميري لا يستطيع مقاومة قصص الاولياء واساطيرهم . فطلب من عمر ان يحضر له « الشيخ الطيب » في اقرب فرصة . والحقيقة ان نميري قد كان شعر بفراغ كبير بعد وفاة الشيخ الشريف محمد الامين (شيخ كركوج) ، في نهاية عام ٨١ ، وتملكته رهبة لم يخفها عن مساعديه بشأن الفراغ الصوفي الذي خلفه شيخ كركوج في اعماق نفسه . وظل هاجسه بعد ذلك ان يعثر على خليفة آخر يحرسه من اعدائه . وجيء له خلال الفترة الممتدة من ٨١/١٢/١٢ حتى ٢٦ مارس ٨٥ بـ ١٤٠ شيخا ووليا من مختلف ارجاء السودان . وكان يقابلهم بمكتبه فيما يشبه « الانترفيو » ، فيختبرهم باحداث مرت عليه ليستكشف مصداقيتهم . وحدث ان جيء له بـ « شيخ » من الفاشر اسمه « علي ود عرديب » ، فـ « كشف » للرئيس ان « البنت الغريبة » هي سر بقاءه في الحكم ! وطلب نميري من « ود عرديب » ان يعطيه اوصاف « البنت الغريبة » فاخذ « الشيخ » يسمّع عن ظهر قلب اوصاف « سلمى » ابنة بهاء التي تبناها نميري .

وفي العادة كان « شيوخ » نميري يمرون على بهاء قبل الدخول على « الرئيس » . ولهذا كان بهاء يتفق مع من يعجبه منهم ، فيملي عليه ما يقوله على نميري . وكان حظ « ود عرديب » ان بهاء اعجب به فاتفق معه على اقتسام كل

الامتيازات التي يتلقاها من نميري طيلة فترة بقائه بالقصر .

وحدث ان جيء لنميري « بالشيخ الصديق » . فابلغه بهاء بان « الرئيس » ضاع منه مسباح بني ، وان هذا المسباح موجود الآن في درج مكتب بهاء سيقدمه للرئيس بعد يومين . فعليه عندما يدخل على نميري أن يبلغه بان المسباح المفقود سيعود اليه بعد يومين . واتفق بهاء مع « الشيخ الصديق » ان يعطيه رخصة استيراد باروكات ويقتسم معه ارباح المشروع . وفعل « الصديق » ما طلبه منه بهاء فتصبب نميري عرقا من قدرة الساحر العجيب . وبعد خروجه دخل بهاء على نميري وقال له أن « الشيخ الصديق » له هواية لا تصدق ! وهي انه يعشق بيع الباروكات المستوردة ، ولهذا فان بهاء ينصح بان يهدي الرئيس للشيخ رخصة استيراد .

فرد نميري : ولماذا رخصة ؟ دعه يستورد كما يريد ولا احد يمنعه .

وحدث ان كان « الشيخ الصديق » في احدى رحلاته التجارية . وفي مطار الخرطوم ضبطه احد ضباط الجمارك وطالبه برخصة الاستيراد . وبعدما تبين انها غير موجودة صادر الضابط الشريف محتويات الشحنة . فقال « الصديق » للضابط : انا من طرف الرئيس ! فاجابه الضابط : روح للرئيس كي يخلص لك هذه البضاعة المهربة .

وكان الضابط يظن بان نميري لا يستطيع ان يمرر بضاعة مهربة من مطار الخرطوم . !

لكن « الرئيس القائد » اصدر قرارا في اليوم التالي بطرد الضابط وعزل مدير الجمارك وتخليص الباروكات المهربة . .

وفي هذا السياق وجدت فكرة عمر الطيب قبولا كبيرا لدى نميري ، خصوصا انها المرة الاولى التي يدخل فيها عمر على خط « اولياء الرئيس » .

وجيء بالشيخ الطيب لنميري فطلب من « الرئيس » ان يعطيه فانيلته الداخلية ويتركه يستكشف العوائق لمدة اسبوع . وبعد المهلة جاء « الطيب » لنميري حاملا الفانيلة الداخلية وقد امتلأت حروقا وثقوبا . وقال « للرئيس » ان شكل الحكم اصبح كهذه الفانيلة ، كل شيء يحترق ويتمزق خصوصا بعدما عاد « الرئيس » يحتسي الخمر .

والواقع ان كل شيء كان قد اخذ يحترق بالفعل .

فسأل نميري شيخه عن العلاج ؟

فرد قائلا : هو طريق واحد لا غيره .. حكم الله .. اقم الشرع يسود لك حكم البلاد الى الابد .

فسأل نميري : يعني مش حتكون في مظاهرات او انقلابات او اي حاجة بالشكل ده ؟

فقال الساحر : الله اعلم ! .. المهم ان شرع الله هو الذي سيحميك .. مظاهرات انقلابات .. ناس طالعة .. ناس نازلة مش حيكون اقوى من حكم الله .

وقبل ان يخرج « الشيخ الطيب » من مكتب « الرئيس » قال لنميري : ناس « دبلوك » رجعوا تاني .. اعمل حسابك منهم .

ودبلوك كان احد كبار مسؤولي الاتحاد الاشتراكي . وحدث ان لقي مصرعه على يد احد فتيان فرقة الاكروبات السودانية بعدما اغتصب الفتى بطريقة التخدير . وتربط الشباب المغتصب علاقة مصاهرة بنميري . وامر وزير الداخلية آنذاك عبدالوهاب ابراهيم باعتقال فتى الاكروبات للتحقيق معه في مقتل دبلوك . ولم يعجب هذا الحال نميري ، فاتصل تليفونيا بعبدالوهاب وامره بالافراج عن الفتى واغلاق ملف القضية كلها . وكان عبدالوهاب ابراهيم ضابطا صارما لا يحب التلاعب بالقانون .

فاعتذر للرئيس بانه لا يستطيع ان يفرج عن الفتى ، لان القانون لا بد ان يأخذ مجراه ، ولان القضية خرجت الى الشارع ووصل خيطها الى بيت رئيس الجمهورية .

فرمى نميري السماعة في وجه وزير الداخلية .

وفي اليوم التالي اصدر قرارا بعزل الوزير وحل الوزارة باكملها وتوزيع اختصاصاتها على الاقاليم .

وكان « الشيخ الطيب » يقصد بعبارته الاخيرة ان حوادث اخلاقية اخرى تجري الان في البلاد وعلى نميري ان يأخذ حذره .

وبعد خروج الطيب ـ الساحر ، شعر نميري ان الرجل اكثر صدقا في كلامه من بين « الاولياء » الـ ١٤٠ . وفي اليوم التالي اصدر قرارا بتعيين عمر محمد الطيب نائبا اول لرئيس الجمهورية اضافة الى منصبه كرئيس لجهاز الامن .

وانعقد بعدها الاجتماع المؤجل لمجلس الامن القومي في ٢٢/٦/٨٣ . وقال نميري انه قرر استدراج « الاخوان المسلمين » لمصيدة كبيرة . وهي انه سيعلن بعد فترة عن اقامة حكم الشريعة الاسلامية . وذلك سيحقق له اولا قاعدة شعبية كبيرة في عموم السودان ، ليس بين « الاخوان » فقط ، بل بين عامة الناس من الذين لا يرفضون حكم الشرع . اضافة الى ان القرار سيشجع دول الخليج العربي ، والمملكة العربية السعودية ، بالاخص على تجديد معوناتهم للسودان . كما ان القرار سيمكنه من الاستفادة من المؤسسات الاقتصادية التي اقامها « الاخوان » في السودان ، اذ ان علاقتهم بالنظام ستصبح اكثر التصاقا .

ومضى نميري يقول ان هذا القرار ، في جانب اخر منه ، سيسعد الاميركان التواقين الى جعل السودان سدا منيعا يحمي المنطقة من المد الشيوعي ويفصل رباط التواصل بين ليبيا الاشتراكية واثيوبيا الماركسية . وذكر انه في غضون ذلك سينطلق « الاخوان » في عملهم السياسي بعلانية شديدة بعدما يكونوا قد بايعوه اماما واعطوه « عهد الامان » . وسيستفيد النظام من هذه الخطوة ليعرف كل خيوط وكوادر العمل السري لدى « الاخوان » ، حتى اذا ما جاء « الوقت المناسب » سيكون قادرا على ان « يفبرك » ضدهم اي شيء يسدد بعدها ضربة قاضية شبيهة بالتي سددها للشيوعيين .

وقد تبين فيما بعد ان جعفر نميري كان يجهل ابجديات الفقه السياسي في التعامل مع الخارج . فهو ـ مثلا ـ كان يراهن على ان دول الخليج العربي ستغدق عليه الاموال والنفوط . وتقتضي الامانة هنا ان نشير بالفخر والاعتزاز لموقف كل من الكويت والمملكة العربية السعودية في استيعاب لعبة نميري الاخيرة . فقد اثبتت الاحداث ان الكويت

والسعودية تمتلكان حسا سياسيا صادقا ، وعينا ثاقبة تلتقط جوهر الاحداث في مستهل اعمارها . ولم يكن من الممكن ان تنطلي خدعة نميري على دولة وزير خارجيتها احد ابرز اعمدة الدبلوماسية في العالم ، هو الشيخ صباح الاحمد الجابر ، الذي يتولى في الوقت نفسه منصب نائب رئيس الوزراء .

وقد تعاملت الدولتان بحذر مع خطوة نميري لخبرتهما الطويلة في فهم اعماق الرجل الدجال . وكانت الدولتان تدركان ان السودان نموذج لدولة ذات خليط اجتماعي متعدد المذاهب والديانات والثقافات تقتضي ظروفه التعامل بمنتهى الحكمة مع قراراته المصيرية . وجعفر نميري لم تعرف عنه « حكمة » كهذه .

وفي الوقت نفسه تبين ان جعفر نميري كان جاهلا بعقلية اصدقائه الاميركان في مسالة محاربة الشيوعيين . فواشنطن اذا كانت ترفض النظام الشيوعي في السودان ، فهي ترفض في الوقت نفسه « نظام الملالي » ، لانها لا تريد ان تخسر مسيحيي الجنوب البقعة التي ارادت على الدوام ان تحافظ عليها كورقة تضغط بها على حكام الخرطوم . وكان يفترض ان يكون نميري مدركا لان واشنطن اذا ما خيرت بين الوقوف الى جانب بدجله الديني ، وبين الجنوب بمسيحيته وعلمانيته ، فستختار الوقوف الى جانب الجنوبيين .

وقد اثار اللواء عمر الطيب ، في الاجتماع ، قضية موقف الجنوب من قرارات الشريعة ، خصوصا ان بوادر التمرد الجديد قد ظهرت بعد حركة الانشقاق التي تزعمها العقيد جون قرنق .

فكان راي نميري ان الجنوب لا يشكل خطورة لان الشريعة امر لا يخصه . وقال انه قبل اصدار القانون الجديد سيبلغ القادة الجنوبيين ، بأن احكام الحدود لن تطبق على الجنوب ، كما ان على الجنوبيين في مقابل ذلك ان يحترموا المشاعر الدينية لاغلبية الشعب السوداني .

وهنا ايضا ظهر ان نظره كان قصيرا وضعيفا . فقد تصور ان الشمال السوداني لا يخص الجنوبيين ، وان طموحات ابناء الجنوب يجب ان تكون مقصورة على جنوب السودان فقط .

وكان من بين حضور الاجتماع السيدين ابيل الير وجوزيف لاقو ابرز قادة العمل السياسي من ابناء الجنوب آنذاك .

فسأل الاخير نميري : هل ستعاقب الشريعة المواطن الجنوبي الذي يتعاطى الخمر ؟

فأفتى نميري : اذا تعاطى الخمر وهو في الجنوب لن تعاقبه . ولكنه اذا تعاطاها في الشمال فلا بد ان يعاقب .

وعقب ابيل الير قائلا : الا تعتقد سيادة الرئيس اننا بهذا الشكل نكون قد جزأنا القانون - ايا كان هو - الى جزئين .. واحد نتعامل به في الشمال والآخر في الجنوب ؟ واضاف الير قائلا : كما ان هناك مأزقا آخر هو انه لا توجد حدود جغرافية قاطعة في السودان للفصل بين الاقليم الشمالي والجنوبي ، وهناك عدد من القرى والمدن التي

يحسبها الناس افتراضا انها واقعة في نطاق الجنوب ، بينما هي جغرافيا تقع في نطاق الاقليم الشمالي .. والعكس صحيح . واختتم ابيل الير تعقيبه قائلا : اذا كنا الان قد حولنا الاجتماع لمناقشة بين الشمال والجنوب ، ونحن في طور المفاكرة بشأن قوانين الشريعة ، فكيف بنا عندما نأتي للتطبيق ؟

ورد نميري على ابيل الير قائلا ان النقاط التي اثارها ، هي نقاط تفصيلية فنية لا بد ان تجد لها الدولة علاجا . لكن جوهر الموضوع هو الاهم الآن . وكرر نميري ما قاله في بداية الاجتماع بان مشروعه هو مسالة « تكتيكية » الهدف منها اشعال حماس الشارع تجاه « الثورة » ودعم الخزينة والقضاء على تنظيم « الاخوان المسلمين » .

فقاطعه جوزيف لاقو مذكرا بان قوانين الشريعة اذا ما فرضت سيكون مستحيلا بعد ذلك الغاؤها .

فرد نميري : مين قال كده ؟ .. نحن حنجربها سنة او سنتين وبعدين حنلغيها بالتدريج وبدون ما نصدر اي قرار .. فما تخافوا يا جماعة !

وكان نميري قد قرر اول الامر ان يتم اعلان احكام الشريعة في ٨٣/٨/٢٠ . لكن حركة جون قرنق كانت قد شنت هجوما قبل ذلك الموعد باسبوع على منشآت التنقيب النفطي التابعة لاحدى الشركات الفرنسية فتأجل اصدار القرار . واخذ الرئيس يبحث عن موعد مناسب لاعلان القرار فاختار ٢٣ سبتمبر من نفس العام .

ولهذا التاريخ قصة عند نميري !

فهو يوافق الذكرى الـ ٣٢ لتعاطيه اول كأس من الخمر في حياته ، حيث ابلغ بهاء الدين محمد ادريس ومحمد محجوب انه شرب اول كأس من « العرقي »[1] في حياته في ١٩٥١/٩/٢٣ .

.. وبقرار واحد مفاجيء ، اعلن نميري احكام الشريعة ، فانقلبت موازين الشارع السياسي في الخرطوم ، وتبدلت اوراق الصراع الاقليمية والدولية المختصة بالسودان . ولمعت نجوم وهوت شهب وسطعت اسماء وخبت اضواء وظهر اتباع وغابت وجوه واندفن حلفاء وظهر اصدقاء .

وبدا الامر كما لو هو تاريخ جديد ، هجم على امة في غفلة من امرها ، فاذهلها بين كل الاحداث التي كانت تتسابق حواليها . ولو ان الاشياء مسموح لها ان تسمى بمسمياتها الحقيقية ، فان قرارات الشريعة بالسودان ، كانت بيقين جازم اول « انقلاب كبير » ، داخل انقلاب ٢٥ مايو ٦٩ ، الذي اوصل نميري الى سدة الحكم .

وقد فضل السيدان ابيل الير وجوزيف لاقو ان يهدئا من معارضتهما لخطوة نميري برهة من الوقت ، ظنا منهما ان « مرحلة التكتيك » لن تتجاوز بضعة شهور . غير ان نميري وجد من حماس « الاخوان » لقراره ، وتهافتهم على مبايعته ، زرافات زرافات ، فرصة للاقدام على خطوة اخرى متقدمة . فتقدم في اول اسبوع من يونيو عام ١٩٨٤ الى مجلس الشعب بـ ١٨ تعديلا اساسيا في دستور البلاد ، ابرزها ان تتحول صفته من « رئيس الجمهورية » الى « خليفة المسلمين » . وان تكون ولايته دائمة

---

(١) العرقي لفظة سودانية تطلق على مشروب العرق

ويوصي هو بخليفته المقبل ، بعد ان يضع « الوصية » داخل صندوق مغلق . وجاء التعديل ايضا ان مجلس الوزراء سيتحول الى مجلس خلافة ، في حين يتحول مجلس الشعب الى مجلس للشورى . ودعا التعديل الى حرمان المسيحيين من منصب رئيس الجمهورية باعتبار ان زعيم الدولة لا بد ان يكون ، كتميري ، خليفة للمسلمين .

وعند هذا الحد ثار الجنوب وغلى .

ووجد السيدان ابيل الير وجوزيف لاقو ان مكانتهما لدى الجنوبيين بدأت تتداعى ، وانهما اخذا يفقدان درجات الاحترام التي يكنها لهما اهل جنوب السودان وان القوى السياسية للجنوب ، ستحملهما مسؤولية اضطهاد نميري للجنوبيين .

وامام هذه التطورات تقدم الرجلان بالمذكرة التالية الى نميري :

الى السيد رئيس الجمهورية ،

قصر الشعب ،

الخرطوم

١٢/ يونيو / ١٩٨٤

« ان الآراء والمقترحات الواردة بهذا الخطاب ، هي اراؤنا ومقترحاتنا نحن الموقعين ادناه . باعتبارها اسهاما منا في الحوار الجاري حول التعديلات المقترحة على الدستور » .

وبصفتنا مساعدين لفخامتكم لعدة سنوات ، فاننا وجدنا تشجيعا منكم على التعبير عن آرائنا بحرية وصدق ، حتى وان لم تتفق مع آرائكم . ونحن نقدم نسخة من آرائنا ومقترحاتنا الى فخامتكم استنادا الى خبرتنا السابقة . وبعض القضايا التي اشرنا اليها في مقترحاتنا الخاصة بتعديل الدستور ، تعتبر قضايا هامة الى الحد الذي وجب علينا فيه التعبير عن وجهة نظرنا ازاءها .

ولعدة سنوات قبل اتفاقية اديس ابابا فكرتم طويلا في كيفية حل مشكلة الجنوب . وفي النهاية تم التوصل الى تسوية سياسية . وكان الثناء والتقدير اللذان تلقيتموهما على هذه التسوية السلمية الخاصة بالجنوب عفويا وتلقائيا داخل حدودنا الوطنية في العالم اجمع . والواقع ان هذه التسوية كانت تستحق التقدير كله . وكان من دواعي الشرف والفخر حينئذ ان نقف الى جانبكم كشركاء متواضعين وكمساعدين لكم .. وفي اعتقادنا ان اعلان الدستور الوطني عام ١٩٧٣ اصبح ممكنا ، كما ان الشعب تلقاه بقبول حسن بسبب التسوية السياسية في الجنوب .

غير اننا نرى ان بعض قضايا النزاع في الجنوب ، والتي اجريت التسوية السياسية من اجلها ، تثار الآن مرة اخرى في التعديلات المقترحة على الدستور . ويجري على المستوى العملي الغاء بعض الحلول القديمة وعرض حلول جديدة في التعديلات المقترحة . ويتم في الواقع اعداد دستور جديد ليحل محل الدستور القديم . وبعد ان واتتنا الفرصة للاطلاع على التعديلات المقترحة رأينا انه من دواعي الواجب - وبصفتنا مساعدين سابقين لكم في التسوية السياسية ان نعرض آراءنا مع بالغ احترامنا وتقديرنا

لاهتمامكم . وسنعرض هذه الآراء ايضا على مجلس الشعب السوداني ، في الوقت الذي يستعد فيه الاعضاء ، للحوار حول التعديلات المقترحة سواء في اللجنة المنتخبة او في اروقة المجلس نفسه .

ونحن على ثقة كبيرة بان فخامتكم ستنظرون الى هذه المقترحات بعين الكرم والسماحة مثلما حدث في مناسبات سابقة طوال سنوات تعاوننا المثمر » .

● ● ● ●

وبعد هذه المقدمة الرقيقة صاغ السيدان ابيل الير وجوزيف لاقو مقترحاتهما بشأن تعديلات الدستور وفق النص الاتي :

مضى ١٨ عاما منذ الحصول على الاستقلال في يناير ١٩٥٦ حتى نهاية ١٩٧٢ قبل ان يوافق الشعب السوداني على دستور وطني . لقد مضت هذه المدة الطويلة لمجرد ان شعب الجنوب اراد ضمانات دستورية كافية في الوقت الذي لم يبد فيه الاشقاء في الشمال استعدادا لقبول مثل هذه الضمانات . وخلال تلك الفترة التي اتسمت بالفراغ الدستوري تم تشكيل ما لا يقل عن ثلاث لجان دستورية وتشكيل مجلسين نيابيين . ولجأ ممثلو شعب الجنوب ومن المجلسين الذين شعروا بخيبة الامل ـ الى الخروج من هذه اللجان احتجاجا على عدم الاتفاق المتبادل على ضمانات كافية . ولم يكن بالامكان اعلان دستور وطني في ظل هذه الظروف . لكن ما الذي كان يريده شعب جنوب السودان في ذلك الوقت ؟ ولماذا بلغوا هذه الدرجة من الاصرار على وجهة نظرهم ؟

ان جنوب السودان يريد اعترافا وقبولا ببعض الحقائق الموضوعية والحيوية البسيطة وهي وجود اختلاف في الثقافات وبعض الفوارق التاريخية وتخلف اقتصادي واجتماعي في الجنوب . وعارض الجنوب بالذات اربعة مسائل رئيسية بدا ان الزعماء السياسيين في الشمال متمسكون بها . وهذه المسائل الاربع هي :

أ ـ دستور ديني (ثيوقراطي)

ب ـ دستور لا يعترف بالفوارق التاريخية والحضارية بين الشمال والجنوب ، ولا يعترف بضرورة قيام وحدة البلاد على هذه الحقائق الموضوعية .

جـ ـ دستور لا يعترف بالضرورة التاريخية والسياسية والثقافية لمنح الجنوب حكما ذاتيا في اطار دولة السودان الموحدة .

د ـ دستور لا يعترف الاعتراف الكافي بحقوق الانسان والحريات الاساسية لجميع افراد الشعب السوداني بغض النظر عن الدين والجنس والاصل والمولد .

١ ـ الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٧٢

خلال هذه الفترة لم تؤد الخلافات في الراي حول انواع الضمانات التي ينبغي ان يضمنها الدستور بالنسبة للجنوب الى حالة من الركود السياسي والاجتماعي .

والاقتصادي داخل البلاد فحسب وانما ادت ايضا الى صراعات داخلية وحالة عدم استقرار .

٢ ـ ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩
وبيان التاسع من يونيو

ان بيان التاسع من يونيو ١٩٦٩ يعترف بالاختلافات التاريخية والحضارية بين الجنوب والشمال ويدعو الى قبول هذه الاختلافات ، لان وحدة البلاد لا بد ان تقوم على هذه الحقائق .

ومن المعروف الان بصفة عامة ان بيان التاسع من يونيو قد مهد الطريق لاتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ .وعلى اي شخص ان يعرف بان هذه الاتفاقية التي تضمنت بيان التاسع من يونيو جعلت من الممكن ـ لاول مرة ـ بالنسبة للجميع اعلان الدستور الوطني لعام ١٩٧٣ . لقد كان الدستور الوطني نتاجا للمناقشات الصادقة والحوارات الطويلة التي كانت تهدف الى البحث عن الذات بين ابناء وبنات هذه الامة . والواقع ان هذه الحوارات بدأت اساسا يوم ٢٨ مايو ١٩٦٩ من خلال الاجتماعات المشتركة التي عقدها مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، واستؤنفت في اديس ابابا في الفترة من نوفمبر ١٩٧١ الى ٢٧ مارس ١٩٧٢ واختتمت في الجمعية التأسيسية في اواخرسنة ١٩٧٢ وكل هذه الحوارات على مختلف الاصعدة ومن خلال العديد من القنوات دلت على حرص الامة على البحث عن ميثاق مناسب ووثيقة دستورية ملائمة تضع الاسس ـ التي تقبلها كافة الاطراف ـ لسيادة السودان ووحدته رغم الاختلافات القائمة .

٣ ـ الدستور الوطني

يتضمن الدستور نصوصا رئيسية لولاها لما امكن اعلانه . وفيما يلي اشارات لبعض هذه النصوص :

المادة ٨ :

« في السودان الموحد سيقام في الجنوب حكم ذاتي اقليمي طبقا لقانون الحكم الذاتي للاقاليم الجنوبية الصادر عام ١٩٧٢ ، ويصبح هذا القانون قانونا عضويا لا يتم تعديله الا طبقا للنصوص الواردة به » .

وهذا النص يؤكد وضع الحكم الذاتي الاقليمي بالنسبة لجنوب السودان .وحقق هذا النص اربعة اشياء ، اولها اضفاء الطابع الدستوري على وضع الحكم الذاتي في جنوب السودان وتضمينه دستور البلاد بواسطة الجمعية التأسيسية التي انتخب اعضاؤها للقيام فقط بصياغة الدستور الوطني . وثانيها التأكيد على ان لاتفاقية اديس ابابا مغزى سياسيا وتاريخيا وثقافيا خاصا لا يملكه اي حكم لا مركزي اداري آخر في مناطق اخرى من البلاد ، ولهذا لا توجد مقارنة او مشابهة بين قانون الحكم الذاتي للاقاليم الجنوبية وبين قانون الحكم الاقليمي لعام ١٩٨٠

وثالثها تذكير المشرعين في الحاضر والمستقبل بان اتفاقية اديس ابابا كانت تسوية سياسية بين الجنوب والشمال . وينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار على هذا الاساس . ودوافعها وضع اتفاقية اديس ابابا في موضعها من الدستور الوطني لانها تحقق تفاهما متبادلا وقت التسوية السياسية . ولهذه الاسباب جميعها يعتبر الغاء المادة الثامنة ووضع نص عام عن الحكم الاداري اللامركزي مكانها اخلالا بهذه الاتفاقية السياسية الهامة وقضاء عليها في النهاية . كما ان التعديل المقترح للمادة الثامنة ياتي في وقت تحوط الشكوك فيه بقانون الحكم الذاتي للاقاليم الجنوبية لعام ١٩٧٢ في اعقاب صدور القرار الجمهوري رقم واحد في يونيو ١٩٨٣ .

المادة ٩ :

هذه المادة تنص على وجود مصدرين رئيسيين للتشريع هما « **الشريعة الاسلامية** » و « **العادات** » والنص على اعتبار « **العادات** » مصدرا للتشريع يعتبر تاكيدا لاهمية العادات في مجتمعنا . كما انه اعتراف وقبول بان العادات والثقافات تعتبر من بين الدعامات الاساسية التي تقوم عليها دولتنا الفتية وتكتسب المزيد من القوة والنضج والوحدة المستندة الى التنوع . ان تضمين « **العادات** » في الدستور كمصدر للتشريع يعتبر تاكيدا ايضا لبيان التاسع من يونيو ولاتفاقية اديس ابابا . ووحدة دولتنا لا بد ان تستند الى هذه الحقائق الموضوعية . والتغاضي عن هذا النص او التقليل من شانه يعني المساس باواصر الوحدة التي نعتز بها وخلخلة قواعدها . وليس هذا في مصلحة احد . كما انه يثير اضطرابا وحرجا شديدا في الداخل نحن في غنى عنه .

المادة ١٦ :

تنص هذه المادة على الاعتراف الصريح بقيم الديانتين السماويتين : الاسلام والمسيحية وتمجيد الجوانب النبيلة للمعتقدات الروحية . وتؤكد الالتزام الديني العميق والاحترام المتبادل والتسامح بين جميع الاديان . ونحن لا ننسى الايام والليالي الساهرة الطويلة التي انقضت في الحوارات حول نصوص الدستور من اجل التوصل الى صيغة مقبولة من جميع الاطراف والفئات مع الاعراب عن اهمية الاعتراف بالقيم الروحية المختلفة في مجتمعنا والاحترام المتبادل الذي يكنه الجميع لمعتقدات هاتين الديانتين السماويتين . ولم يكن يعتقد احد انه من الحكمة اصدار تشريعات ضد المعتقدات التقليدية . وليس هناك مبرر لذلك الان . واذا تقرر صدور مثل هذه التشريعات . فان ذلك معناه تجاهل جانب كبير من الاراء والمشاعر في هذا البلد .

ان الاعتقاد الديني حق من حقوق المواطن وينبغي ان يحترمه الاخرون . ولا ينبغي حرمان الانسان من حقوقه المدنية والسياسية بسبب ديانته . لان هذا السودان يعني التفرقة الدينية . ولهذا كان من المفهوم والعادل في عام ١٩٧٢ ان الدين لله والوطن للجميع . وان المواطنين سواسية في الحقوق والفرص والواجبات . وانه لا تمييز

بين المواطنين لاسباب دينية . ومع ذلك فان الدستور في الوقت ذاته اعترف بقيم الدين السائد في المجتمع السوداني .

وفي اي بحث لاية تعديلات للدستور نرى ان السؤال الذي ينبغي طرحه هو : هل التشريع ـ الذي سيحدث بعد التعديل ـ يرمي الى حرمان اي مواطن من حقوق الانسانية والمدنية بسبب الديانة او الجنس او العنصر . اننا نرى انه ينبغي التخلي عن اي تعديل مقترح يؤدي الى مثل هذه التفرقة .

المواد ٨٠ ـ ١١٠ :

تنص هذه المواد على انه بامكان اي سوداني من ابوين سودانيين ويتمتع بالعقل الكامل والحقوق السياسية والمدنية الكاملة ان يصل الى اعلى منصب رسمي عام وهو منصب رئيس الجمهورية وذلك بتفويض من الشعب .

ومثل هذه الامكانية مهما تكن بعيدة التحقيق . تدعم في نفس المواطن رغبة ايجابية صحية في ان يصبح شخصا مثاليا ، وتزيد من ولائه لوطنه ودولته وشعبه . وبنفس الطريقة اذا شعر المواطن ان له الحق والفرصة في الاشتراك في انتخاب رئيس الجمهورية فانه يشعر بالانتماء ويؤمن بأنه جزء من الامة . ان الاشتراك في انتخاب رئيس الجمهورية يعطي المواطن احساسا باكتمال ممارسته لحقه الديمقراطي . ويعتبر البعد عن اي مظهر من مظاهر التمييز الديني او العنصري في الدستور الوطني في عملية ترشيح رئيس الجمهورية او انتخابه شهادة فخر لممثلي شعبنا في الجمعية التأسيسية عام ١٩٧٣ نظرا لما تمتعوا به من حصافة وبعد نظر .

وينبغي استبعاد اي اقتراح بتعديل الدستور ليتضمن اي نص يشتم منه رائحة التفرقة او التمييز ويمنع بعض المواطنين من التطلع الى الوصول لمنصب رئيس الجمهورية او التصويت في انتخابات الرئاسة . لان السؤال الذي يتبادر الى الذهن هو : ما الخير الذي نرجوه من مثل هذه التفرقة مستقبلا ولا نحصل عليه الان ؟

ان بامكاننا ان نضع مثل هذا التعديل المبني على التفرقة في اطاره الصحيح وسط المشكلات السياسية والاجتماعية التي يمكن ان يثيرها في البلاد . ان النظام الذي يتم فيه وصول الرئيس الى منصب الرئاسة بموافقة جميع افراد الشعب الذين يتمتعون بحق التصويت لصالحه او ضده هو النظام الذي نفضله . والدستور الحالي ينص على ذلك .

ونظرا لاهمية الموضوع فاننا نستسمحكم في اعادة تأكيده . اننا نود التحفظ على اي اقتراح بتغيير نصوص الدستور فيما يتعلق بمن سيكون رئيس البلاد ، والطريقة التي سيتم بها انتخابه ، ومن سيشترك في عملية الانتخاب . ان اي اقتراح بتغيير هذه النصوص لغرض آخر يستحق وقفة تاريخية وكثيرا من التأمل ، بالاضافة الى حوار موسع ومفتوح تطرح فيه الاقتراحات الجديدة . والسؤال الذي يتبادر للاذهان هو : ما هي الوحدة الوطنية الاكثر تماسكا التي سنفوز بها عن طريق التغييرات المقترحة ؟

٣ ـ تعديلات مقترحة على الدستور

بالاشارة الى التعديلات المقترحة على الدستور نود الاشارة الى أرائنا المتواضعة فيما يلي :

أ ـ تعديلات على المواد ٨ و ٩ و ١٦.

ان النقطة التي نريد التأكيد عليها هي ان ما سبق الاتفاق عليه في التسوية السياسية لمشكلة الجنوب والتي انعكست على مختلف اجزاء الدستور لا ينبغي تغييرها للاسباب التي اشرنا اليها واوضحناها . ونحن نرى ضرورة الابقاء على المواد ٨ و ٩ و ١٦ من الدستور للاسباب والمبررات التي جعلت الجمعية التأسيسية تضعها كبنود اساسية ، وهي اسباب ومبررات لا تزال قائمة وهامة حتى اليوم .

ب ـ تعديلات اخرى

نرى ان التعديلات المقترحة الاخرى مثل تلك التعديلات المتعلقة بحقوق الانسان الاساسية وطبيعة الدولة والرئاسة والتشريع تعديلات خطيرة وذات اثر بعيد المدى . وبالنظر اليها ككل يمكن اعتبارها وسيلة لالغاء الدستور من الناحية العملية واحلال دستور جديد بقيم جديدة محله .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : هل مجلس الشعب بظروفه الحالية سيحول نفسه الى جمعية تأسيسية للقيام بما يعتبر في الواقع الغاء للدستور الحالي واحلال دستور آخر محله على شكل تعديلات مقترحة ؟ واذا ما اعتبرت هذه الاقتراحات مسائل تتعلق بمصلحة البلاد العليا الا ينبغي طرحها لاستفتاء شعبي عام ؟ ان المادة ١١٦ من الدستور تغطي هذه المسالة . والخيار الثالث للعمل بهذا الشأن هو اسقاط هذه التعديلات الآن واعطاء الوقت الكافي لمقترحيها كي يعيدوا فيها النظر ، اوطرحها للحوار المفتوح اذا دعت الحاجة .

ولا شك ان هناك صعوبة عملية ودستورية في ان يحول مجلس الشعب نفسه الى جمعية تأسيسية من اجل اقرار التعديلات المقترحة . فلم يتم انتخابه لالغاء الدستور وصياغة آخر جديد . ان اسهل البدائل العملية هي ان يتخلى عن التعديلات في الوقت الراهن ويشجع الحوار الاكاديمي بشأن القضايا المطروحة . واذا فشل في تحقيق البديل الثاني فانه من الضروري طرح القضايا على استفتاء شعبي .

وتقول المادة ١١٦ من الدستور قد يلجأ رئيس الجمهورية ـ بعد التشاور مع مجلس الشعب ـ الى طرح المسائل التي تمس المصالح العليا للدولة ـ على استفتاء شعبي ، وتكون نتيجة هذا الاستفتاء ملزمة ابتداء بيوم اعلانها .

وينبغي ان يجري الاستفتاء طبقا للقوانين الحالية التي تحدد طريقة الاستفتاء واستطلاعات الراي . وعلى اي حال ينبغي استدعاء المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي

السوداني لاجتماع عاجل قبل اجراء الاستفتاء المقترح استكمالا للاجراءات الدستورية المتعلقة بتغيير الدستور . وعلى المؤتمر القومي ان يناقش التعديلات المقترحة وعلى الاخص طريقة ترشيح الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية وكذلك وضع تحالف القوى العاملة في التعديلات المقترحة .

ونحن على امل كبير في ان تجد هذه الآراء والمقترحات العناية والاستجابة الكافية من السادة صانعي القرارات الرسمية .

جوزيف لاقو ـ ابيل الير

● ● ● ●

وبعد اعلان قرارت الشريعة صعد زعيم « **الاخوان** » الدكتور حسن الترابي بـ « **الاسانسير** » ، الى مقربة من « **الرئيس** » . وكان الترابي على راس الذين صدقوا « كذبة نميري » لدرجة انه اعلن على مرأى ومسمع من طلاب جامعة ام درمان الاسلامية ، في شتاء عام ١٩٨٤هـ ، ان نميري صار اماما للمسلمين .! وكان بذلك يرد على سؤال وجه اليه من احد الطلبة عما اذا كان نميري مؤهلا لان يكون اماما . فافتى الترابي بان الناس ليس من حقها ان تحاسب نميري بماضيه ، والمهم ان الرجل ـ نميري ـ طالما اعلن على الملا ان نهج الحكم في السودان هو الشريعة ، وطالما طبق فعلا كلامه فقد صار اماما للمسلمين !

وما درى الترابي ان نميري كان فاجرا حتى وهو ينادي بشرع الله ، وكان افاكا حتى وهو يستدرج « **الاخوان** » لطعم من عقر دارهم . وما درى زعيم « **الاخوان** المسلمين » ان جعفر محمد نميري لم يكن يؤدي الصلاة حتى بعدما اعلن قرارات الشريعة . فقد كان يصلي الجمعة فقط ، وفي حسباته انها « مرفوعة » عنه بقية ايام الاسبوع الاخرى .

والواقع ان الدكتور حسن الترابي ، احد الذين جاهدوا جهادا شاقا في سبيل الوصول الى زعامة السودان . وقصته مع هذا الطريق بدات في ١٩٦٤/١٠/١١ . فقد كان يتحدث يومها في ندوة بجامعة الخرطوم ، عن مشكلة جنوب السودان . وشاءت الاقدار ان تكون تلك الندوة ، هي الشرارة التي اشتعلت بعدها ثورة اكتوبر فاطاحت بنظام الفريق ابراهيم عبود . غير ان الترابي فوجيء على ما يبدو بان ندوته فجرت غليان الشارع .

ووسط مظاهرات الخرطوم الداوية فوجيء الناس بالدكتور الترابي يدعوهم بالميكرفون الى « **التزام الهدوء والعودة الى مواصلة اعمالهم منعا للتخريب والشغب** » ! وجاء نداءه بينما كان الطلاب والموظفون والعمال يحملون نعش اول شهيد لثورة اكتوبر ، وهو الطالب احمد القرشي طه . وقبل ان تنتبه الجماهير لنداء الترابي كان عبود قد سقط ، وراح بمجلسه العسكري الحاكم . ومع ذلك فقد ظهر زعيم الاخوان كأحد زعماء « **جبهة الهيئات** » التي جردت عبود من الحكم !

وفي المسار السياسي لزعامة الترابي حدثان مهمان للغاية . اولهما مشروع الدستور الاسلامي الذي قدمه للجمعية التأسيسية بالسودان في نهاية عام ١٩٦٧ ، ثم سحبه للتعديل فلم يعد به مرة اخرى . وكانت المادة الاولى في دستور الترابي تنادي بـ « ضرورة تجاوز الدعوة المطلقة للاسلام اساسا للحياة ، الى الخطاب المفصل ، بما يقتضيه الدين في ظروفنا المعنية ، لتنزل الدين تنزيلا على واقع حاجات الشعب واحواله » .

وقد ثار « الاخوان » وقتها على « دستور الترابي » واعتبره البعض ردة في فكر الزعيم .

اما الحدث الاخر فقد كان سقوطه في انتخابات البرلمان التي جرت عام ١٩٦٨ ، وفاز فيها الحزب الاتحادي الديمقراطي بـ ١٠١ صوتا . ولقد ترك هذا الحدث تأثيرا بالغا على زعيم حزب « الاخوان المسلمين » ، لا سيما ان خصمه اللدود زعيم الحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب ، فاز في نفس الانتخابات ، عن احدى اهم الدوائر الانتخابية على الاطلاق (الدائرة ٣٢ ـ ام درمان الجنوبية) .

وعلى اية حال لم يكن الترابي مضطرا لان ينجرف في مبايعة الرجل الضلالي . وكان امرا محزنا للشعب السوداني ان ينخرط في ركاب نميري ، ويقف مباركا عمليات قطع الاطراف التي شهدتها مجزرة محاكم « العدالة الناجزة » .ولم يكن زعيم « الاخوان » أعمى حتى لا يرى ببصره وبصيرته ان الذين تقطع اطرافهم ، هم شريحة واحدة من ابناء السودان ، تتمثل في البسطاء والمسحوقين وابناء السبيل ممن لم توفر لهم الدولة قطعة خبز وطبق فول !

وكان مأمول في الترابي ، وهو شيخ العارفين ، ان يكون من المنادين الى ان من يريد اعلاء كلمة الله عليه ان ينظف الدولة من سقفها لا ارضها . فالارض كلما جرى تلميعها تتساقط عليها اوساخ السقف فتلوثها من جديد . وكان جعفر نميري سقف الدولة وكان السقف هو بؤرة الاوساخ . !

لقد تحدى الاسلام اعداءه بعدالته وسماحته واحترامه لقيم الانسان وحقوقه . ولقد كان رسول الله (ص) خير من تجلت فيه عظمة الرسالة وشموخ الاسلام . فحقق اعلى درجات العدالة والشورى والمساواة بين الحاكم والمحكوم . وكان محمد عظيما حتى وهو يموت ، لدرجة ان الاعراب ظنت بان الاسلام مات بعده . !

غير ان جعفر نميري اراد ان يحول شريعة الله الى طاولة قمار يكشف فيها اسرار الروليت فيكتنز اموال قارون . ونسي الامام الدعي ان نار الاسلام اعتى من خيالات امبراطور مريض بمركبات النقص وعقد الفحولة والانجاب . ولقد اراد الله ، جل وعلا ان ينصر دينه ويهزم شيطانه ، ويعز الاسلام بتبرئته من أبالسة آخر الزمان . فكان ان سير عليه غضبة امة وهياج شعب وثورة اجيال .. فسقط الفرعون .

« ان ربك لبالمرصاد »

صدق الله العظيم .



نميري يتحدث للمؤلف في قاعة الصداقة بالخرطوم (فبراير ١٩٨٢)



نميري ونائب الرئيس الامريكي جورج بوش في اخر زيارة قام بها الاخير للسودان قبل سقوط النظام
(٨ مارس ١٩٨٥)

بعض اثار الجفاف والمجاعة التي اخفاها نميري عن الراي العام العالمي



بقايا عظام لجمال السودان التي اجتاحتها المجاعة (١٠ اكتوبر ١٩٨٤)

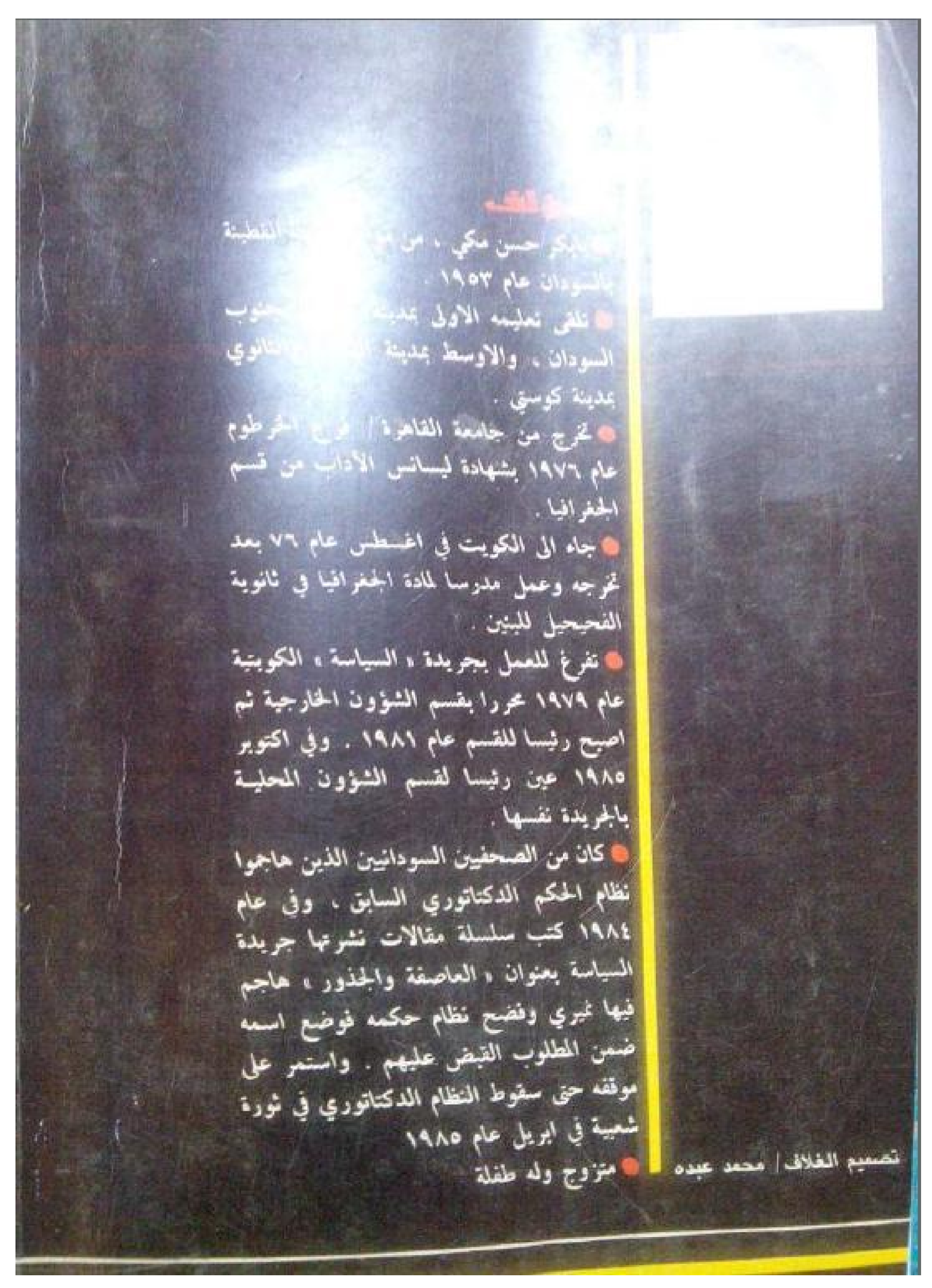
« الإمام النميري » يبدأ بإراقة خمور الخرطوم وبجانبه « خليفة الإمام » عمر محمد الطيب



نميري وعلى يمينه حسن الترابي في المشهد الاول لعملية اراقة الخمور



كراتين الخمور تنتظر الابادة



بابكر حسن مكي ، من م ... القطينة بالسودان عام ١٩٥٣ .
تلقى تعليمه الاولى بمدينة ... جنوب السودان ، والاوسط بمدينة ... الثانوي بمدينة كوستي .
تخرج من جامعة القاهرة (فرع الخرطوم) عام ١٩٧٦ بشهادة ليسانس الآداب من قسم الجغرافيا .
جاء الى الكويت في اغسطس عام ٧٦ بعد تخرجه وعمل مدرسا لمادة الجغرافيا في ثانوية الفحيحيل للبنين .
تفرغ للعمل بجريدة « السياسة » الكويتية عام ١٩٧٩ محررا بقسم الشؤون الخارجية ثم اصبح رئيسا للقسم عام ١٩٨١ . وفي اكتوبر ١٩٨٥ عين رئيسا لقسم الشؤون المحلية بالجريدة نفسها .
كان من الصحفيين السودانيين الذين هاجموا نظام الحكم الدكتاتوري السابق ، وفي عام ١٩٨٤ كتب سلسلة مقالات نشرتها جريدة السياسة بعنوان « العاصفة والجذور » هاجم فيها نميري وفضح نظام حكمه فوضع اسمه ضمن المطلوب القبض عليهم . واستمر على موقفه حتى سقوط النظام الدكتاتوري في ثورة شعبية في ابريل عام ١٩٨٥
متزوج وله طفلة
تصميم الغلاف / محمد عبده